کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

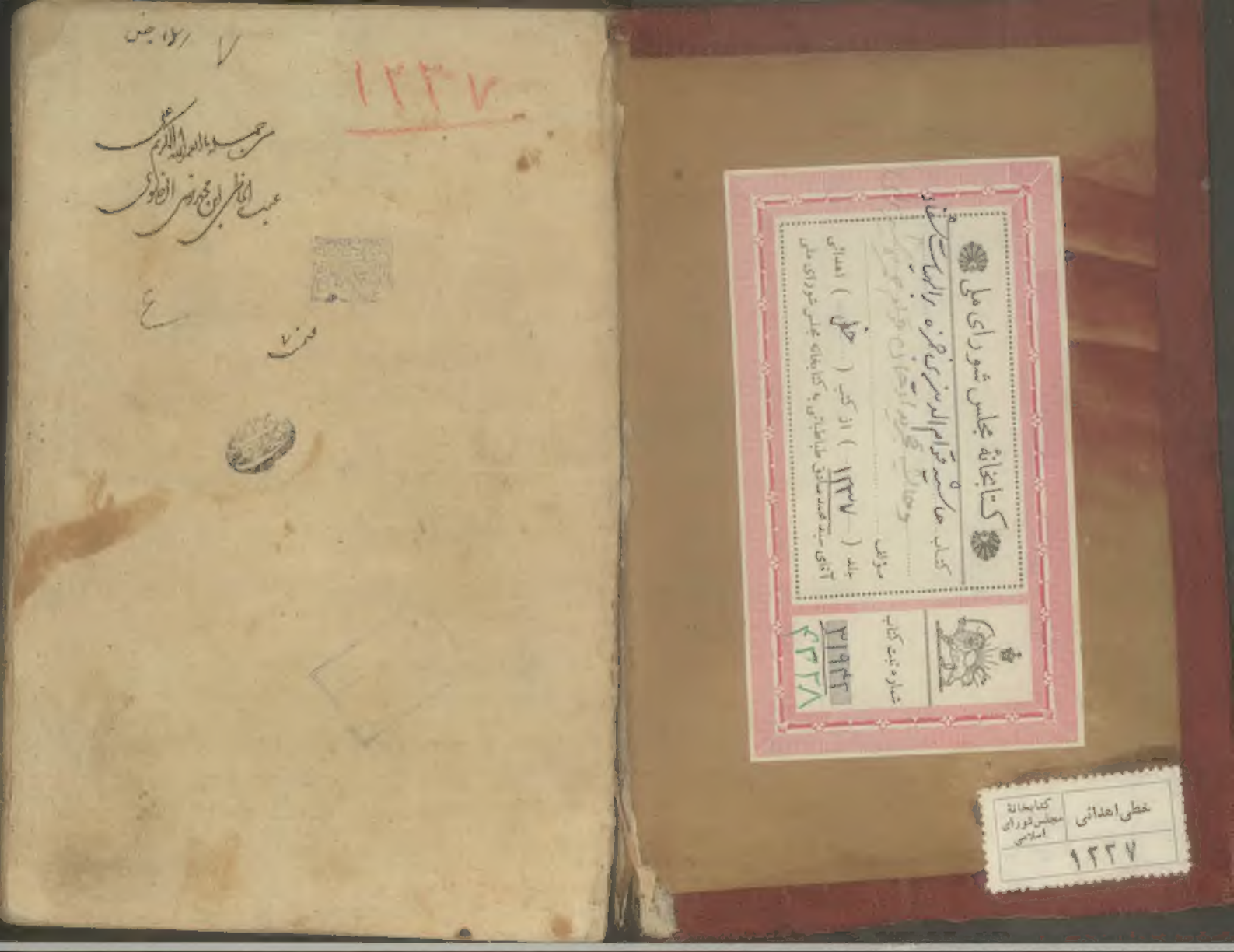
۱۲۳۷
کتابخانه مجلس شورای ملی
خطی اهدائی
۱۲۳۷

۱۲۳۷
کتابخانه مجلس شورای ملی
خطی اهدائی
۱۲۳۷

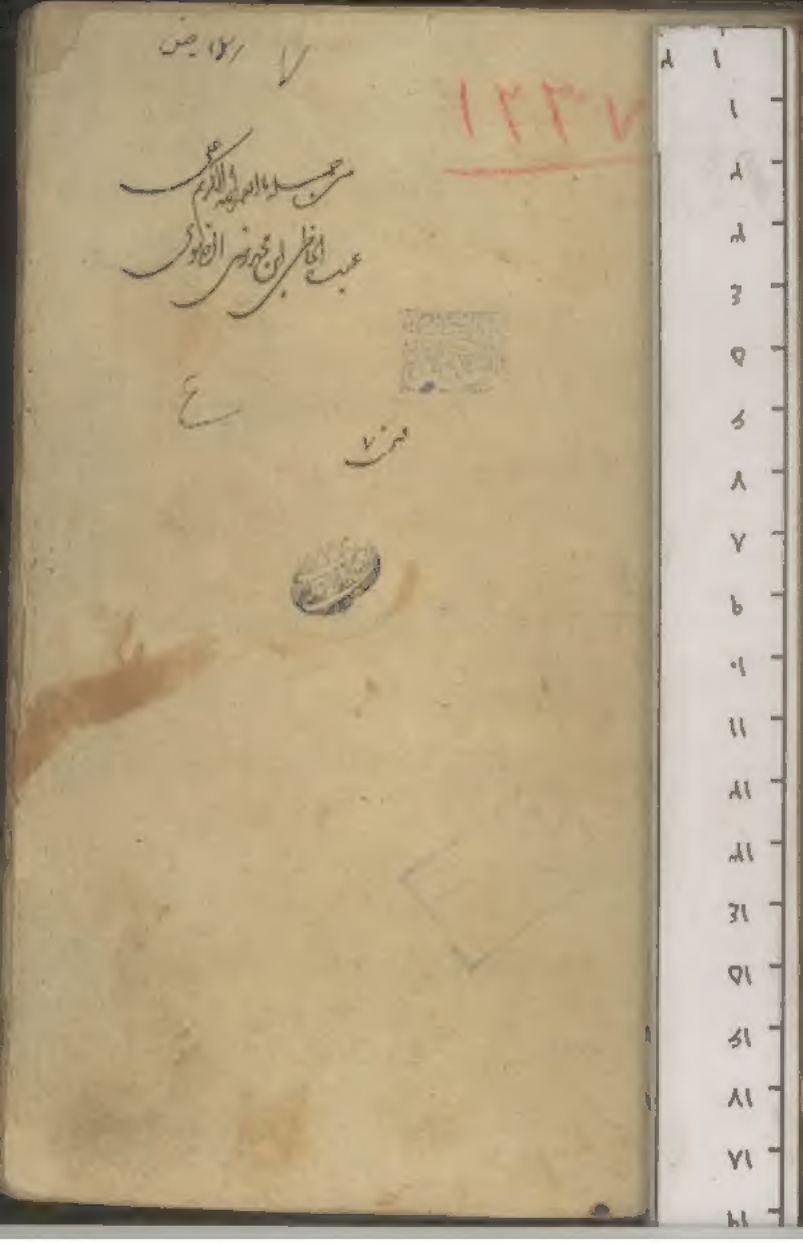

۱۲۲۷

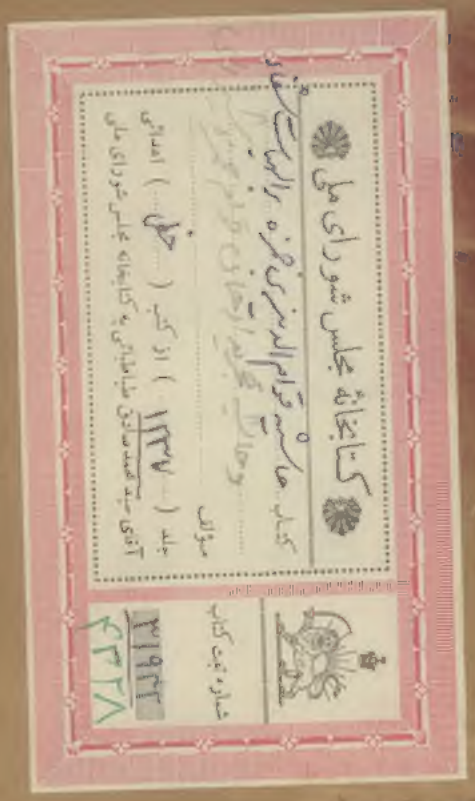

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

کتاب ... تألیف ...

مؤلف

جلد ( ) از کتاب ( ) اهدائی آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب ۲۱۹۴۲ ۴۳۲۸

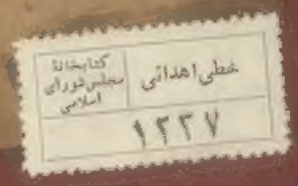

خطی اهدائی

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

۱۲۲۷

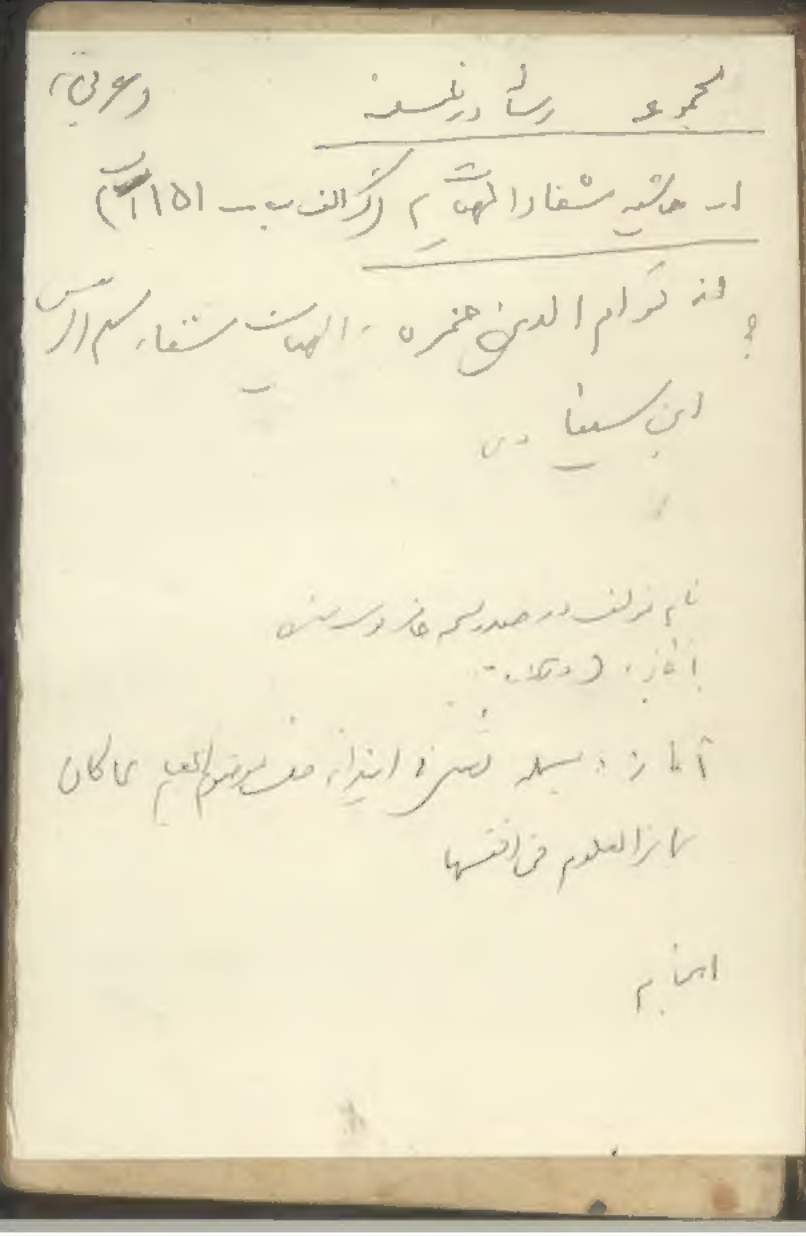

مجموعه رسائل فلسفی (عربی)

۱- حاشیه شفاء الهیات (ر.ک الذریعه ج ۱۵۱ ص)

۲- فخر قوام الدین حمزه - الهیات شفاء ابن سینا

نام مؤلف در صدر یکی از نسخه‌ها: ...

آغاز: ... وبعد ...

آغاز دوم: بسمله نصیر الدین ... صدر المتألهین ... علامه ... سراج العلوم فی اختصارها

انجام

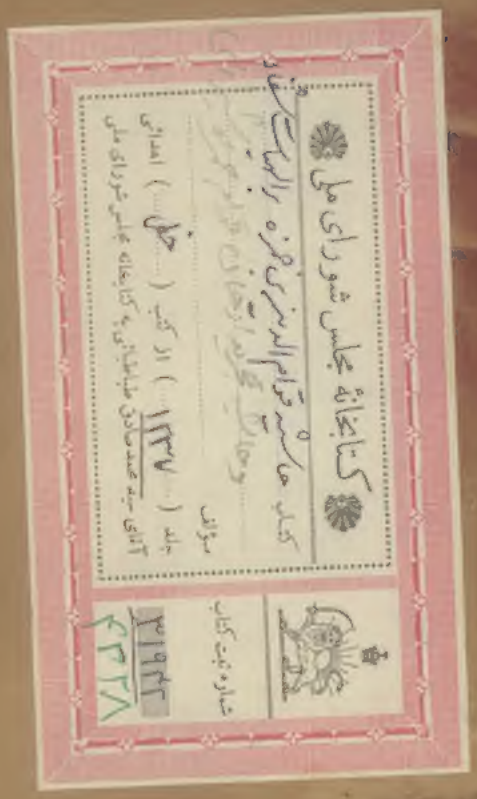

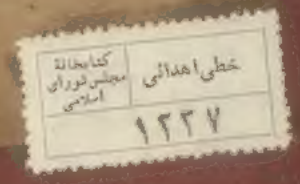

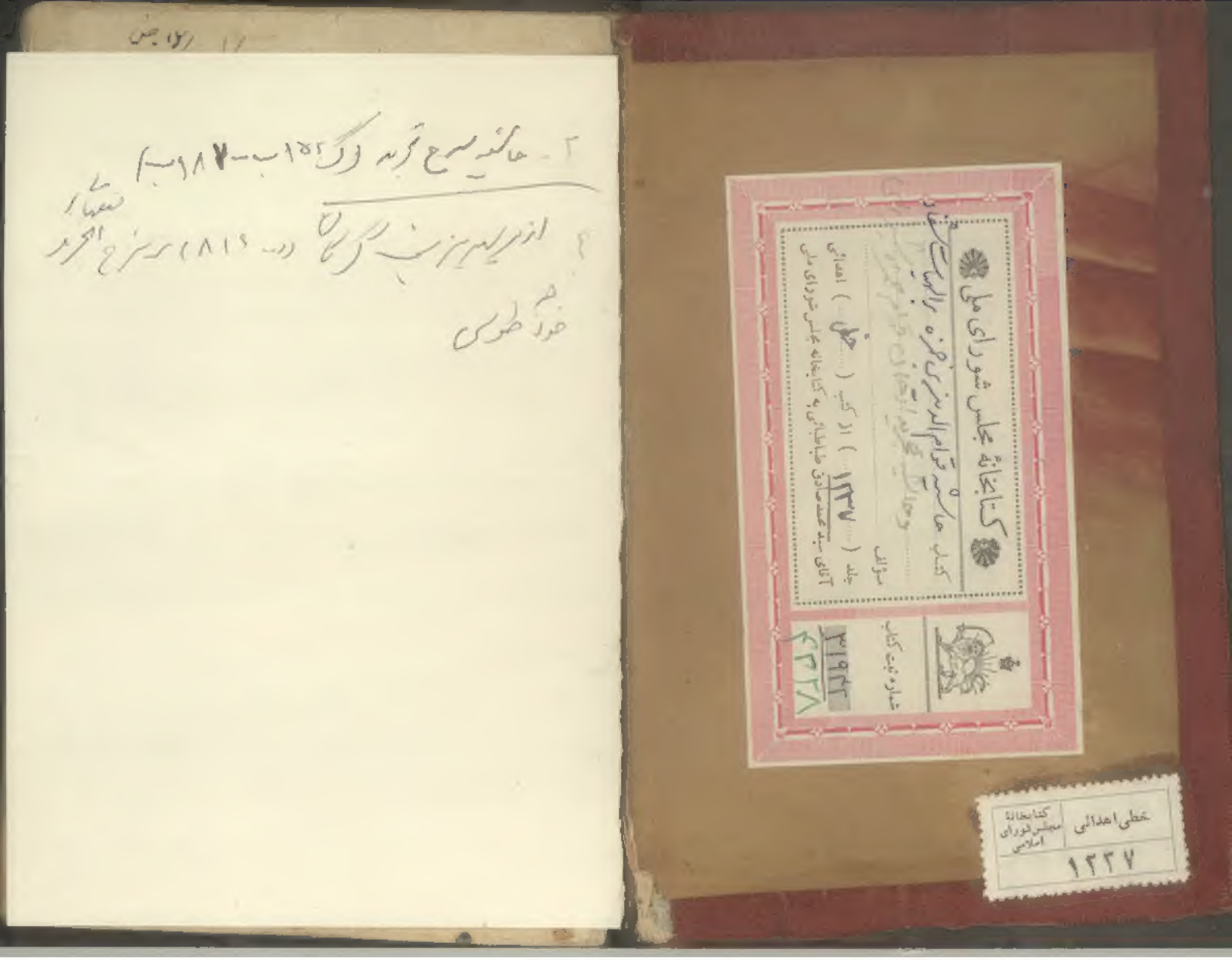
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
۲۱۹۴۳
۷۳۲۷
خطی اهدائی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۱۳۲۷

حاشیه بر شرح قوام الدین حمزه علی آیات الشفا

حاشیه شفا الهیات

از قوام الدین حمزه

حاشية حسن بن محمد بن حمزة على المباحث الشفا للشيخ الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وتمم قال الشيخ

مفتتح في بيان طلب موضوع هذا العلم لما كان غاية العلوم في اقتضاء الطلب تابعة لموضوعاتها وجهة الوحدة للكثرة المطلوبة تنتهي اولا وبالذات الى الموضوع كما تحقق في موضوعه صدر هذا العلم ببيان الموضوع افادة لما يتميز به الطلبات واحاطة لجهالة المسائل المطلوبة بوجه كلي تماثل الرسم فصل فصل عنوان كل منها بعنوان آخر فذهب اكثر الناس ان الغرض تنشيط الطالبين وترغيبهم في الطلب والحق ان اراد ان يشيروا اولا الى ان لهذا العلم موضوعا وانه كيف يطلب ومن اي مطلب يطلب وغايا تقتضي الطلب وكيفي للطلب والبحث لا يوقع في خلاف على ما سيظهر بسبب ان يبنه اولا على بطلان المذاهب الباطلة ولا الفاسدة ثم على المذهب الصحيح والحق الصحيح فالغرض من الاول هو الاول ومن الثاني هو الثاني وهو ان في ذكر النظر وجه للابتداء بالابتداء فان قبل تعيين العلوم وموضوعاتها من الامور الوضعية الجعلية فكيف يقال ان ذوات جعل موضوعة كذا كما سلكه في سائر العلوم السابقة قلنا ان العلم الاول ارشادا حيث دون العلوم عين لكل علم من العلوم الباقية موضوعا ولم يتعرض لتعيين موضوع هذا العلم لهذا وقع فيه الاشتباه والاختلاف فالشيخ اراد ان يبين

موضوعه

مكتبة ... مخطوطات

موضوعه القراس والاشارات بضبط الكلام في الرام لرفع الاوهام قوله

ليبين انيته في العلوم المشهور عند الجمهور في هذه العبارة النون بعد الهمزة

والضمير اما للموضوع بعد العلم اي ليبين ثبوت موضوع هذا العلم فيما من موضوعات

العلوم وهو الكيف المكتف بالي الموجود بما هو موجود كما سيصرح به فمعنى علم تعلم بهيئة

وانيته فكيف الطلب ليتبين ثبوته فانا نقول استفهاما عن الطلب المتعين في

هيئته البسيط اعني التصديق بثبوته في نفسه لا يوجب الاستغناء في الكيفية

وهي التصديق بثبوته لغيره اعني التصديق بموضوعية لهذا العلم وهو المراد ههنا

على ان المعنى من العلم هو التصديق بثبوته بعنوان الموجود وهو لا ينافي الجهل

بعنوان موضوع هذا العلم اذ خلاف العنوان لا يخلف القضية او الضمير للعلم

المطلق فالمعنى ليتبين ثبوت الموضوع في العلوم لما سيجيء من ان هذا العلم

من احوال الموجود والامور التي هو كالاقسام والانواع حتى يقع التي يختص

بحديث معه موضوع العلم الطبيعي يسلم اليه ويختص بحديث معه موضوع الرياضي

يسلم اليه وكذلك في غيرذلك او الضمير لهذا العلم اي ليتبين ثبوت هذا العلم فيما

بين العلوم فالمقرر ان يتميز العلم بالحقيقة ومن الافاضل من قرأ بالياء

اي يبين بعد الهمزة وقال المقصود ليتبين ما يقع جوابا عن السؤال عن هذا

العلم انه اي علم هو وهو فصله الذي يتميز به عن سائر العلوم على ما شعر به لزوم

في العلوم اي من بين العلوم وفي اشارة الى ان العلوم تتمايز بموضوعاتها

يجب تميز الموضوع والتميز والثبوت متلازمان فاذا تميز العلم صح

ايضا وجه آخر فتدبره قوله من معاني العلوم المنطقية اى مقصودا من معنى
يعنى اذا قصد قوله فنقول ان الشروع فى تعريف المعانى الحكمية ان حمل
التعريف على معناه الاصطلاحى وان العلوم السابقة ايضا علوم حكمية فى
معنى لكون الشروع فى تعريفها جزءا بعد الفراغ من العلوم السابقة مع انه
فى تلك العلوم ايضا وان حمل على معناه اللغوى الجواز كيف بانى بعد الفراغ
من تلك العلوم الشروع فى تبيين العلوم الحكمية مع كونها ايضا وكون تعريفها
كلا الشقين اما الاول فبانى اقول فى الكلام مقدمة مطوية لظهورها
تقديره واذ قد وقفت على ما ورد وما وجب ايراده والخ شمر عنا فى معانى العلوم
الآجية فنقول حرى بنا شروع فى تعريف المعانى الحكمية ان العلوم المنسوبة
الى الحكمة على ان المراد بالعلم المسئلة اى تعريف اقسام الحكمة مع كونها
فيما سبق لنظهر قدر ما وقفت عليه ما سلف لك وعلم انه لما تبين لك سنة
ان الموضوع للعلم الآلهى هو بالحقيقة كما يدل عليه سياق كلامه الآتى
اراد ان يذكر تقاسيم العلوم وان سبق فى العلوم السابقة الا انها مفيدة اذ
ههنا موضعها الآتى به كما يشعر به قوله فنقول لان موضوع هذا العلم
هو الموجود من حيث هو موجود كما سيتعرف كونه فى هذا العلم ذكر تقاسيم
الوجود واحكام كل قسم منها ومن اعطى تقاسيم الوجود فى العلم الكلى حرى
ان يأتى على قواعد جميع العلوم فاذا قسمنا الوجود الى ما اذا

وغيره

وغيره فاذا اخرج من ذلك مباحث الحركة واذا قسمنا الى ما يقع عليه البحث
والى ما لا يقع خرج مبحث ثانى الاجسام وآثار العلوى واذا قسمنا الى
ما يقبل الجوهرية وما لا يقبلها خرجت مباحث النفس والجوهر والعرض وغيرها وهو
كذلك فلك ان تخرج ما يتعلق بالمنطق والرياضى والحكمة الطبيعية اذا انتهت
الى اقسام لمناسبة لها واما الثانى فيوجوه الاول ان اراد بانى الانتهاء
بقرينة ما تقدم واطلاق العام وارادة الخاص ليس بعزيز وفيه ما فيه والثانى
ان صحيح بان هذا العلم هو الحكمة المطلقة فاذا اطلق الحكمة مطلقا كان المراد
المطلق واذا قيدت كان المراد مقيدا والثالث ان مبادى سائر العلوم
كما سيأتى يتبين بهذا العلم فمعرفتها حقيقة لا تأتى الا بعد العلم بجميع اقسام
المعانى الحكمية كلها واما المتعلق بهذا العلم فظاهر واما المتعلق بسائر العلوم
فليتبين بما ذكرناه وتتميم برابينها فى هذا العلم والرابع ان البحث فى الحكمة البحثية
فانما يعلم بهذا العلم حقائق الاشياء بقدر الطاقة البشرية قوله علم فى مواضع اخر
من الكتب هى اوائل المنطق واوساطه واوائل الطبيعى من هذه الكتب فانك
بعد اللغوى لا تقال يمكن جعل كلمة من بيانية لقوله ما وقع الى الكتب اخرى
غير كتاب الشفاء للشيخ او غيره لانا نقول يأبى عنه قوله فيما بعد فهذا قد يكون ناظرا
الى ان جعل قوله سلف لك اشارة الى هذا الموضع كما يأتى على العطف
وذكر ان النظر بهى الفن الا بهى العلوم الذى يطلب فيها اشكال الغرة النظر

من النفس اي كالها فهو يبقى على ما هو عليه من معنى الطلب او المراد بالكمال
بتلك القوة الاطلاق للصدر على الاسم الحاصل به فلا يرد ان ذكر الكمال
بعد قوله بطلب محالا يعني لم تحصل العقل ؛ الفعل او هو ملكة استعد
النظريات حتى اريد من غير تجشم كسب جديد والمنبه على انه لا يكفي مجرد التهيؤ
من غير ان يصير ملكة حاصلة من تكرر الادراكات اختياره على العقل
المستفاد وراي تلك النظرية في العملية الغير حيث قال باستكمال القوة العملية
؛ الاخلاق ولم يقل ؛ الاعمال منبها على ان مجرد العمل لا يكفي ما لم يصر ملكة
وهنا ثم قوله لحصول العقل ؛ اللام على ما في كثير من النسخ متعلق بقوله يحصل
او ؛ الاستكمال او ظرف مستقر صفة للقوة النظرية اشارة الى فائدة تقييد
تلك القوة اعني لاجل ذلك العمل ولا بد في توزيعها من الكمال ؛ ثم هو
الشيء ذاتا كان او صفة فكل غاية كمال ولا عكس في بعض النسخ ؛ الباء تنبيه
يكون متعلقا ؛ الاستكمال نظر القوة في العملية ؛ الاخلاق قوله وذلك
لحصول العلم التصوري والتصديقي اشارة الى ان الاستكمال المذكور قد يكون
اول للقوة النظرية كان العقل ؛ الفعل غاية وكان اخيرا اجزء لها اولا
حصول العقل ؛ الفعل اي وذلك الحصول لحصول التصورات المحررة
النصديقات المطابقة لما ذكره مرة بعد اخرى وعلى التقديرين فهو للتحقيق لا للترتيب
فلا يرد ان العبارة يدل على ان العقل ؛ الفعل يتحقق ؛ لا يكون ؛ على ان الوجه

ان يناقش

ان يناقش في تعريف العقل ؛ الفعل بعلم ذلك قوله وهو
ليست هي اي ليست تلك الاسور هي المشتهاة ؛ بهذا اي فاذا اتحاد
اي ليست حمل الاعمال بعضها من بعض حملا على المشتهاة وهي ليست
بفضل اي واتحاد ؛ لا بد هنا من قيد آخر وهو ان يكون ذلك الحصول
على قدر ؛ يمكن اي تحصيل الاوساط اي من لكنه ترك اكتفاء بذكر مثله سابقا
في التقسيم وكذا الحال في تعريف العلم ايضا فلا جرم النقص على التعريف بين
من تحصيل لم قدر قليل من المسائل المتعلقة ؛ العلمين على ان المرض في المتن
الاشارة الى الانقسام لا تعريف الاقسام فلا يحتاج الى تطبيق الكلام
على التعريف التام للعقل لاحاجة الى ذلك فان التقسيم معتبر في الاقسام
مكانه قال في العلوم الفلسفة التي ؛ لا نا نقول انما يصح ذلك لو كان
التقسيم من قبيل تقسيم الكل الى جزئياته وقد مر جوابه من قبيل تقسيم الكل
الى الاجزاء بقي شيء وهو ان العلم يطلق على معان اشتراكا او حقيقة لو
سيأتي الاول الادراك مطلق تصورا كان او تصديقا او الثاني التصديقات ؛
السابع ان ثبت المسائل الرابع المكتفة الى حلة من تكرر الادراكات
وعلى التقديرين لا وجه لقوله بطلب فيما يلزم ظرفية الشيء لنفسه والجواب
ان ههنا مضافا محذوفا اي بطلب في تحصيلها او حصولها او فيها حيث يطلب ما هو
العقل السليم مناسب فانتفع لا تعارض فيكون الغاية اي الغاية الطبيعة

الى من شان القاصد ان يقصده فان الغايات البعيدة للفاعل على
الفعل لا تضبط بل تختلف باختلاف اغراض القاصدين فانى قلت ان
من حصول الراى واعتقاد المحضر من اعتى العلوم النظرية يمتنع ان يكون
غاية للكيف والغاية كما اسلفنا ذكره لا يكون متقدمة بحسب الذهن
ما فرضتم بحسب الخارج فلن نقرر عليكم غاية العلم الغير الا بانه حصول
النفس وبناه على ان حصولها الذى يصير رأيا عند حصولها الذى
يقتضيها والترتيب ليس بواجب فى الغايات وان كانت شكوك الكيف
والغايات لا بد وان ينتهى الى غاية لا غاية له وكان الشيخ الاشارة الى
ذكره قال فيكون الغاية بمعنى ما، فقرر على ما سبق لكن قد ان الغاية بالمعنى
للكل هو ذات الواجب تعالى لكان قال سلسلة العلل غير متناهية
كانت او غاية ينتهى اليه تعالى فليست الغاية بالمعنى اخيرة للعلوم النظرية
بل لا شئ من الممكنات بغاية اخيرة وجوابه ان غايات الممكنات من حيث
انها فعله مؤثرة تعالى لم تكن من حيث استنادها الى الصدر الذى هو
ذاتها اخيرة وغاية اخرى مقدرة لذلك الفعل والكلام ههنا فى
الغاية لانى الاولى فانها فى الكل شئ واحد هو المبدأ الاول تعالى شأنه

قوله حصول راى اشارة الى العلم التصورى واعتقاد اشارة
الى العلم التصديقى اى حصولها مرة بعد اخرى فيرجع الى حصول العقل

بالفعل

بالفعل
كما اشار اليه فى التعريف على ان يكون للشئ غايات متعاقبة ويحتمل ان يكون
قوله واعتقاد عطفا للتفسير بالقول الرأى وترك العلم التصورى اشارة الى ما حققه
بعض المحققين من ان علم آب وامى والموضوع من اجزاء العلوم كما نعلم الشيخ
ههنا انما هو على سبيل المسامحة تنبيها على شدة احتياجه الى الحقيقة كل علم
هى نفس حصولها او المقدمات بها قوله فى كيفية عمل او كيفية صدور
عمل من حيث هو مبدأ عمل لعمل فالمراد به اشارة الى ما وقع الاختلاف فى ان
موضوع العلم العملية من الاخلاق والملكات او افعل المكلفين من حيث
يصدر عنها الافعال ولا عمال فالاول اشارة الى الاول والثانى الى الثانى
فان قيل كيف يصدق على الاخلاق والملكات النفسانية انها اعمال
وافعال قلنا اراد بالعمل الاثر فالاثر اما كيفية آثرت او صدر اثر من
حيث هو كذلك فلا اشكال فان بقيت الطب العملى والمنطق من فروع العلوم
النظرية كالنحو مع انها متعلقات كيفية عمل خارجى او ذهنى قلت
المراد بالعمل ليس الا عمل كان بل عمل كان موضوعا بحث فى العلم عن عوارضه
الذاتية ولا شك ان الاعتقاد والاتقان من العلمين ليس الا واعتقادا
فى كيفية عمل كان كذلك اذ ليس شئ من افراد الفن يعلم كيفية منها موضوعا
لشئ منها فان موضوعها هو بدن الانسان والعقولات الثانية ليس
من ذلك ولا افراد اصلا وهذا معنى ما قيل من قول من قال لا يجب من تعلق العلم بشئ

موضوع ل

كافي الحكمة بحيثية

لعل ان يكون ذلك العلم هو مجموعة 5 في غير العلية فان قوله ان ليس
كما هو في الظاهر فانه متعلق بكيفية عمل هو معلوم على
والفصل الثالث بالبينية مذكورة
فقد ذهب عليه ما حققناه فتامل
بي العلوم التي يطلب فيها والعلوم التي لا يطلب فيها
اي من قدر الموضوع بنحو التعقل الا ان
بكيفية العمل لا يكون في الحكمة العلية بل لابد من عمل
النفس الى كالها الممكن في جانبي العلم والعمل لكون تحقيقه
وحيث كان حدوث العلم عليها مسامحة تسمية العمل باسم
لصحة غايتها كما في النظرية بل اشتراكها بتلك
سابقا، بقي الكلام في ان غاية النظرية حصول
واعتقد فيه في كيفية عمل علم ان غاية العملية حصول
كيفية عمل علم ان غاية العملية حصول
عن غاية العملية ولا اراد في التعريف قوله فيحصل بها
لنسبة مجرده ذكر بل هو مع حصول نفس العمل ايضا
ذكره في ادوار المنطق حيث قال في الفلسفة النظرية انها الغاية فيها تكميل النفس
بان تعلم فقط والفلسفة العملية انها الغاية فيها تكميل النفس لا بان تعلم فقط

بل بان تعلم

بل من تعلم العمل ويفعل به وجه ذكرنا ظهر ان الحكمة العملية ايضا غايتها حصول
نفسها فيدخل فيها العلوم الغير الآلية ايضا فلم يكن نفي العلم المتعلق بكيفية العمل
راجعا الى قوله الآتي فلا يرد به بعضهم ويمكن ان يقال من جملة اجزاء قوله
ان المنطق والحكمة العملية والطب العمل وعلم الهيئة كلها داخلة في العمل
بالمعنى المذكور لانها باسرها متعلقة بكيفية عمل اما في كالمنطق او الخارجي
كعلم الهيئة فكانه جعل المقسم في التقسيم الى النظرية والعملية وكذا الى
الآلية والغير الآلية حقيقة العلوم المختصة من غير ان يكون العمل داخلا
فيها واراد بالحكمة العملية جزءها الكلي العلمي اطلاقا للكل على الجزء الآلي
فتدبر فانه قد يقال لعلوم الغير الآلية بالا يكون في انفسها آلة تتوصل بشيء آخر
بل كانت مقصودة بذواتها والآلية بان يكون آلة غير مقصودة في ذواتها
والجزء العملي من الحكمة العملية لما كان مقصودا بذاته لم يكن آليا بالمعنى المذكور
فلا يصح هذا التوجيه لانا نقول مراده ان الغير الآلية كانت مقصودة بذواتها
كانت مقصودة بذواتها وان النظر الى غيرها الذي باعتباره كان العلم المتعلق
بكيفية العمل فانه حيث انه علم كان مقصودا بالذات ومن حيث تعلقه بكيفية العمل كان
المقصود من ذلك العلم هو معلوم وجزءه ويمكن اعتبار كل الهيئة في ذكر
من التقسير فلا حاجة الى زيادة فقط ولا شك ان جهة تعلقه بكيفية العمل
جهة تحقيقية ويمكن ان يترتب عليه هذه الجهة امر جنس كالعمل وان فرضنا انه

خمسة هم

نقط فلف كالبعض ان قوله
ليست كذلك فقد يكون
المقصود بذواتها

قسمين منها تبحث عن المادة الجسمية وما يلحقها وما يلحق بها والقسم الثاني
من الطبيعي هي جملة الوجوب فان موجود القسم الثاني فيه هذا الوحدة والكثرة
في نهاية بعرضان للاجسام وبقية المجردات ولو كانا مقترنين
في شيء من المادة الجسمية لوجد الطبيعي منهما في كل موضع
الموجودات المجردة كالنفوس والعقول ولهذا قسم بعضهم الحكمة
النظرية الى اربعة اقسام حسب انقسام المعلومات اليها فان المعلوم
اما ان يفتقر الى مفارقة المادة الجسمية في الوجود العيني او لا يفتقر فيه
الاول ان لم يجز تعقله في ذهن الطبيعي والا فهو الرياضي والثاني ان
لم يجز تعقله الا في الذهن فهو الالهي والا فهو العلم الكلي ولا منافاة بين القسمين
لجواز تقسيم مباحث علم واحد وهو المنطق فذهب بعضهم الى انه
من اقسام الحكمة هو الى هذا نظر كلام الشيخ في الشفاء راجع ولي في هذا
الكتاب ايضا كلام سيأتي ومنهم من اخرجه عنها وجعله على رأسه
لا يقال اذا كان عنده من اقسام الحكمة فما الباعث على اخراج الحكمة
العلمية بل الحكمة النظرية فلا يصح قوله تحقيقي اقسام ثمة لانا نقول لعل
ان يكون عنده من فروع العلم الاعلى لا قسما آخر من النظرية فلا اشكال
واعلم ان لهذه العلوم الثلثة اصولا هي فنون وفروعا هي مسائل اما العلم
الاعلى فاصوله العلم الالهي والعلم الكلي وفروعه علم النبوة وعلم الامامة وعلم

وعلم المناظر وعلم المرايا وعلم الاثقال وعلم الحيل وعلم الهندسة و
علم الحيلة وعلم الحساب وعلم الموسيقى وهو علم باحوال النسب التي
الهندسة علم المساحة وعلم علم [illegible] وعلم
انواع وعلم المناظرة وعلم المرايا وعلم الحيل وعلم الهندسة وعلم الحساب
وعلم التقاويم وعلم فروع الحساب وعلم الجبر والمقابلة وعلم
فروع الموسيقى الكلية والنسب العددية والنسب الهندسية وعلم
تعاليم علم الكيان ويسمى بالتعاليم المطلقة وهو علم يعرف فيه احوال
للطبيعيات وعلم السماء والعالم وهو علم يعرف فيه احوال الاجسام البسيطة
وعلم النبات وعلم الحيوان وعلم الانسان وهو سبعة علوم الطب علم
احكام النجوم وعلم الفراسة وعلم تعبير الرؤيا وعلم [illegible] وعلم
الحيل وعلم الكيمياء ثم ههنا ابحاث مبنية عليها [illegible]
صاحب المطارحات وهو ان موضوع العلم هو العدد وهو ما يوجد
في الاعيان غير مقارن للمادة الجسمية فان الذي يوجد في الاعيان
[illegible] فقسم اليه الوجود النفسي ما اولا فان الموجود اما واحد او
فان انقسم فهو منفصل وهو العلم الاعلى فلا يجوز ان يجعل الطب ايضا
موضوعه من اقسام العلم الرياضي ثم قال الاولى ان يقسم هذا العلوم اما
ان يكون موضوعها عما يقبل الوجود او لا فالاول هو العلم الاعلى

وعلم العدد وعلم الاعداد

فهو علم المنفصل

والثاني

الا آخر لان موضوع هذين العلمين نفس الوجود والثاني اما ان يشترط
ان فرض وجوده او وجود نوعه صلوح مادة معينة تخصيصا او استعدادا
ام لا والاول هو الطبيعي والثاني هو الرياضي ويسمى ايضا في كلام
هذا الرجل بالتعاليم المتعلقة وقد ظهر بهذا ايراد وعدم امكان دفعه بعضا والغرض ان صاحب المطارحات لم يتعقد
ورود هذا الايراد وعدم امكان دفعه اصلا بل في كلامه اشارة الى كون
الدفع حيث قال الاولى ولم يتعقل الصواب لكن ما كان الكلام في تغير
عنه من جهة وتشعر بان الاول ما ذكره ولا يخفى ما في استدلال
تشيع على ان هذا العلم والثاني ان البحث في الهيئة عن الاجرام العلوية
على ما حرر في كتب الهيئة ولا شك ان الجسم يحتاج في الوجود الى
المادة فيلزم ان يكون الهيئة داخلة في الطبيعي وهذا البحث يرد على الو
سيجيء ايضا كما سيظهر والثالث ان المراد بالمادة مادة مخصوصة
او مادة ما فعلى الاول خرج كثير من الطبيعيات اذ ليست حاجة الهيا
التعقل اليها وعلى الثاني خرج كثير من الرياضيات كالتربيع والتثليث
وغير ذلك من الاشكال فانها لا تكون متعقلة دون المتعقل بالجسم
ويسمى في كلام الشيخ ما يشير الى دفع هذين الايرادين فانظر
من جهة ما هي محركة كرة الفلك جسم والعائد الى لفظ ما تعرف
اي من جهة ما هي محركة كرة الجسم انما تكون محركة بالارادة

بالسكون فيه بمعنى من جهة الحركة والسكون وليس المراد ان موضوعه
الجسم من حيث يتحرك ويسكن بالفعل والا لم يبحث عن امكانه والسكون
طبيعيا اذ ينافي من اتصاف موضوع العلم المطلوب في العلم بحث عن احواله
وذلك الموضوع مع ان البحث عن امكان الحركة والسكون مما يتعلق في العلم
بحث عن احوال الجسم من حيث يستعد
للحركة والسكون وهذا هو الموضوع المطلوب بحسب ما يقتضيه
من حيث الصحة والمرض واما كيفية استعداد الصحة والمرض فليست
فيه الموضوع لهذا استعداد الحركة بالقسر والسكون
لا يليق ان يبحث عن استعداد الحركة في الطبيعيات حيث ان نسبتهما الى
قابل الحركة المستديرة والغير المستديرة على السواء ولا يليق ان يبحث
موضوع استعداد الحركة مطلقا وابحث واحد عن استعداد حركة مستديرة
وغير ذلك فالبحث عن استعداد الحركة فقط والبحث عن استعداد الحركة
والسكون معا ليس في كلام احد منهم ولعل الشيخ قد صرح في بعض
بان موضوع الحكمة الطبيعية الجسم الطبيعي من حيث هو طبيعي
وهي الصورة النوعية التي تختلف بها الاجسام اذا عرفت هذا فنقول
فان المحمولات فيها ثبت للجسم من الحيثية المذكورة اعني من حيث انه يستعد
للحركة والسكون كالظهور ان الحيز الطبيعي مثلا ثبت للجسم الطبيعي من حيث

اذكر مستعد

الحركة والسكون على المنظور فيه كونه ذا طبيعة وكذا الحال
في سائر الاحوال ويمكن ان يقال المراد بالحركة ههنا مطلق التغير وقد صرح به
بعض فحينئذ ان نسبة ابداء التغير الى الاجسام هو الطبيعية فقولنا ذو طبيعة
يرجع الى قولنا ذو مبداء التغير من حيث هو كذلك فيرجع الى الحركة والتغير
وان كان المنظور فيه في الاحوال كونه ذا مبداء التغير كان التغير ايضا
مقصودا فيبقى الجدلية وعلى ههنا فيظهر الحاجة الى صرف كلام الشيخ عن
ظاهره وزيادة فيه او استعداد كما ذكرنا بعد المشهور عند المحققين
ان الحركة والسكون بمعنى مطلق التغير وعدمه قد يكونان مطلوبين في العلم ليس
الطبيعي وان كانا بمعنى التغير التدريجي وعدمه فقد يكونان مطلوبين كما في
متالين المذكورين لا يقال قد تقرر ان الموضوع وقيوده يسلم الثبوت
في العلم مع ان اثبات الحركة والسكون من الطبيعي لما تقرر سابقا
من كون الموضوع وقيوده مسلم الثبوت في العلم ان لا يبحث فيه عن اثبات
الموضوع وقيوده بمعنى اثبات كونه موجودا وهو ان حل اما وجود في الاذهان
او في النفس ولا يلزم ان لا يبحث عن احوال الموضوع اثباتا مطلقا فان
العلم هي البحث عن العوارض الذاتية للموضوع فكيف يتحقق العلم
ان لا يبحث فيه عن ثبوتها وعدمها وهو ظاهر ولا شك ان اثبات الحركة و
السكون بالمعنى المذكور من وظيفة العلم الاعلى وليس طبيعيا فلا حاجة الى

ربما قد لا يستفاد من كلام الشيخ على ظاهره لكنك شاهد على ذكر كلام الشيخ في تعليقات تحت قول ماثل المعقولات الثانية في علم الطبيعة هي فان اشاء يقول في حاشيته لا ولي ان تكون بناء على ان الاعراض التي يبحث عنها الجسم من حيث هو موضوع لها بعد طبيعية وهي حركته وسكونه ليكون فيها فائدة لان كل عرض يبحث عنه في علم فهو معقول ثان في علم الطبيعة وليس جسم المطلق في علم الطبيعة ليست معقولات ثانية اي علم المطلق وهو مجرد الجسم والحركة وجد به مبهمة فيجوز ان يكون علم في الطبيعة وان تعليمية موضوعها اما ما هو كم محمول على مادة بالذات اي ليس ما خوذ مع المادة في الذهن فهو مجرد في حد ذاته ومنفسه عن المادة سواء كان كما متصل كما في علم الهندسة فان موضوعها المقدار وهو كم متصل او منفصلا كما في علم الحساب فان موضوعه العدد او كم اي ما هو ثابت مع المادة فهو غير مجرد عنها في ذاته سواء كان متصلا كما في الهيئة فان موضوعها الاجرام العلوية والسفلية من حيث كميتها وكيفيتها واوضاعها وحركاتها الدورية لها او منفصلا كما في الموسيقى لان موضوعه على ما صرح به الشيخ هو الصوت من حيث يعرض له النسب والتاليف عندي واما العلم الذي يقال انه كان موضوعه اما مقدار مجرد في نفسه او مقدار ما خوذ في الذهن عن مادة واما عدد في مادة وسبق منك زيادة تحقيق لهذا

فهو كم منفصل كما في العبارة نظر ما سياتي في بحث ثاني حيث قال العلم

عن مادة واما عدد مجردا عن المادة فهو

العلام فانظر

العلام فانظر يعرض لكم جاهكم اي لذاته ولم يقل ذاتي لكم خاف في سوق سلوكا لمسلك لا كتفى واياما الى ان عرض ما يعرض لذي الكم فان هو من جهة الكمية مع انه يمكن ان يراد بالكم ما يعم الكم المتصل وبالعرض قيل ولا بد حد في حده ايضا ان يقال مقولات التعليمية نوع مادة وقوة حركة فان اي يفتقر في اندراجه الى مقارنة نوع مادة ومخالطة قوة حركة مع افتقاره اليها في الخارج وفيه اشارة الى ان المراد بلفظ الحركة في قوله وقوة حركة رمز مع المادة والمراد بالمادة المادة الخاصة بخصوصية النوعية لا بخصوصية الشخصية وللمادة ما فاندفع البحث ان الكلام ليس بقوة وسياتي زيادة كلام في هذا المقام فلا تغفل

واني الآتية بحث بها آتي اي بمعنى لاعم المتناول للبحث عن الامور العامة وتوابعه سمعت ان الآتي اي اشارة الى الآتي بالمعنى الاخص المقابل للعلم الكلي كما ذكرنا فقوله وما يتعلق بها اي بالوجود الطبيعي والتعليمي عطف على قوله للوجود الطبيعي ويحتمل عطفه على قوله لذاته باسباب لذاتي ربما يكون معنى الآتي بالمعنى الاعم والاول اظهر واولى كما يكفي

ومن هنا يتبين انك اي ايها سلف لك الاشارة هو قد في كتاب البرهان من المنطق ان تذكرت تلك الاشارة وجدته الاشارة في الفصل الثامن من المقالة الثانية من

الفن الى مس الذى هو كتاب البرهان من الصنف الاول
التى هى فى المنطق فانظر اليه وذلك ان فى سائر العلوم
الى اشارة فى معنى فى قولهم تبيين ... تبيين تام
لانه فى جميع العلوم كان لذلك موضوع وطلب ومسائل وفى جميع
كذلك فلا بد من تبيين موضوعه بالحقيقة اذ ليس فى جميع
وفى كلمة ان تبين شان مقدار اجزائها واقسامها وانواعها وعوارضها
بالتعريف لكان اولى وقولنا ان قوة او قوته ... يناسب
لتحسين اللفظ وللتنبيه على استقرار ... لعنى وانما قوته بمعنى
والجزء قولنا فى سائر العلوم وقدم عليه او قولنا وكمل ان يكون فى كتاب
حينئذ ان هذا اسمها وكيف قوله كون ذلك بمعنى حرية
موضوع اشارة الى ما اشتهر من اجزاء العلوم وهى قولنا موضوعات
وهى التى يبحث فى العلم عن عوارضها الذاتية والمسائل التى
محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع او لانواعه او لاعراضه الذاتية
وهى نظرية فى الاغلب يطلب فى العلوم المحققة بالبرهان ومبادئ
يكون بديهية فتجرى الى الشبه والمبادى وهى التصورية التى يستعمل
واجزائها واعراضها الذاتية لها وبالجملة حدود واصول نظرية
فى العلوم وتصديقية وهى اما مقدمات بينة بنفسها او مبينة

مناكر واما فاجودة

... وانما اجودة من علم آخر فوق ذلك العلم او كتبنى عليها فى ذلك
العلم والاول ليس لبسبى علوما متفارقة والثانى ان اذعن بها المتعلم بين
انتقل بالعلم سببا جعلا موضوعه واخذا على السبيل لكن
مصادرات اذا انقر به القول الشيخ لم يتعرض للمبادى التصورية
من المبادى التصديقية فان الظاهر قوله ... وسلم منها يؤلف البرهان
اى يولف البرهان من تلك المبادى هو المقدمات التى حوزة من علم
آخر وذلك فى صدد بحثى فى اجزاء العلوم واستيفاء اقسامها
الاشارة الى ما يجعل به الاطلاع على ما سيذكره من المباحث وهو انما يجعل
على ان بين جعل المبادى التصورية فى الموضوع او المطالب القسمين
من التصديقية فى المبادى المسلمة لهذا الموضوع المراد بالموضوعات
اما نفس الموضوع او حده او التصديق بوجوده والتصديق بعروضه
للاول مندرج فى موضوعات المسائل والثانى فى المبادى التصورية
فى المبادى التصديقية والمراد من مقدمات الشروع فى العلم ما يتوقف
كل من الشروع فى الابعد والفراغ عن عدة جزء الزمانى عنايته فانها
ولان ... يعنى اذا علم تبين تلك ما سلف ان الموضوع للعلم الالهى
ما هو بالحقيقة الا ... قد عرفت فى ذلك الكتاب البرهانى فليست
فى حق التحقيق بالموضوع لهذا العلم اذ كنت تحققت بنفى فيجد من الاشارة

ای ربة فی الذهب مقدار قوله وهل هو من التقدم بالطبیعة
حق تحقیق فی ... ب ان یکون اذا تحقق ان موضوعه علی ... ذین
کما ذهب الیه بعضهم یعنی یجوز ان یراد بالطبیعة موضوعه ... علم مثل
معرفة وجوده او ذاته ... ح ان الطلب قد یکون جوازا موضوعه
شیء من العلوم لا یکون مطلوبا فیه ... ب ... ذهب ... ة و
احتراز عن الشریعة ... ار ... ع ... الطلب ... مطلوبة فی هذا العلم او یعنی آخر کالاسباب العشرة ... ذهب
الیه بعض آخرون کما الموجود من حیث هو موجود ظاهر ... ل
ان حق التحقیق به انما یحصل ... ذهب ابطال ... ذهب
والحاصل قد کنت تسمع ایاک یعنی ... ب ... ما
عنه الاول ... الموضوع لهذا العلم الذی لا یتحقق به حق التحقیق بعد
الآن لکن نبینه وتحققه وقد سبق ذلک والثانی انه قد اشتهر بین ... ن
صناعة هی الفلسفة اولی فید یصحح ... ادی العلوم الجزئیة فهی فلسفة وحکم
بالحقیقة ولکنت لا تعرف ماهیة الفلسفة الاولی وما هیة ... ا بین
الآن ان هذا العلم هو الفلسفة الاولی وانه هو الحکمة المطلقة ... العقلی ... ه
ماهیاتها ترجع الی الفلسفة الاولی واطلق علیها اولا الفلسفة بالحقیقة ... ثانی الحکمة المطلقة نبهنا علی انها اعنی ... ت مختلفة والمراد ... احد ... لفلسفة
هی بمعنی الحکمة

هی بمعنی الحکمة ومرجع کونها بالحقیقة وکونها مطلقة ای عن القیود
الی شیء واحد فانها اذا کانت حکمة مطلقة عن القیود وکانت حکمة
بالحقیقة لتبادرها عنها عند اطلاقها فهو من امارات الحقیقة وقد تقدم
امر المطلقة عن الافتقار الی غیرها من العلوم بخلاف سائر العلوم فانها
فی تحقیق موضوعاتها وتتمیم براهینها مفتقرة الی هذه الصناعة فلن تجد
مطلقة وسائر العلوم عبید وخدام لها والمراد ان العلوم عنها فهی مطلقة
من ... الافتقار الی ... ط الحکمة والتعلق بالافادة فی العوام والحکما عرفت
وان ... انه قد اشتهر بینهم تعریفات واوصاف للحکمة ... ثة ... ذکرنی
الکتاب وحسبنی فی شرحها وکنت تعرف ان هذه التعریفات والاوصاف
لیست عدة واحدة او لصناعات مختلفة کل واحدة منها سمی حکمة ولکن
نحن نبین لک ان هذه التعریفات والاوصاف الثلثة لصناعة واحدة
وهی هذه الصناعة فنقول وجه الصفات الثلثة بیان وتفسیر للحد وتنبیها
علی ان المراد بها مطلق التعریف الشامل للرسم ولهذا قال وان الصفات
الثلث التی ترسم بها الحکمة وظهر مما ذکر ان قوله وکنت تعرف ماهیة
الفلسفة وماهیة الحکمة وقوله وکنت لک لا ان الی قوله الحکمة المطلقة
متعلق بقوله وانی قد کنت تسمع ایاک وقوله ان الحد والرسم الی
الی قوله سمی حکمة وقوله وان الصفات الثلث الی متعلق بقوله وکنت

ستمع نارة الى موكده وانت لا تقف على زيف لقوله ستشر

وقد علم ان لكل علم موضوعا ايا شرع في الكلف ... ورد اعترضت
ان كلفة انه كقيل بمران ... واهذه من الباطل وابت ... ولا
مقدم على الثاني فجعل تحة الفصل في ... لف لم شرع في ... لبحث عن
الاول ومن المقسمين لاخيرين في قوله كما ستقف عليه ... ما
الاول وهنا ... لبحث عن موضوع هذا العلم هو ذات ... لذي جعلت
العلم ولهذا قال ... لبحث عن الموضوع ... فلبحث عن الموضوع
ان الموضوع لهذا العلم هو ... لا يكفي ان ... سئوال عن المقدم ... ال
سئوال عن المصدق وقد تقرر ان التصور على ... سمى
باسم التصور مع قطع النظر عن انضمامه على نسبة موجودة ... وتصديقه
بحسب الحقيقة وهو تصور هذه الموجودة وكذلك التصديق على وجهين احدهما
لوجود الشيء في نفسه وسمي بالتصديق البسيط والتصديق بوجوده لغيره
يسمى بالتصديق المركب وتصوره بانه متقدم على التصديق بوجوده وهو على
تصور بالحقيقة ... ولا يتصور ... من هذه التصورة و ... تصديق بوجوده
لغيره لان الاول في تقديم التصور وقد علمت ذلك في صناعة المنطق
والغرض ان الشيخ اراد ... تصور الموضوع بالحقيقة لانه سئل
عنه بخصوص مطلب ... البسيط كما اشار اليه بقوله فقد علم ان لكل

علم موضوعا

علم موضوعا يعني بعد العلم بان لهذا العلم موضوعا الذي هو في قوة العلم بان
موضوع هذا العلم موجود من في العلم بان لكل علم موضوعا كما سبق تقريره
فليتأمل وليسئل عن الموضوع لهذا العلم هو ... التصور ... التصور
وهو مطلب البسيط ... التصور بحسب الحقيقة ... بحسب الاسم فاعلم
قبل هذا المطلب ولهذا لم يسئل عنه وان هو ... بصفة في سبق حيث قال الموضوع
للعلم الالهي ... بالحقيقة ... اي والى هذه الدقيقة ... وظهر ... ذكر ان البحث ... ينبغي
... علم على ... بعض دون الاصطلاحي ثم بعد الفراغ عن ... بسبب
ان يسئل عن ... المركبة ولذا قال وليتنظر هل الموضوع لهذا العلم ... الله
اولا ليس ذلك اي اولا ليس الموضوع ذلك الا ... والوجود ... التصور بعينه
المعنى الذي هو الموضوع الموضوع من حيث ان ... ثابت ... من حقيقة ... موضوع
... ثابتا في ... سمى من ان الموضوع ذات الله ... اما خلقه وما
سياسية اشارة الى ان ... الحكمة العلمية ... ذلك اما علم لعلم يختص
واحد لينجلي عن ... ل ويتجلى ... بالعقائق هذه الطريقة ... او لعلم ... احاطت
مشاركة في ... ل واحد هذه الحكمة ... او جماعة ... مشاركة في هيئة واحدة
فهو السياسية المدنية وقد سبق ... اشارة الجاني في المنطق والمقصود ... ن
القسمين لاخيرين ... اشتركا في معنى السياسة ... كانت او جماعية
في ان الطلق المنظر ... هو المعاملة مع الناس ... الاول ... ب
من ... القوي ... رجحها الشيخ نحن قسم واحد اقتضى ... وليس في

ى ر٥ء علم بحث عما لا يقترن قوامه وجوده الى معارنا عادة وفي لحظة
ء طرة وقد سبق وسنبين ايضا ان هذا البحث متناول لما لا يقارنها اصلا
ة كالبحث عن العقول ومافوقها بما لا على وجه الاتفاق كسائر الامور المفارقة
ة فظهر ان المفارقات للمادة لا يجوز ان تبحث عنها الا في هذا العلم وقد ثبت
ة في الطبيعي ان الآلة مفارق للمادة بري عنها وعن محل لحظة الحركة فثبت
ة ان البحث عن وجوده لا يجوز ان يكون الا في هذا العلم واذا احال ذلك
ة او ... عليه مع انه ظهر من الآتي الصحيح اذ من المسلم ان اثبات
ة الآلة والبحث عن وجودها الآتي يمكن ان يعلم ظهور مفارقة وتجريده عن
المادة الصحيح من هذا العلم فاحال الى الطبيعي وهذه المناقشة فان
قيل موضوع هذا العلم هو الموجود كما سيقرره فلم لم يجز ان يكون وجود الم البحث
عنه في هذا العلم والبحث عن وجوده بحيث عن كونه داخلا في قولنا
الفن ومسائل ذلك لا يكون من مسائل الفن والصحيح موضوع العلم لا يجوز
ان يكون محمول المسئلة اجيب بان البحث عن وجوده انما هو بكلية على
الموجود مطلق بعضي ان بعض الموجود واجب او كل موجود اما واجب
او ممكن وهو لبناء الواجب مع ظهور وجود الممكنات بقيد ملكة
الكلية والكشف ما فيه اذ لا يراد ان لا دليل في الخارج على وجود ما يقال
موضوع هذا العلم هو الموجود المطلق المتناول للخارجي والذهني والبحث

العدم الحكمية هم خارجة عن الحكمة ومن ... العقيدة في هذا
الكلام ... بان المطلق من امور العدمية كذا وعد ... فيما سبق
فلا تغفل وليس لانا في شيء منها اي امر ... ولا في
شيء منها ... وضعا لا حتمال ان يكون ... عن ... الامانة
في مجموع ذلك العلم من حيث هو مجموع وان لم يكن في شيء منها بانفراده و
يحتمل ان يكون كلمة لا تأكيد القرار للنفي الاول ... في
ولا يجوز ان يكون ذلك بيانا لما يجوز ان يكون المعلوم عنه في ذلك العلم من
الاثبات ونفي اولا ونوع ... الذي ذكرت في ذلك العلوم وقد يجوز ... في
ما لا يتبع ... فيه لا يجوز ان يتبع فقوله تعالى للانام يعني في ... الاصول
المذكورة اصول ... ذكرها مرارا في العدم ... لفظ ... مطلوب في ... الكل
علم اثبات العرض الذاتي لموضوعه والعرض الذاتي ما يعرض الشيء لامر
او لامر يساويه او موضوعه المسئلة اما نفس موضوع العلم او نوع منه او
عرض ذاتي له او نوع من العرض الذاتي سواء كان من قبيل الوجود ... الوجود
عرض ... اثبات الآلة لا يجوز ان يكون مطلوبا في شيء من ... الذي ذكره
اذ ليس الواجب ولا الوجود ... اي نوع منه لموضوع شيء منها
ولنوع موضوعه فتدبر وسنبين عن قريب ... دليل آخر
على ان اثبات الآلة لا يجوز ان يكون مبحوثا عنه الا في هذا العلم وتقريره
ان هذا العلم بحث عن المفارقات للمادة ليس كذلك فالمفارق المادة اصلا

ما ذكرهم

لفظ ... لا يصلح ان يتعلق به لا يجوز
او يقدر له ... فالام
بمعنى لعل او اللام

فقل الرغبة من الانسان وكل جزء الخبر الى الوقت قوف اي

فقل من الوقوف على اية المبدأ الاول رغبة الانسان في

العلوم ولا تسياق من السوق الى المقام الذي

الطبيعي يرفق الوصول الى معرفة ذلك المقام

وكذا ثاراد مقام التحقق بخلق الله واستعبد بعبادة

وجعل ان يكون متوصل متعدد ليتوصل في قوس صعوده

ويوجده ما يوجد في بعض النسخ من استعراج اللام فان قبل على

منه ان الكل واحد مفارق الا فلاح انه هو الواحد على الممكنات

كلها وحكمها ومصورها والمحتاج اليه المتضرع بدرى في غير هذا

من معنى الالوهية وليس كذلك ومن انه ليس بجوهر ولا عرض

شيء يقتضي عنها الا الميدع وفلاح منه ان يوجد شيء ما هو

مفارق او غير مفارق قلت ما ذكره الشيخ اشارة الى طريقة الطبيعيين

في اثبات الواجب من طريق الحركة وانها طريقة مشهورة مستفادة

من قولهم كل متحرك فله محرك غير متحرك وتقريرها على ما ذكره المصنف

انه لو جسما في طرف اللام انا وصف الحركات على اختلاف فيها

وارضاعها ولا بد لكل متحرك من محرك فاما ان يكون المحرك متحركا

فتسلسل العقول فيه والكثير والا ان ينتهي الى محرك غير متحرك

فلا يجوز ان يكون

فلا يجوز ان يكون فيه معنى ما بالقوة فانه يحتاج الى شيء آخر يخرجه من

القوة الى الفعل وكل جائز وجوده في طبيعته شيء ما بالقوة وهو الامكان

والجواز يحتاج الى واجب بذاته ثم انه يمكن ان يقال ان اثبات الواجب في

الطبيعي ليس بمقصود في نفسه ومقصود ما بالذات في المقصود بالذات انما

هو العلم بالحركة غير متحرك وان لزمه بالعرض اثبات ما هو الواجب بالذات

وهذا ان اثبات الواجب ليس مطلوبا في نفسه الا في هذا العلم وهذا الوجه

لا اعتذار عنه ذكره الشيخ وعالم لعل يمكن ان يكون الاستدلال

في المقام المذهب الثاني للمؤلف وهو ان موضوع هذا العلم هو الاسباب

القصوى والاسباب القصوى اما افراد او ما يضم صه من العلل الاربع

لانها قصوى عند تركبها اسبابا اولى للوجودات او العلل الاربع

القاصرة وانها قصوى بالنظر الى كثيرها وليس الكلام في الاول والاول

غير الاجمال في الاربعة المذكورة لاحتمال ان يكون النظر فيها من جهة

ذواتها المخصوصة لا من جهة القوى فيتعين الثاني ثم ما نظن هذا المؤلف

كونه مدعيا لهذا العلم بعد الاسباب الاربعة الا واحدا منها بخصوصه بل

الفاعل والغاية او غير ذلك فان هذا تماما لا يمكن القول به والا لم يكن

البحث عن باقي الاسباب بكونه بل لم يكن العلم الصناعي وهذا معنى قولهم موضوعه

الاسباب القصوى للوجودات كلها بالجملة كبقية الوجودات اي ما تحقق

منها بعد افراد الاسباب منها بقوة سبق ذكر الاسباب بالمعنى بالرفع
بان الاسباب يوجد لكون بعضها بالرفع فانه لا سبب لا قبل بعد
ذلك لكن النظر في الاسباب بالكلية وح يكون مراد من قوله رفع لتوهم
ان وجود جميع افراد نوع واحد من السبب لا واحد منها في بعض
اليه وليس المراد لا واحد منها بعينه فانه مرجع اي الاسباب بالمعنى
اسباب مطلقة فيكون في حكم الاحتمال الثاني وفي بعض النسخ الاولى
منها اي وجود الفاعل للكل فانه لا يكون العقل كونه موضوعا لهذا العلم
مرس البيان في البطلان المذهب الاول وفيه انه اذا تم ادلة ان العلم
في المراد بمحضرة للعقل كما ذكرنا وقد عرفت ان الكلام في العقل الكلية
فالتعويل على الشق الاول ... لكن النظر في الاسباب ظاهر ايضا

اي يعني النظر في الاسباب الاربعة لا يخلو عن احتمالات اربعة بحسب
النظر فيها اما ان يعتبر وجودها او يعتبر وجود صادق عليها وعلى الثاني فذلك
الصادق اما قريب كالسبب المطلق او بعيد كالوجود وعلى الاول
فالنظر اما في كل واحد منها بخصوصه اي الفاعل والغاية وغيرهما
او في جميع الاسباب من حيث هو مجموع والى هذا الشق اشار بقوله او
من جهة على الجملة الى يكشف منها اي من الاربعة وبما قررنا ظهر ان المراد
بالنظر في الاسباب بما هي موجودات ليس المراد كون الوجود قيدا للموضوع

في قول

من كون الموضوع الاسباب المطلقة بالوجود اذ لا يكون هذا
الا عين ما في اقسام بل المراد ان يكون بالجملة النظر فيها
الوجود في حيثية وهو الوجود وحتى يكون النظر في الحقيقة في الموجود
موجود فيكون من موضوع بالحقيقة فعلم ان هذا الشق يستلزم المطلوب
كما سيجيء في الفرض فقد اجاب في الاشكال بالشق الثاني
ويظهر هذا من وجوه جماهير الناظرين حملوا الوجه على ما فوق الاشكال
من الظاهر الغير قائمة فالوجه الاول من قوله الى قوله والثاني
من قوله الى قوله وهذا العلم وانت
من قوله ايضا الى قوله مطلوب الوجه وفيه وانت خبير ان تغيير
الوجه الثاني يوجب خلو الوجه الاول عن اشكال جيد فان منهم من قرر الاشكال
بان الالهي يبحث عن معاني لنسبت اعراضا ذاتية للاسباب مطلق
علم من هي موضوعه والثاني بان البحث عن هذه الامور من المباحث
الفلسفية المنحصرة على ما تقدم في العلمية والمنطقية والفلسفية الطبيعية
والرياضية والالهية وليس شيء من هذه الامور من تلك العلوم الا من
الالهية وانت علم ان مجرد هذا لا يستلزم المطلوب وان الاسباب مطلقا
موضوع هذا العلم الا اذا قيل ليست هذه الامور من الاعراض الذاتية
بالاسباب بما هي اسباب مطلقة فترجع الى الوجه الاول ومنهم من قرر

لا نعم ان هذه المعاني ليست من الامور الخارجة عن الاسباب بل
هي اسباب مخصوصة لانها كما يصح بها الاسباب الفاعلي يصح
بها المسببات والاسباب جزئية وقد ثبت ان محمولات المسائل
يجب ان يكون من الاعراض الذاتية المختصة بموضوع واشتبه ان
هذه المعاني في انفسها ومن حيث هو لا بد من البحث عنها في كل
من العلوم لانها كثيرة من المقاصد الضرورية على البحث عنها وباقي من
العلوم ما يقع فيها البحث عن هذه المعاني على وجه اتم فلم ينكشف
ان البحث الواقع عنها في هذا العلم لا يكون ان يكون على وجه اخص منها
هي الاسباب الفاعلي الاربعة والا لوجب اضافة البحث عنها على
الوجه العموم ايضا فيكون البحث على هذا الوجه لغوا في هذا العلم فلا يخفى عليك
ان الوجه الاول ايضا غير تام اذ قد البحث عن هذه المعاني بان
عنها على وجه العموم فانها على هذا الوجه ليست من الاعراض الخاصة
الاسباب بما هي اسباب فيصير محصل ان البحث عنها على وجه العموم يقع
في هذا العلم وانها على هذا الوجه ليست من الاعراض الخاصة بالاسباب
بما هي اسباب فلم تكن هي موضوعة فيرجع الوجهان الى وجه واحد فاعلم
كما نقل عن بعض المحققين ان المذكور في الكتاب وجهان واشتبه اراد
بالجمع ما فوق الواحد اما الوجه الاول فمن قوله احدها الى قوله وهذا

العلم والثاني

العلم والثاني في من قوله والجواب الى حاصل الاول انه بحث في الاسباب
عن الكلي والجزئي والقوة والفعل فان كان الوجوب غير ذلك
من الامور العامة وليس ايرادها فيه على سبيل المداخلة فان هذه
ان بحث لاجل ان لها بحث وليست من الطبيعي والرياضي والخلقي
فهي من مسائل الالهي ولا شك ان هذه المعاني ليست من الاعراض
الخاصة بالاسباب بما هي اسباب فلم تكن الاسباب بموضوعة فقوله ثم
من البين الواضح الى الاثبات كون البحث عن هذه المعاني من مسائل
العلم ظاهر ورفع توهم من توهم ان المبادي وانما قال بما هي اسباب لان بعضها
لا يوجب من الاعراض الخاصة بالاسباب لكن لا من حيث انها اسباب
لا يوجد لها من حيث انها موجودة ايضا لا يقال لكن البعض يقرره
على ان يكون الغرض في هذا العلم هو النظر في الامور التي يعرض للاسباب
الى هذه الامور التي يعرض الاسباب في انفسها مع قطع النظر عن
عروضها للاسباب بحيث ان يبحث عنها بشتت لها احوال وعوارض
ذاتية وليست في شيء من العلوم سوى الالهي فلم يكن الاسباب
موضوعة ضرورة مغايرة هذه الامور تلك الاسباب لانا نقول يرد عليه
ح ان هذه الامور وان كانت مغايرة للاسباب لكنها ليست مباينة
لها بالكلية بل هي من العوارض الذاتية كلها لما مر كما في العروض وعدم

وجه آخر مغاير للاول بان
يجعل قوله هذه الامور اشارة الى
الامور في قوله حتى يكون هو

ملاحظة عروضها لها لاستلزام عدم وقوعها في موضع المسئلة
بجواز ان يكون من العوارض الذاتية لموضوع العلم كما تقرر في محله فهو
والصاقها في العلم بالاسباب يعني لا يجوز ان يكون الموضوع الذاتي للعلم هو
السبب المطلق في العلم بوجود السبب المطلق وان كان كذلك
لا يحصل لكل احد العلم بان لكل حادث موجدا وهو باطل
واحد منها تعلقها بما يتقدمه في الوجود وامكان حصول
فاسدة الاول ان هذا العلم بديهي انما هو بعد
عقيب الاقتران والاضافة عقيب الشم وغيرها
اولى اذ من البين بنفسه ان الشيء اذا اتى
رفع المانع بقوله واما الحسن فلا يدري انما هو
العقل بواسطة الحسن للاباحة المصاحبة بين الشيئين والظنية
لاستلزام السببية والى رفع الثاني بقوله لانا نرفع احدى
الى آخره اي لانا نرفع من التجربة والاحساس كثرة الوقوع احد الامر
من عقيب الآخر وتكراره الاقتران والظن بسببية احدهما للآخر
مع ذلك لا يكاد يتقوى هذا الظن بان يكون قويا بحيث لا يحتمل
الا بعوقة ان الامور التي هي موجودة في الاكثر طبيعية واختيارية مما
علمت في المنطق ان التجربات مشاهدات متكررة لا بد فيها من ان يكون

تجربي كل حديث يدرس
كثرة وقوع احد الامرين
عقيب الآخر وتكرره
الثالث انه بديهي

الفحص عن الاتفاق

الفحص عن الاتفاق اي عن كون الحكم اتفاقيا وذلك لانتفاء ما يدل
خفي اليه وهذا لو كان اتفاقيا لما كان دائما وذكر بانه لا يدل الا
والاكثر بطبيعة او اختيار فهم يستثنى فحص الفحص الذي
وهذا اي ما ذكر من كون تلك الامور مستندة الى الطبيعة او اختيار
الى الاسباب اذ معناه ان تلك الامور مستندة الى الطبيعة او اختيار
الطبيعة او اختيار بسبب لها فيه اعتراف واقرار بوجود العلل والاسباب
فظهر ان دليل الحكم به انما هو الاقرار والاعتراف بوجود السبب فلا يحصل العلم
بوجود السبب لهذا وانما قال وهذا قناع الذي يقع للنفس مع انه ليس
من اصول الايضاحات لما ذكرنا من انا اذا تمكنا بحكم من طريق التجربة
فقد ارفع بذلك مطلقا بل مع قيود تخصه لها يدخل في الحكم اليقيني
ثانيا اذا احتمل بان الشيء انما يسهل الحكم به على الاطلاق بل كلما كان الشيء
الذي يوجد في عادة كذا في زمان كذا على هيئة كذا اذا ما ولا الاتفاق في
فانه يسهل في الذاكرة فلا تعتقد الغلبة الظن وان حصل الجانب
الجواز على انه يمكن ان يكون مراده انها ظنية قبل ضم ما ذكر من الامور
على انضم بعد ضمه بان يخرجها العلم من الظن الى اليقين فيكون مراده
قوله فغير مسلم لانه غير متعين متكون غالب كما اشار اليه
وهذا بيان او تتميم اشارة الى دفع الاتهام الثالث اي وجود السبب المطلق

كما كيف يفيد الاتهام اليقيني
وانت انها فعلم انها قبل ضم
لا يفيد

ليس ببديهي اوليا بل مشهور واجب التقديم بزعم اعوان من
به وقد عكس مشهورا بالاول فقد علمت الفرق بينه وبين النظر في
لوجه بالثاني ان النظر فعل والبديهي ليس بفعل ، مقتضى تحرير علمكم
تحكيم المشهورات وبعض المشهورات حق يجوز ، نظر بعضها كما
ذكر في كثير من الاوليات فتشاغلهم لها اشتباه مشهور بالي
وقد علمت انه لا يلزم من شهرة الحقيقة فضلا عن كونها اولية او انتهاء
المطلب بها مقدمة دليله فان ما هو بالاولى موان للحق ذات سند ؟
فليس للنظر ان الوجود السبب المطلق الذي لذات وموضوعه ثم قوله
اذ لا يلزم من مواهمة المقدمة مواهمة المطلوب وهو عاد والبديهي شارح يخ
بقوله وليس اذ اكان اي هذا وهو وجود السبب المطلق قريبا عند عقل
اي حيث كان مشهورا وهو اشارة الى الاول من البين بنفسه
ان لحق ذات مبدء لما اي كان من البين بنفسه كون سببيته لحق
ذات وهو اشارة الى الثاني فالشرط مركب من الجزءين وجزء
قوله لكن لم يكون اي هذا من البين بنفسه كما في ليرس ، لان الهندسية
فان كثيرا من المسائل الهندسية غريبة في نظر بديهة عقل
وليس قوله بس الوضع عند العقل مع ذلك برهن عليه كما
اطلبوس كقولك كل ضلعين من المثلث فهما معا اطول من الثالث

ثم البيان البرهاني تم

قوله
ثم البيان البرهاني تم كان مقصوده من الوجه فان جاز ذكره اولا لعلم
الان ووجود السبب المطلق نظري يحتاج الى البرهان اي يعقل بعد
ذلك ان البيان البرهاني كذلك اي لوجود السبب المطلق اثبات
اسباب للموجودات لا السبب ليس الا في هذا العلم في السبب المطلق
مطلوب الوجود فيه فلا يكون موضوعا والبه اشار بقوله لكن يمكن
يمكن ان يكون اي وقوله مطلوب الوجود فيه جزء قوله يكون وفائدة قوله
العلم بقوله البحث عن احوال في المطالب الاشارة الى سر
ذلك اي موضوع العلم ما يبحث فيه عن احواله واعراضه الذاتية في مطالبه
وظاهر ان البحث عن احوال الشيء انما يكون بعد اثبات وجوده فهو عند
البحث عن احوال الشيء مفروغ عنه فوجب ان لا يطلب في العلم بل
توجد مسمى واذا كان كذلك اشارة الى ابطال الاحتمال
الثالث والرابع من الاحتمالات الاربعة في البحث عن الاسباب؟
العنصري وامان يكون البحث عن كل واحد واحد من الاسباب؟
للاربعة من حيث هو ذلك الواحد بخصوصه لا من حيث انه سبب مطلق
او يكون البحث عن الجملة التي يجتمع من الاربعة اي عن المجموع بما هو مجموع
يعني اذا كان الامر كذلك اي لهذا الموضوع للعلم لا يمكن ان يكون مطلوب
الوجود فيه فهذا اشارة الى النفي المستفاد من قوله فليكن لكن البين

ايضا على بعض المجون في صدر حيث معلقة و بيده ان الاصل
انه ليس البحث عن الاسباب الا لاجل هذه الوجوه الذي يتعلق
بحقيق على احد منها اي من حقيقة كل و احد منها نحن نقدر
انه ربما يسمى حقيقة الشيء بالوجه الخاص و هو بالاحتمال الثالث و ربما
بعض هذه الاقوال يسمى الحاصل و هي ان كل و احد منها يسمى
مطلوب الوجود في هذا العلم و الثاني انه ليس البحث عن هذه الاسباب
جملة و كل و هو الاحتمال الرابع لان النظر في الجملة اعني من حيث
في الجملة مغاير من النظر في اجزائها و هو ما في هذا العلم فالاولى
بان يكون موضوعا لهذا العلم من الجملة و قد عرفت انها لا يصح لذلك
ايضا بطريق الاولى او في علم آخر و ليس علم آخر فالخ و يحمل ان يكون
لفظية يعني بصيغة الاسم و ح فالمراد ظهر رزوم الامرين معا
و ان يحمل كذلك اشارة الى مجموع ما ذكره في ابطال الاحتمال الثاني
و وجه آخر فتبصر ايضا انه ذكر في متن الهداية لكنه مكلف مستغنى
عنه بما ذكرنا ـ لست اقول مجمل و كلي اراد بالاجمالي الابهام
و العموم فكانه قال عام و كلي و في بعض النسخ جملي و كلي و قد عرفت
في المنطق الفرق بين الكل الكلي و كذا الفرق بين الجملة و الجملي و يمكن
التنبيه على الفرق بينهما حتى لا يلزم رجوع هذا الاحتمال الى الاحتمال الثالث

ولا شبهة حكم

ولا شبهة حكم احدهما بالآخر صحيح بعدم اجراء الدليل في اعتبار الاسباب
كلا و جملة بناء على عدم اجزاء ما في اعتبارها جملا و كليا فان النظر
في اثبات العلوم الجملة اقدم من النظر في الجملة بمعنى توقف النظر
في الكل على النظر في اجزائه و ان لم يكن النظر في جزئيات الكلي اقدم
من النظر في الكلي بل قد يكون الامر بالعكس سواء كان النظر تصوريا
او تصديقيا بحيث ترقد عليه في المنطق اما النظر التصوري فواضح اذا
كان الكلي ذاتيا للجزئية و العلم بذلك الجزئي علما بالكنه فانه ح يكون
لكونه الكلي اقدم من تصور الجزئي و اما النظر التصديقي فذلك اذا استدل
بحال الكلي على حال الجزئي كما في القياس اذ ح يكون التصديق بحال
الكلي لكونه دليلا اقدم من التصديق بحال الجزئي لا يقال النظر
في الكل ايضا قد لا يتوقف على النظر في الجزء كما اذا تصور الكل بوجه
ما لانا نقول اذا فرض العلم بالكنه مشتركا بين الكلي فقد توقف العلم الكل و ح
بالكل على العلم بجزئيه و لا يتوقف العلم بالكلي على العلم بجزئيه بل
قد يكون الامر بالعكس كما اذا كان الكلي ذاتيا لجزئيه و اما اذا كان النظر الخ لما ابطل الاحتمالات الثلثة المذكورة
من الاربعة و كان الاحتمال الاول قريبا لها في الذكر كان مظنة
ان يقع في ذهن السامع ان حال هذا الاحتمال حال الاول

هو باطل لیس بشیء اذ لم آجد فی کلام احد ما یقتضی ذلک
المجمل الواقع فی نفسه وانما تردد وبین انه لیس بباطل بل هو مستلزم
للمطلوب وهو ان موضوع هذا العلم وهو الموضوع الاول یکون موضوعا
لسائر العلوم بتشعب منه حاصله هو ان حقیقی الوجود هو الوجود
وان الموضوع الاول لهذا العلم هو الوجود فان موضوعات جمیع
العلوم الراجعة الیه وهو تشعبات البراهین وقوله فقد دل بصریح
علی المجموع ما ذکره بقوله فیقول لا یجوز ان یکون الظرفیة فی هذا
حتی یتبین لک الغرض من العلم لان الموضوع من اهم المباحث
من احوال موضوعه فلا بد من الدلالة علی الموضوع فی هذا العلم الفضل
حتی یظهر لک ما هو الغرض والمقصد اعلم ان الشیخ بعد ان نقل مذهب
المخالف فی الموضوع لهذا العلم فی الفصل الذی اراد فی هذا الفصل
ان یتبین ما هو الحق فیه وهو ان الموضوع لهذا العلم هو الوجود بما هو موجود
وتمام ما یستنبط من کلامه فی اثبات هذا المطلب یرجع الی وجوه اربعة
ونحن نشیر الی مجمل منها لیکون الناظرین علی بصیرة عند تفصیلها فالاول
ان البحث فی هذا العلم عن وجود هو موضوعات سائر العلوم وهو ظهور
وجودها ومقوماتها بیانها لان هذه الامور یجب ان یجرد عنها البحث
ولیس فی تلک العلوم فیکون فی هذا العلم فموضوعه یجب ان یکون امرا

مشترکا

مشترکا بین تلک الامور ولیس ذلک الا امر الا الموجود بما هو موجود فهو
موضوعه والثانی ان هذه الامور یجب ان یبحث عنها فی هذا العلم بما هی
تترتب علیه دون سائر العلوم فلا بد ان یکون موضوعه شاملا لها وما هو
الا الوجود وقد ذکر هذین الوجهین ملفقا اذ لا بد فی کل منهما
بیان مقدمات اثنتان منهما مشترکة بین الوجهین والاخر تختص
بوجه واحد منهما فقد بحث اولا المختصة بالوجه الاول وثنی بالمشترکة
بینهما ثم المختصة بالثانی فی المشترکة کما سنظهر علیک ان شاء الله
والثالث ان الامور العامة کالواحد والکثیر وغیرذلک هی المبحوث عنها
فی هذا العلم ولیست من الاعراض الخاصة للشیء سوی الوجود
فیکون هو موضوعه والرابع ان موضوع هذا العلم یجب ان یکون غنیا
عن بقیة مباحثه وانه اذ لیس علما آخر فوقه حتی یتکفل بتکفل
لذلک ولا شیء اکذب من ان لا الوجود فهو موضوعه ویرد علیها
ان الواحد والعلوم مثل الوجود فذکر فلم لا یجوز ان یکون الموضوع
واحدا منها ویمکن الجواب بان الوجود المطلق اعم من الواحد فان
الکثیر من حیث هو کثیر موجود ولیس بواحد وحیث یبحث هذا العلم یجب ان
لا یکون اعم منه فلا یکون هو الواحد علی ان وحدة الشیء
ووجوده وتشخصه علی ما صرح به الفارابی سواء بالذات مختلفة

بحسب الاعتبار والعلوم فلما كان موضوعا للكلام كما حرّرناه لم يجز
موضوعا لهذا العلم حتى يجاب بما ذكرناه من ان المستفاد بالذكر
والوجود الذهني للاشياء انما يلائم جعل الموضوع هو الوجود الذهني
كما توهمه بعض من لا خبرة له بالحكمة فانه اشتبه عليه موضوع
العلم الالهي هو الوجود حتى يجعل التغاير بين العلمين وفيه ان علم الكلام
عند الفلاسفة ليس على آخر حدوده من العلوم الفلسفية
بل جعل مقاصده ومندرجا فيها والوجود الذهني ليس الوجود
اذ ليس الاشياء الموجودة في الذهن لم يخرج بها عن كونها معلومة بالذات
فان قيل فقد بحثت في هذا العلم عن المعلوم بالذات وهو الكلي الذهني
مثلا وغيره ذلك وعن الحال وهو الواسطة بين الوجود والعدم
قلنا نعم يصدق على الجميع الموجود المطلق المتناول للذهني فانا نبحث
عن المعلوم اما عن العدم الخارجي او عن المعلوم الغير
الكلي الذهني فممنوع وان في الذهن على ما بحث عنه
يمكن ان لا يكون بالذات بل بالعرض بواسطة تحقق حال بوجه
فيقول العلم الطبيعي لما كان موضوعه الجسم بما يتغير في الوجه
الاول وقد وقفت انه يتوقف على بيان مقدمات واحدة منها
مختصة والاخران مشتركة بينه وبين الوجه الآخر الالهي وهي

هذا الوجه ان

بهذا الوجه ان وجود موضوعات سائر العلوم ومقدماتها وجودها وتقوّمها
بهيئتها لا يجوز ان البحث عنها في ذلك العلم فقد موضوع واحد واتحد
لنظر ان لا بحث فيه الا في فروعه المندرجة تحته عن هذه الامور المذكورة
فقد ظهر ان موضوع العلم الطبيعي هو الجسم من جهة ما هو موضوع للحركة
والسكون فالبحث فيه مقصور على الاحوال العارضة للجسم من هذه الجهة
فلا بحث فيه عن اجزاء الجسم ولا عن جوهرية الهيولى مقوم المادية ولا
عن مادة وصورته اللتين يقومان وجوده واذا لم يكن البحث عنهما في
الاصل لم يكن في الفرع ايضا بالطريق الاولى فان موضوع الفرع
اخص من موضوع الاصل مندرج تحته فالنظر فيه في العوارض
التي لحق موضوعا اخص من موضوع الاصل والى هذا اشار بقوله
والعدم الى بحث العلم الطبيعي هي فروعه السبعة التي اشرنا اليها
فاسبق ابعد من ذلك اي ابعد من الطبيعي من ان يكون نظرا
في تلك الامور والبحث فيها متجها اليها فقوله من ذلك صلة للابعد
من القضيل محذوفة ثم قال وكذلك الخلقيات وهي الاخلاق
للعلمية سميت بالخلقيات لاشتراكها في كون البحث فيها عن الافعال
والملكات اي تلك العلوم من قبيل الطبيعي في ان اثبات موضوعها
ليس فيها بل في علم آخر فوقها او في عدم كون نظر في تلك الامور المذكورة

اوس في بيان العلوم التي عند الطبيعي في ان نظرا في تلك الامور العامة التي
اولى قوله واما العلم الرياضي فقد كان موضوعه فذكرت ان هذه الامور
اربعة وكل واحد منها موضوع آخر فنبه بهذه العبارة على
موضوع كل منها فقوله اما مقدار مجرد في الذهن عن المادة اي
الا بشرط المادة اشارة الى موضوع علم الهندسة فان موضوعه مقدار
فقط من غير ان يكون ماخوذا مع مادة وشروطها وقوله اما مقدار
ماخوذا مع المادة في الذهن مع مادة اي ماخوذ بشرط المادة اشارة
الى موضوع علم الهيئة فان علم موضوعه كما مر جوهر مع الاعراض العلوية
والسفلية من حيث لها كما مر وهي مقدار ماخوذ مع مادة وان كان
بالعرض وقوله واما عدد مجردا عن المادة اشارة الى موضوع
علم الحساب وهو ظاهر وقوله واما عددا في مادة اشارة الى موضوع
علم الموسيقى فان موضوعه هو الصوت من حيث ينقسم بالعدد
وهو عدد ماخوذ مع المادة وان كان بالعرض فيرجع هذا الكلام الى
ما ذكره سابقا من ان موضوعه واما ما هو او هو ذو او قد يوجه
الكلام بوجه آخر وهو ان الرياضي يبحث عما يتعلق بالعدد او بالمقدار
بتصور اطرافه فقط اه فما يتعلق بالمادة فاما ان يجرد عنه بتصور
مطلقا فيصير بوجه لا يحتاج في التصور الى مادة اصلا لا معينة ولا مبهمة

واما فيما يتعلق بها

واما فيما يتعلق بها ويتجرد عنها بتصور لا مطلق فيصير بوجه لا يحتاج
في التصور الى مادة معينة وان احتاج الى مادة ما فضل الترديد
مبني على هذا فان مادة في قوله اما مقدار مجرد في الذهن عن
المادة مادة ما بمعنى ان كانت وكذا في قوله اما عدد في مادة
ماخوذا مع المادة المطلقة المبهمة فان الماخوذ مع مادة
معينة لا يكون رياضيا فتامل تعلم ولكن الفن زلت الحشا اما في
كلام من البحث عن الطبيعي بنحو الى اثبات موضوعه لم يكن البحث عن
ثبوتي الطبيعي بنحو الى اثبات موضوعه اعني العدد والمقدار ما في
كان او مجردا الى كان من جهة ان الاحوال التي تعرض لاي الموضوعه
او للكل من المقدار والعدد بعد وضعه وتسليم كذلك اي ان مقدار
او عددا ما في او مجردا فظهر ان البحث عن وجود المقدار والعدد
وعن نحو وجودهما ليس في اصول الرياضي فلم يكن في محله اذ كرنا
في سبق وهي اثنى عشر على الضبط بالطريق الاولى فان نظر الليس
الا في عوارض تحيز اعراضا عالية اي موضوعات هي اخص من هذه
الموضوعات الاربعة وكان البحث عن وجود الاعم قبل البحث عن احوال
فهذه عنده موضوع عنه فبالاولى ان يكون البحث عن وجود الاعم عنه
البحث عن احوال الاخص موضوعا عنه فهو سبان عليه وهذا معنى قوله

والعلوم التي هي براهينيات اولى اي بدلي بان لا يكون الحد فيها
متقدما اي ثبوت ذلك بامور يمكن ان لا يكون نظرا اي لسبب عدم كون
نظرا اي لسبب عدم كون نظرا اما في نفسه او لامر اجنبي عنه
كالسببية وليست هذه الامور في هذه المحدودة فافهم والعلم المنطقي
علمت توضيح ذلك فاعلم ان شيئا في تعبيرات ان معنى معقول
اولي كالجسم والحيوان وما اشبههما والمعقولات ثانية يستند في
هذه الى كون هذه الاشياء كلية وجزئية وشخصية ونظر في اثبات
هذه المعقولات يتعلق بعلم ما بعد الطبيعة فهي موضوعة علم المنطق
لا على كونها موجودا مطلقا فان وجودها مطلقا شمس وجوده
بل لها وجود في الاعيان او في النفس بل بشرط آخر وهو ان يتوصل
بها من معلوم الى مجهول واثبات هذه الشرط يتعلق بعلم ما بعد الطبيعة
وبيان نحن نعلم ان الكلي قد يكون جنسا وقد يكون فصلا وقد يكون
عرضا وقد يكون خاصة وقد يكون عرضا عاما فاذ ثبت في علم ما بعد
الطبيعة الكلي الجنس والكلي النوع وسائر الكلي الى آخره لا موضوعا
لعلم المنطق ما يعرض للكل بعد ذلك من لوازمه واعراضه الذاتية
ثبت في علم المنطق واثبات ايضا شرائط يصير بها المعقولات
الثانية موضوعة لعلم المنطق وهو ان يعلم ان الكلي قد يكون واجبا او

مطلقا او ممكنا فقد يصير بذلك الكلي موضوعا لعلم المنطق فان الكلي
بهذه الاشياء وبخصوص ما يتهيأ فيكون في علم المنطق كالحال في
كلية موضوعات سائر العلوم انتهى كلامه فقوله من حيث كيفية
ما يتوصل به اشارة الى الشرائط الذي يصير بها المعقولات الثانية
موضوعة علم المنطق كالحال اي بشرط ان يتصف بها الوصول
من معلوم الى مجهول فان ما يتوصل بها تلك المعقولات وكيفيتها
وفي بعض النسخ يتوصل بها باثبات الضمير فهو يرجع الى المعاني المعقولة
وكلمة ما مصدرية اي من جهة التوصل بها وكيفية قوله لان جهة باقي
معقوله اولها الوجود العقلي اشارة الى ان هذه الصفة وهي من
حيث يتوصل بها من معلوم الى مجهول هي موضوع لمنطق وباقي
الاطلاق فلا ينفع بها في علم وشمال ذلك الصورة المطلق لا ينفع
بها في علم الموسيقي بل الصوت من حيث انه لحن هو موضوع
لموسيقي في المعقولات الثانية على رغبتي مطلقة. وشروطه
منها شرط ما ويصير بذلك الشرط موضوعا لعلم المنطق ومن حيث
انها موجودات عقلية محضة يتعلق بعلم آخر هو علم العلم في بعض
النسخ ولها وجود عقلي بالواو ويجوز ان يكون عطفا تفسيريا
اي معقوله الذي لا يتعلق عبادة اصلا او يتعلق عبادة غير

هذا المعقولات الثانية على الاطلاق
وان من حيث انها موجودات
عقلية محضة هي على كم

اراد بالمادة ما يكون لشيء بالقوة وبهذا المعنى مادة متعارف
مشهور وقد من من قسم العلة وعام يدخل فيها الجسمانيات والمفارقات
وهو المراد من قولهم كل حادث مسبوق بمادة فان المعقولات
على قسمين لذاتها وهي التي للمعقولات المفارقة حتى في البعض
من جميع الوجوه فلا تتعلق وجودا بمادة بالمعنى المذكور لصلاحيتها
لذاتها ولا خرجسي لذاتها وهادة وهي التي للنفوس المجردة حتى الانسانية
بالقوة عند حدوثها ويصير بالفعل على التدريج فلابد لها من مادة
يكون لها قوة وجودها وهي البدن الذي للنفوس تتعلق وجودا
لا مادة غير جسمانية ثم البحث عن الجوهر هل هو موجود وجوهرا
اشارة الى مقدمة اتى بموجبة الاولى ستتبين انه بديهي
قوله ثم البحث مبتدأ اجنبي بحيث لا يجوز ان يجعل البحث الاول مبتدأ
المصدرية والثاني بمعنى المبحوث وقوله عن الجوهر هل هو موجود
وجوهر والجسم بما هو موجود اشارة الى ابتداء موضوع طبيعي
ولم يقل الجسم بما هو موجود لان اثبات الجسم مستغنى عنه كما سيصرح
به في اول فصل المقولات وترك ذكر المادة والصورة لان
في ذكر المقدار غنى عنهما لان لفظ المقدار مشترك بين ما يقوم
الجسم ومن قبيل الجوهر وبين العرض الذي هو من مقولة الكم كما يذكر

وفي قوله في العقود

و في قوله عن المقدار والعدد اشارة الى ابتداء موضوع الرياضي
وقوله وعن الامور المصرية الى اشارة الى ابتداء موضوع
المنطق والمعرفات الله ونحوه بعد بعض بالامور المصرية اذ
يصير لنفس بها عقد بالفعل الا انها قد لا تقتضي مادة يكون
فيها استكمالا وجودها وقد يكون لها مادة فيها قوة وجودها كما
عرفت وقوله ومن يكون وانها كيف يكون تفسير للبحث عن
الامور المصرية اي المراد بالبحث عن تلك الامور البحث عنها
من حيث انها موجودة اذ قد مر انها على الاطلاق لا تقع
بها في علم وقوله واي كون من الوجود كيفيتها تفسير لقوله
وانها كيف يكون فان قيل الظاهر ان قوله ثم البحث ابتداء وجواب
لعدم تمام الوجه الاول فلم لا يحمل عليه قلنا هذه خالية منها في
الاول ايضا اذ غاية ما لزم من الكلام السابق هو ان البحث عن
هذه الامور لا يجوز ان يكون من العلوم المذكورة بناء على انه
يرجع الى اثبات موضوعات تلك العلوم وليس في علم من العلوم
اثبات موضوعه وهذا لا يستلزم ان يكون هذا العلم لجواز ان
يكون هذه الامور مما لا حاجة الى البحث عنها في علم اصلا فلا
بد من تلك المقدمة دفعا لهذا الاحتمال فلهذا جعلها مشتركة

في البحث المذكور غير مستغن بالمادة اي غير مفتقر اليها والا لما كان الجوهر
الا الجوهر المحسوس وهو باطل للاجماع على اثبات الجواهر المجردة او لا
كان غير محسوس على اختلاف النسخ في حرف الاستثناء والبقية
واذا كان الجوهر حالة كذا فالبحث عن الجوهر جوهرا موجودا
جوهر والجسم بما هو كذا من هذا العلم اذ صدق ان يكون البحث عنها
مفتقرا في خارج عما يفتقر في القوام الى المواد المحسوسة
لفظ اي المادة اذ لفظ مشترك بين معنيين احدهما من قبيل الجوهر
وهو البعد المقوم للجسم المسمى بالصورة الجسمية فانها الجوهر المنفذ في الجهات
الثلث المتصل بذاته وما بينها من قبيل العرض وهو الكم المتصل القار الذات
الثلثة وقد عرفت في التعليقات والطبيعيات الفرق بينهما وعلى هذا لا
خالف احد الجسمين الجسم الآخر الا بالصغر والكبر فلا يكون في الجسم
شيء ابدا وعلى ما ذكرنا في نفسه قابل من الابعاد الثلثة والصغر من الابعاد
التي في الجسم الاصغر في الصورة الجسمية التي هي ابعاد الا ان الفرق
انه يقبل في الجسمين فهو جوهر والمتصل المختلف الاطراف المتفاوت
بين الكم هذا عند المتكلمين واما المشائيون فيجعلون المقدار على الكم
المتصل ويجعلون بعض افراده جوهرا والجسم الطبيعي وبعضها عرضا
وهو السطح والخط وكلا العينين من لوازم المادة فلكن المقدار بالمعنى

جوهر م

بين الوجهين . و ليس بجيد ان يكون هذه هي العلة المحوجة بها
الوجه الثاني فبعدها بين ان هذه الامور المذكورة ليست من
الامور التي تحتاج الى البحث والنظر فبث ان ذلك لا يجب
ان يكون من هذا العلم بشارس لموضوعه والمقدمة الثانية وهي
البحث عن الامور الغير المفتقرة الى المادة كالمحسوسة في
القوام والحد فقال ليس يجوز ان يكون البحث عن هذه
الامور من جملة العلوم بالمحسوسات اي العلم الطبيعي الباحث عما
يفتقر الى المواد المحسوسة في القوام والحدود ان يعلم
وجوده في المحسوسات ولكن القوام والتحديد كذا عن المحسوسات
اي العلم الرياضي الباحث عما يفتقر الى المادة المحسوسة في
الوجود دون الحد وهذا الجواب فيه نظر فان البحث عن
المفتقر في القوام الى المواد المحسوسة فان من جملة العلم بالامور
مباين اي مفارق عن المواد المحسوسة بمعنى ان وجوده غير مفتقر
اليها ومستغن عنها فالفرق بين هذا الوجه وبين الوجه الاول
انما هو بلاحظة حال التعريف هنا وحال الموضوع هم
بالجواب فتبين اي ظاهرا ان وجوده جائز جوهرا فقط اي من
غير ملاحظة ان يكون جوهرا اتصاليا او مداريا او مجردا بالجوهر

في البحث المذكور

في شرح الملاث رات وتم كحقيقة نفس من م فليس بجنس
ايضا عن معنى متعلق به اى وذه ان كا ليس العقد ربا المعنى الذي
لذلك وقد تم فاما موضح منطوق من حيث هو ان يعرف
لما كان هذا المعقول الثاني كان بذاته حاضرا عن الموجود بما هو
ضرورة مباينة المعقول بذاته للمحسوس كذلك القدر بالمعنى الثاني
عاني مباينة المحسوس الذي هو بالجملة للوجود بذاته واذا كان
خارجا عن المحسوس بذاته كان خارجا عنه بسائر معانيه ايضا
فكان البحث عنه خارجا عن بحث وجوده من هذا العلم ولا يجوز ان
يوضع لها موضوع اما هذه مقدمة على مشتركة بين الوجهين وبعضها
جوابها اشارة الى الجوهر والجسم والمادة والصورة وبعضها
اشارة الى العدد والعدد وقد لوبعضها مقومات اقوال الكيف
وهذا اشارة الى موضوع المنطق وفيه اي بالى وجوه متعلق فوجه
الذي ذهبت الا الى كما ذكرنا وقوله معنى كمقوم احتراز عن مثل بياض
والشيء وقد عرفت ما في هذه المقدمة فتذكر وكذلك قد ذهب
الضمير الى اشارة الى الوجه الثالث وتوضيحه ان بعضها امور قد يتبين
حقا ما وتحقق وجودها ويحتمل ان يكون قوله وتحقق في النفس فائدة
التقيد بما عطف عليه اي وتحقق في الذهن لسبب التقيد وهي مشتركة

في العلوم

في العلوم اى ولست هي مستغنى عن تقديرها وبيان وجودها حتى
يكون جزأ من علم اصلا هي مشتركة الاستعمال في العلوم فيجب
تقديرها والبحث عن وجودها وهذا اجمالي تفصيله قوله بعضها يستغني فقط
وقد عطف عليه بالفاء اي بعض تلك العلوم يستغني بهذا الامور
في بيان بعض المقاصد يستغني فقط من غير ان يبين حدها
ويتكلم في شروجودها وبعضها اما يأخذ صددها اي من هذا العلم وعلى
سبيل المبادئة ولا يتكلم في كون وجودها مما يبحث من علم تكفل ذلك
وليست من عوارض خاصة الموضوعات شيء من العلوم الجزئية
اى التي تبحث عن احوال جزئيات الموجود وهذا العقول متعلق
بعقد ولبس وهو واحد من العلوم الخ ودليل عليه كان قوله بعضها
يستغني الخ متعلق بقوله وهي مشتركة في العلوم وتفصيل الكلام فيه
على ترتيب اللف والنشر فنقول مما قررنا ان العلم المتكفل لبحث هذه الامور
وبيان كون وجودها هو هذا العلم فيجب ان يكون موضوعه معنى متحققا في
حالاته وعوارضه الذاتية وما هو الا الموجود بما هو موجود فان هذه الامور
ليست من قبيل الذات بل وجود الموجود من قبيل وجود الصفات
للذوات فيكون خارجة عنه عارضة له كما هو شان الصفات
وعدم تميزها عن الموجود في الخارج لا يوجب ذلك تميزها وزيادتها

عليه بحسب مقوم والوجود الذي للمتزايد وبه شارك بقوم وليست
من الامور التي يكون وجودها الا وجود الصفات فلذوات ان يكون
وجودها غير وجود الصفات فلذوات وهو واقع في معظم الشيء من قوم
لا يكون وجودها الا وجود الصفات فمن تعرف ما تتبين فالا في
على الغطن وليست الصفات التي تكون كل واحد منها
مشتركا شاملا بل بحسب ما يكون الموضوع واحد من تلك الامور
غير الوجود ولا يختص ايضا بمقوم بل يكون الموضوع هو كل مقوم
ولا يمكن ان يكون من عوارض شيء اي شيء من عوارض مخصوص شيء لا
الموجود بما هو موجود ولا في شيء من عوارض امر كثير ما خصوصا شيء
ما ادعب من عدم كون بعضها عوارض ذاتية لا مر سوى الموجود بما هو موجود
فظاهر من هذه الجملة ايضا ستفرع على ما ذكره من وجوه
التقدمة وقد ظهر ولا غنى عن تقديم مهيئة ايضا نشارة اشارة الى الوجه الرابع
من الوجوه الدالة على ان الموضوع لهذا العلم هو الوجود بما هو موجود
كما ذكرنا وقد ظهر قبل تسليم مهيئة وانية فقط اي في العلم الذي هو موضوع
تسليم مهيئة وانية فقط من دون ثبوت والتحقيق وفي بعض
النسخ بدل تسليم بقوله الفصل وهو خطأ والمعنى ظاهر اذ غير العلم عبارة
الى العلم الذي هو موضوعه وقد ظهر الموضوع الاول مبني تفرع على ان

الوجوه الاربعة

على جميع الوجوه الاربعة وقد عرفت وجه تقديم الموضوع بالاول
وسبب الامور التي يلحقه بما هو موجود من غير شرط اي يلحقه لذاته
وقد يوصف هذه الامور برابع مترتبة الدليل عليه وحاصله ان بعض
هذه الامور التي هي من مطالب هذا العلم كالانواع للموجود مثل السلوب
العشرة وبعضها كالعوارض الخاصة وهو الامور العامة وكلاهما من
العوارض الذاتية له بالاول فكان تلك المعقولات من الانواع
الاولية للموجود فانه يحتاج الموجود في انقسامه الى انقسام
آخر فيتكلم كالقسم الجوهر الى الانسان وغير الانسان فانه ابسط
انقسامات سابقة عليه مثل انقسامه الى الجسم وغير الجسم والنامي
وغيره والحساس وغيره فالقسم الاولية للشيء من الاعراض
الذاتية لذا الثاني فلانه لا يحتاج الى الموجود في عروض تلك الامور
العامة له الى ان يصير جسما او نفسا مجردة او غير ذلك ليكون
معروضا لها فلا بد لهم من التنبيه على امور الاول انه قد تشتبه
المعقولات فيتنزل الانواع للامور العامة منزلة العوارض وقد يكون بالعكس
والفرق في ذلك ويمكن جانبه وجهين الاول ان الجوهر الذي
اعتبر في حد الناس معنى الموجود فصل الوصف بالموجود في الموضوع
والجوهر هو الموجود لا في موضوع او مهيئة اذا وجدت في الخارج كانت

... في موضوع ولا يكفي فيها مجرد المغايرة بالاعتبار بل المغايرة في الموجود ... وانه ذاتي على خلاف سائر ما جعله مرتبة ... فانه لم يعتبر في حده ... الا سعية ولا في حدوده الحقيقة معنى الوجود واشتمل ان المقولات ... من ... الموجودة على الاستقلال والانفراد كذلك ... الوجود ... الا لنسبت لها وجود مغاير عن انيات الموضوعة بحيث لا يكون ... بمنزلة الانواع الحقيقة الموجودة على ان لو قيل لم يكون من العوارض الحقيقية لها ايضا اذ عروضها لتلك الانيات لتصرف من العدم الى الوجود ... فتقتضي عروضها لها صيرورة انيتها موضوعة فيها بهذا القول كالعوارض وان قال كالانواع ... الوجود مطلق ليس مغايرة حقيقية ... بل ذاتيا بالقياس الى الموجودات لما ثبت من زيادته عليها وبيان ان تلك الانواع لا شك انها احق من الموجود المطلق فكيف يكون عوارض ذاتية له والجواب ان العبرة في العرض الذاتي منفي الواسطة في العروض وحق يجوز ان يكون الاخص عرضا لاعم لذاته كالاستقامة والاستدارة للخط ويجوز عكس ذلك ايضا كالزوجية للاربعة اذ لا يقتضي العقل عن ان يكون الاعم معروضا حقيقيا للاخص وبالعكس وكان تحقيق ذلك في تعليقنا على حاشية التجريد ومن لم يجوز ذلك فكانه لحظ بين العارض للاخص والعارض الامر

احقق فظهر ان

... احقق فظهر ان لا حاجة في جواب الى جعل العرض الذاتي للموجود ... الى الانواع لما تقرر من تلك الانواع حتى يرد ان كل واحد من الانواع ... فانه كان مع ما يقابله ... فكذلك كل واحد من الانواع ايضا ثم جعل العرض ... ذاتي في الاول الاخص بالاضافة الى الاخص وفي الثاني تلك ... بالاضافة الى ... وبهذا يندفع ما قيل في الجواب بان الشك على سبيل التقابل ... بكون شاملا مع متقابل واحد والثالث بان الموجود في مرتبة الحقيقة والماهية يخرج عن التخصيص منطقيا فانه لم يكن معقولا ثانيا لم يكن كليا ... ان ... جزئيا وجوابه ان كونه معقولا ثانيا هو بعينه كونه كليا اذ كل ما هو معقول ثاني فهو كلي معقولا ووجودا فليس هناك عروضان حتى يكون احدهما واسطة للآخر

... لم يجز ان يكون اثبات مبادي الموجودات فيه الخ اراد بالموجودات جميع الموجودات كما هو الظاهر من الجمع المحلى باللام ولا شك ان مبادي جميع الموجودات مبادي الوجود المطلق اذ لا فرد له الا وتلك المبادي لها علاقة المبدائية معه فلما تلك العلاقة مع المطلق ايضا فظهر لزوم ما ذكره من البحث عن مبادي الوجود ويحتمل ان يكون منع السؤال ما تقرر عندهم من ان اتصاف الفرد بشيء يستلزم اتصاف الطبيعة من حيث هي بل هذه فاذ اتصف افراد الموجود بمبدأ المداية كانت طبيعة الموجود متصفة به ايضا فالبحث عن مبادي الوجود

حيث هي هي لا في ضمن الافراد ولزومها كذلك فيه نعم والجواب فيما عدا
الثاني ما ذكرناه لك المبداء جاري الخ وتقريره ان مبادي
الموجودات تسمى مبادي كل طبقي واحد واحد من الموجودات
حتى يكون مبادي الموجودات المطلق الذي هو الموضوع والا
لزم لو لم مبادي لانفسها ضرورة كون تلك المبادي من جملة الموجود
المضاف الموجود كلها لمبداء الرابع لا مبداء الكل واحد منه على طريق
رفع الايجاب الكلي وان المبداء اعم من الموجود المعلول وبعض
الموجود فلا يلزم ان يكون الموجود المطلق مبدأ واذا مبدأ
معنى في ضمن فرد واحد اومن حيث هو هو مع قطع النظر عن الافراد
وانت خبير بان الجواب الاول انما يناسب الشق الثاني للسؤال
والشق الاول فان اللازم على الشق الثاني هو اتصاف
الطبيعة بالمتقابلين ولو في ضمن فردين فالجواب بعدم الاستحالة
انما يناسبه كما هو لحاصل الجواب الاول على ما قررنا واما اللازم
على الشق الاول لزوم اتصاف شيء واحد في ضمن فرد واحد لو اتصاف
من حيث هو هو مع قطع النظر عن الافراد فالجواب المناسب
الدافع لزوم ذلك كما هو حاصل الجواب الثاني على ما ذكرنا
فتدبر ما قررنا ان شئت من الجوابين لتحسم مادة الشبهة بالكلية

حيث هي هي لا في ضمن الافراد ولزومها كذلك فيه نعم والجواب
الثاني ما ذكرناه لك المبداء جاري الخ وتقريره ان مبادي
الموجودات تسمى مبادي كل طبقي واحد واحد من الموجودات
حتى يكون مبادي الموجودات المطلق الذي هو الموضوع والا
لزم لو لم مبادي لانفسها ضرورة كون تلك المبادي من جملة الموجود
المضاف الموجود كلها لمبداء الرابع لا مبداء الكل واحد منه على طريق
رفع الايجاب الكلي وان المبداء اعم من الموجود المعلول وبعض
الموجود فلا يلزم ان يكون الموجود المطلق مبدأ واذا مبدأ
معنى في ضمن فرد واحد اومن حيث هو هو مع قطع النظر عن الافراد
وانت خبير بان الجواب الاول انما يناسب الشق الثاني للسؤال
والشق الاول فان اللازم على الشق الثاني هو اتصاف
الطبيعة بالمتقابلين ولو في ضمن فردين فالجواب بعدم الاستحالة
انما يناسبه كما هو لحاصل الجواب الاول على ما قررنا واما اللازم
على الشق الاول لزوم اتصاف شيء واحد في ضمن فرد واحد لو اتصاف
من حيث هو هو مع قطع النظر عن الافراد فالجواب المناسب
الدافع لزوم ذلك كما هو حاصل الجواب الثاني على ما ذكرنا
فتدبر ما قررنا ان شئت من الجوابين لتحسم مادة الشبهة بالكلية

بل اعم منها بمجرد ما ذكرناه وفي ... كلام الشيخ اشارة الى ارجاع
واحد من ترديدي فان جعل منشأ السؤال ما ذكرناه اليه اولا اجبنا
بالجواب الثاني وان جعل ... منشأه ما ذكرناه اجبنا بالاول
ويمكن جعل جواب واحد عن مردد الضمير فان يجعل منشأ السؤال
هو الاول ومعنى قوله لان الموجود بما هو الموجود ... الموجود
الموجود مبدأ اذا كان عروضه بالقياس الى طبيعة الموجود حتى
يكون تلك الطبيعة معروضة له بما ان مبدأ له بالقياس اليها حتى
يكون البحث عن تلك الطبيعة معلولة ذات مبدأ وح يكون الغرض من
من قوله ان النظر في المبادي اما باثبات كون البحث عن مبادي
الموجودات بحثا عن عوارض الموضوع الذي هو الطبيعة بما هو موجود
من قوله ثم المبدأ الخ انه ليس بحثا عن مبادي الموضوع على الوجه
المستحيل وقد مر تقريره ... ثم المبدأ ليس مبدأ للوجود فلعله
قد يتوهم ان هذه التخصيص تكلف فان البحث عن مبادي موجودات
الواقع في العلم الكلي انما وقع على وجه الاطلاق لا على سبيل التقيد
بكونها مبادي بعض الموجودات على ان البحث عن المقيد المطلق
عن المطلق لا على وجه الاطلاق بان يكون الاطلاق بعض اجزاء
وايضا قوله ولو كان مبدأ للوجود كله لكان مبدأ لنفسه

يكون اذا كان

يكون اذا كان المبدأ واحدا بالعدد واشتهر ان البحث في العلم الكلي من
المبادي ليس على هذا الوجه فلو فرض قولنا ان لكل وجود مبدأ ... من
... نفسه ما كون الشيء مبدأ لنفسه وايضا قوله لكل الوجود كله لا مبدأ
غير صحيح والموجود المطلق ينقسم الى ما له علة والى ما ليس له علة وينقسم
كل قسم ... الموجود المطلق يصدق على الموجود
المعلول ... ولم يصدق عليه وينقسم اليه بقيد الاطلاق او التقيد
... وكذا قوله لا يكون العلم بحث عن مبادي الموجود مطلقا منتظم
قوله بحث عن مبادي الموجود مطلقا وان لم يبحث من مبادئه من
حيث كونه مطلقا فان الموجود مطلق وامتنع لذاته عن كونه ذا مبدأ او
لما تحقق موجود معلول اي الممتنع عن كونه ذا مبدأ او ... بعض خصوصيات
طبيعة الموجود وليس شيء من هذا الامور ... شيء مما ذكره
ما ذكره من التخصيص ضروري فان مبدأ الموجود ... ليس مبدأ الكل موجود
وان كان مبدأ فلا يجب ايضا تعالى شأنه عن ذلك فانا نضرورة
يكون مبدأ لبعض الموجودات وهو الموجودات المعلولة الممكنة فكيف
يكون مخالفا وما ذكره من الوجه ممدوح فان مبادي الموجودات على هذا
الاطلاق ... كانت ممنوعة فكيف يصح ان يقع البحث عنها في علم ما
اذا اريد بالاطلاق استقيم الا اذا اريد الموجودات في الجملة فهو لا يبقى

بقيد وما شابه فلان البحث عن المقيد وان كان بحثا عن
المطلق لكن لا لذاته بل لكون المطلق سببا له وبهذا
فزدني وقد عرفت ان الكلام فيه في هذه المرتبة واما ان ثبت فلا
المبدأ له لو كان مبدأ الكل واحد من الموجود سواء كان واحدا
وجوده
موقفيا او تشكيكيا كما هو مختار من موجودا فلا كان مبدأ المقيد
فقط ضرورة كونه واحدا من موجود وكان واحدا نوعيا وان
الايراد ان دلا يجزان فنقول هي على تقدير وجود المطلق من موجود
فلا موجود مطلق وهو توهم فاسد لا يذهب عليهم بيانه فضلا
فان الموجود فلا هو الا واحد من افراد موجود ما موجود المطلق
وقد كان المطلق كيف متصفا بما عدده وهي ليس بعلة
وان الضرورة ليس لكل واحد من افراد ما مبدأ على طريق رفع ما بالعلي
العلي وكذا الموجود مطلقا هو جميع افراد موجود ما موجود مطلق
فلا يتجه ان يبحث عن سبب بما يتحقق بهذا المعنى ان يعقل ان
فضل الله تعالى تقتضي لاثبات الواجب من غير الاستعانة بمقدمات
لنتسه بالا على تقدير عدم الموجودات في الممكنات ان تحقق
للاجل وتحقق ايجاد ما يتوقف على تحقق موجود ما ان لا يتحقق الشيء
عالم لو جدلم يوجد قال القاضي في بعد آخر ليس للموجود المطلق من حيث هو

لزم الدور بتحقق موجود
ما يتوقف على ايجاد ما
وهو شيء تحقق

موجود

ا موجود مبدأ لزم تقدم الشيء على نفسه وبذلك يثبت وجود
ا الواجب بالذات واعترض عليه بان الدور المستحيل هو توقف
ا شيء لعينه على ما يتوقف هو لعينه على ذلك الشيء لا استلزام كون
ا و ما لعينه سابقا على نفسه واما الواحد بالعموم فذلك الدور فيه
و متقدم على نفسه غير مستحيل اذ الوحدة المعتبرة في جانب الموضوع
ي وحدة استغنية لا غير والا فلا استحالة في صدق المتقابلين على
موضوع بان وحدة وصفة بالعمى بالعدد ولا يرى ان توقف
الحيوان يتوقف على العمى والعمى يتوقف على الحيوان وكذلك ان
الدجاجة من البيض والبيض من الدجاجة ليسا مدورا الا في
اللفظ وكذا قولك ان الحيوان يتوقف على الحيوان وكذلك يكون
متوقفا على الذي المتوقف عليه ليس يوجب توقف حيوان لعينه على
نفسه لاختلاف الحيثية فلا الوجهين غير صحيحين ولا نزيد عليك
ان الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه من جهة واحدة
مستقيل مطلقا وسواء كان في الواحد بالعدد او بالعموم وكذا الطالب
في تقدم الشيء على نفسه انما الممنوع مشترك فان العقل كما
ينقبض عن تجويز تقدم شخص واحد على نفسه وحصوله قبل حصوله لم
ينقبض عن تقدم طبيعة واحدة على نفسها وحصولها قبل حصولها

من حيث هي مع قطع النظر عن الافراد ولم يذكر تقدم تحققها
في حق فرد على تحققها في حق فرد آخر لكن ما روح [illegible] صدا فتقول
الدور المستحيل هو توقف شيء بعينه على نفسه بتوقف هو عينه على ذلك
الشيء ان اريد توقفه بشخصه فالدور مستحيل وحضر ليس كذلك
من ذلك ما ذكرته من الدور وان اريد توقفه بحكم فذلك
مما في استحالته في الواحد بالنوع الخلاف وقوله ان وحدة الخبرة
في جانب الموضوع هو الجامع لشتات المتقابلين على شيء
واحد من جهة واحدة سواء كان واحدا بالشخص او بالنوع
اولا نرى ان البياض والسواد متضادان مع انهما يصدقان على جسم
من حيث هو جسم فظهر ان منع استحالة الدور في قوله
في الاشكال التي اوردها معترض عزوج عن ان يعد في الكبار
غير مسموع ثم يرد منع لزوم الدور على التقدير المذكور بل اللازم
بالتسلسل وهو توقف تحقق الطبيعة في حق كل فرد على تحققها
في حق فرد آخر لا الى غير النهاية وهو ايضا دور وعلى هذا حاصل
بعض معاصريه وبعد تسليم ذلك فلا يرد عليه ايراد آخر [illegible]
ادعاه هذا المعترض واحد الطبيعة في الكلام لما وقع فيه من زلل
والله الموفق لنيل المرام

بل ما نحن عنه من مبادي بعض فيه

اي ما في هذا العلم وهو الموجود المطلق بما العلوم الجزئية وهذا الحق
جميعا فان اراد بالمبادي ما به الظهور او الافراد بالبحث
او هو موضوع علم وعلى الاول كون قولك بل العلوم الجزئية نظرا
لا محل فيه لانه لا مغايرة بين الوجهين واذا المبادي في الحق
فيه نسبة بين العلل الواقعية في سائر العلوم وبين العلل العلمية والقضايا
المبادي منها مبادي افراد الموضوع وفي سائر العلوم مبادي بعض مسائلها
الجزئية عنها وحاصله ان البحث في هذا العلم يقع عن مبادي بعض
افراد الموضوع كما يبحث في سائر العلوم الجزئية عن مبادي بعض
مسائلها فان لتلك العلوم مبادي ليست تلك فيها جميع ما يجده الى بعضه
كل واحد منها الى جميع مسائله ومقاصده وهي لا برهن على وجود تلك
المبادي والا لزم الدور ووقف الشيء على نفسه ضرورة وكونها
حد من مسائلها فيكون مبادي لنفسها والا لم تكن مبادي لجميع مسائلها
هذا وانما مبادي غير مشتركة لجميع مسائلها مضمرة بعضها و
تلك العلوم فقد برهن على وجود تلك المبادي اذا كانت هذه المبادي
قبل تلك المسائل اذ لا يمنع ان تثبت مبادي ما هو اخص في مباحث
ما هو اعم مثلا كاثبات الجسم الفلكي في السماع الطبيعي فان الجسم الفلكي
يثبت حيث نظر في الجسم على الاطلاق من حيث هو كذلك او من كان

عنه في شتى مسائل في علم آخر فوق تلك العلوم وعلى الوجهين فقوله
مبدأ لما فيه من ... والمراد بالمبدأ هو الجزء من اجزاء تلك العلوم
من الامور التي في كل واحد منها او الغير راجع اليها هو مبدأ باعتبار
العلة فيقع في كل واحد من العلوم البحث عن مبادي بعض قضايا من
ويلزم بذا العلم ان يقسم الى ما يقع عن اثبات المطلب الثاني
وهو اثبات ... هو الموضوع لذا العلم كما شرع في المطلب الثاني من
المطالب الثلثة التي ذكرنا ان الفضلين الاول معقود ان بيان
وان فلسفة اولى يفيد بتصحيح مبادي العلوم الجزئية وهي الحكمة
الفلسفة بالحقيقة ... هي تذكران بذا العلم تقسيم الى اجزاء تلك
الاول البحث عن الاسباب القصوى لكل موجود معلول عما
حيث هو كذلك وعن السبب الاول المفيض لكل موجود معلول عما
هو كذلك وبهذه الاعتبار قيل الالهي هو العلم بالاسباب الاولى
للوجود المطلق او التعليمي وما يتعلق بها عما هو من مسبب الاسباب
ومبدأ المبادي وهو الله تعالى كما هو يعبر عنه بالبحث عن مبادي
الموجود والمعلول ويندرج في البحث عن العلل والمعلولات قاطبة
المفارقات العقلية واثبات المبدأ الاول الموجود واثبات المادة
الاولى والصورة النوعية للاجسام واثبات الغايات للطبايع واثبات

حيث

ثم يكون البحث عن احواله حيث يكون البحث عن عوارض مقسم
وعلى اثناني يكون القول المذكور سلكا لكن فيه وكقصد ان هذا العلم
يبحث عن بعض افراد الموضوع لا عن جميع ... من سائر العلوم
الجزئية وان كانت لابرهن على وجود ... المسئلة
ان مبادي موضوعها المسئلة كجميع افراد ... كانت مبادي
لاقسمها ضرورة كون كل من افراد ... الموضوع اعني دلالا
يبرهن على وجود ... مبادي بعض افراد موضوعها ويبحث عنه ويبرهن
بعد تلك المبادي من الامور التي في كل واحد من تلك العلوم
كالبحث من الاجسام البسيطة وهي المبادي لاجسام المركبة التي
هي بعض افراد موضوع المطبق اعني الجسم المطلق ويبحث عن حركته
فانه مبدأ لان الذي هو بعض افراد الجسم ويبحث عن
المتحرك من حيث هو متحرك وهو بعض افراد الجسم ... بل يقرر
فهذا العلم ليشارك سائر العلوم في ان البحث عن مبادي بعض
افراد الموضوع وعدم البحث عن مبادي جميع افراد الموضوع
وان كان يفارقها من حيث انه لا يبحث جميع افراد موضوع
العلم حتى يقع البحث عنه فيه وفي علم آخر كما في سائر العلوم
فان جميع افراد موضوعها وان كان مبدأ ... لا يقع البحث

عنه في كل منها

مباحث التعليم فهذا الان قولنا فهذا العلم يبحث اولا عن المبادي الاول وكيفية احتيج بها التخصص في هذا العلم وهو لا يخلو في ما ذكرنا من السقم اذ يصح تقريع البحث عن الاخص على البحث عما يتناوله وعود الوصف بنقص الخاص تخصيص المبادي بهذه المبادي بقرينة التقريع لكن الاول اولى فقد ظهر مما قررنا ان مسائل هذا العلم مندرجة في مسئلة مجي مع كان ثالثها مبادي العلوم الجزئية فهذا الذي ذكرنا من المسائل المندرجة في تلك المجامع هو العلم المطلوب في هذه الصناعة لاطلاق العلم على المسائل وهو الفلسفة الاولى التي يفيد تصحيح مبادي سائر العلوم وهذا هو المطلب الثاني لكن لم يبين انها الحكمة المطلقة او الحكمة والفلسفة بالحقيقة كما لا يخفى ولعله تركه اعتمادا على الظهور ودلالة الامور الستة التي هي كالاقسام فالانواع الخ هذه الامور داخلة في مبادي العلوم الجزئية فان بعض موضوع علم من العلوم الجزئية

لما ذكر ان هذا العلم وهذه الصناعة مجمع مقاصد الفلسفة او دليلها

الاحكام الكلية ومقدماتها وهذه هي التي في عبارات القوم ان جميع هذه المسائل بحث عن مبادي الموجود والبحث بهذا القدر مما هو موجود معلول لما هو متحرك فقط او متكلم فقط كما اشارة الى رفع ما يرد ويقال البحث عن تلك الامور طبعي او الهي فان هذا لا يعقل الا بالقياس الى علوم بها الطبيعية على ما تقدم الحركة والكمية والرياضية على ما ستعلمها بعد فعلى هذا قضية البحث عنها طبيعي وربما يخرج عن ان يكون من اجزاء هذا العلم وحاصل دفعه ان المصنف تلك الامور البحث نظرها في هذا العلم هو الوجود والمعلول بما هو موجود ومعلول لا من حيث هو معلول متحرك او متكلم فان وجود المعلول لا يتوقف تعقله على تعقل المادة وان كان المتحرك او المتكلم كذلك وبنى البحث على اعراض الوجود وقد سبق انتهاء الامور العامة مثل الوحدة والكثرة والكلية والجزئية والعلة والفعل وغيرها وكذلك وقعت البحث وتخصيصها باسم العوارض والثالث البحث عن مبادي العلوم الجزئية وقد عرفت انها تصورية وتصديقية وما ذكره من التعليل يدل على تخصيصها بالتصديقية لان التصديق هو الوجود والموضوع والمقدمات التي يتوقف عليها البرهان العلم وكلاهما مراد بالمبادي

و بعضها اعم من وجه ولكن اضعف من الوجود وكان كما مبدأ
للبعض دون فكان كما سبب وسند العلوم الخ فظهر ان المراد
المبادي هو من المبادي حقيقة وحكى والشارحي ان قال بعد ان
بخلاف التخصيص كبحث معه موضوعه الطبيعي وهو جسم تسمى بحث
الرياضي وكذلك في غير ذلك ليكون التخصيص بحث معه موضوع
المنطقي والسياسي فيسمى الى صاحبه والتخصيص كبحث معه موضوع
المنطقي وهو المعقولات الثانية كالهية والجنسية والنوعية وغير
ذلك فيسلم الى صاحبه فعلم ان مبحث الهية والجنسية وغيرها
الى هي موجودة ام لا والى وجود كل منها مندرجة في بحث من مباحث
فعلم ترا ما يتوهم من انها خارجة عن الجميع انتهى. مذكوره
والى الثاني بقوله وهو قيل ذلك التخصيص وهو مبتدأ وقوله
له اى للاخص الحاصل من ذلك التخصيص عطف تفسيري لقوله
فيبحث عنه وتقرر حاله خبر للمبتدأ ووجه ظاهر في البحث عن الاخص
اذا كان داخلا في هذا العلم فالبحث عما هو اعم منه كالبديهة اذا كان لها
بان يكون داخلا فيه بقي ف م آخر هي اخص من ذلك ف م البقي
وقعت موضوعة هناك للعلوم وكانت كالمعدومات لها في هذه (ت)

لو تحقق كان البحث

لو تحقق كان البحث عنها البعض داخلا في هذا العلم وعلى التقدير (الف)
و للانواع من العوارض الذاتية بوجود كونها اخص منه لانتفاء
في ذلك كما عرفت فلا حاجة الى الاعادة فان قيل قد ذكر في
لقدم ان ما هو من الامور المطلوبة في هذا العلم كالانواع من العوارض الذاتية
لموجود وكذلك لون ما هو منها كالعوارض ولم يذكر حال ما هو من
والجواب بوجود فقد كان الكتفي عن ذلك بما ذكره في جواب السؤال
بقوله في الجواب عن هذا الخ على انه يمكن ان خارج ذلك السبب فيما هو
في (الف) م الانواع بوجود فيكون تلك (الف) م بعضها بعض
مرجع العلم الجزئية وبعضها اعم منه وبعضها اخص وبعضها بين
له فقد ر ا العلم بالاول الاخير الخ ما ذكره يرجع الى وجهين كما
بعينه بعده ويمكن ان يقال المتقدم بسبب الطبع على هذا العلوم ظاهر
من انه بعيد بقبيح مبادئها ولعلم يتعرض لم لما سيأتي من ان
بعض مسائل الطبيعي والرياضي ايضا مبادي لهذا العلم اللهم الا ان
يقال وجه التسمية لاكب افراده وانفكاسه وهو ايضا ظاهر
انتهى هي افضل يحيى الى ان قد الى المطلب الثالث من المطالب المذكورة
وقد عرفت ذكر في سبق ان بهذا حد وليته وكنت لا توقف انها
لصفة واحدة او الصنايع مختلفة ولكن نبين انها لصفة واحدة هي

بصفة

هذه الصفة فتقرر ان افضل علم هو هذا الحد الاول من الحدود الثلثة
وقد ذكر ايضا معرفة رب العقدي للكل مع قوله
وهو ايضا المعرفة بالتذكار اشارة الى الحد الثالث فهذا على قولهم
العلم بالاسباب الاولى للكل او بوجوده اشارة اليه وقد ذكر ايضا
المعرفة بالتذكار اشارة الى حد آخر غير ما ذكره في سبعة كما يشعر
به قوله ايضا واما ذكر الحد الثاني من الحدود الثلثة بقوله
من الحد الاول فانه اذا كان افضل علوم اليقين كان هو معرفة
الحق اصح معرفة واتقنها ويحتمل ان يكون قوله وهو ايضا المعرفة
بالتذكار اشارة الى الحد الثاني فهذا فان معرفة الله اصح معرفة و
اتقنها فقد تعارض القضيتان اعراضا في بقع فيها اختلفت العلوم
الحكمية فقضية هي جزء من العلوم فانها علوم حقيقة ثابتة على
الدهور غير متبدلة بتبدل الملل والاديان وان متغيرة بتغير اللغات
واللغات والاوضاع بخلاف العلوم الوضعية فانها متبدلة متغيرة
اما بتبدل الاديان او الاوضاع فان العلوم الحكمية معطية للبقين
الدائم الكلي وافضل العلوم الحكمية هو هذا العلم لان علمه افضل العلوم ومعلومه
افضل المعلومات اما الثاني فظاهر لان العلم بها هو العلم بالحقيقة
وصفاته وملائكته المقربين وعباده المرسلين وغير ذلك

يخالف ذلك العلوم لانها
متغيرة للظن وان
اعتقد الدائم الكلي بعضها

يتبع

يتبع بها واما ما وقع فان علمه علم يقيني لا تقليد فيخلاف غيره
من العلوم فان بعض معتقداتها مأخوذة عن غيرها على سبيل التقليد
والتسليم واصل ذلك التقدير بوجود موضوعها والبحث عن احوالها
علم يبحث فيه الدائم الحضوري في لوح ابراهيم واحكمها
كذلك سائر العلوم على ان غايتها اشرف غايات العلوم فانها
الوقوف على حقائق الاشياء على قدر الامكان ليصير الانسان عالما
عقليا مطابقا للعالم المحسوس مضاهيا للعالم العلوي العالية في
ذلك للسعادة القصوى للاخروية ولا شك غايات اشرف من هذه
فظهر فضيلة هذا العلم وشرفه على سائر العلوم بحسب جميع الانحاء اشرف
على الموضوع والبرهان والغاية كما هو المشهور وعلم ان مراد الشيخ
من اليقين ضربا خاصا من اليقين كما ذكرنا وهو حد العلم
الآتي الى آخره يرد عليه سؤال ربما يورد بهمنا ويقال حد العلم
لا يتناول بعضا من الامور المجوزة عندنا فيه مثل الحركة والكون
والاجتماع والافتراق وغير ذلك من العوارض المادية بل يحتمل
المادة والصورة الجسمية اذ لا تصديق على الجميع انه علم بالامور
المفارقة عن المادة في الوجود والحد وهو ظاهر وحاصل الدفع
ان اجزاء الحد الآتي بحسب نسبتها الى المادة اربعة اقسام لانخلو عن المادة

اصلا كذب لحق والمعقول فانه مزمنة عن المادة من كل وجه وقسم
يحتاج مادة وجاز فهما كس محل سبب الصوم متحدد و
لسبب محل نظرة على سبيل ما تحقق المادة والصورة و
قسم قد يوجد مع المادة وقد لا يوجد معها كالاعراض و
هذه الاقسام الثلثة مشتركة في هذا الامر المشترك يتحقق
الى المادة وبعبارة اخرى ما يكون مستفيدة الوجود من مادة
وقسم آخر امور مادية مفتقرة التحقق الى مادة ... يكون
لكن البحث عنها ليس عن حالها في المادة بل عن كونها موجودة والذي
لها فهذا القسم اذا انضم مع الاقسام الثلثة المذكورة اشتركت
في ان كون البحث عنها من جهة معنى قد يكون موجودا في غير وجود
بالمادة وبهذا المراد ما ذكر في قد تصيد ق على الجميع فقد علم من
هذا الكلام ان المعتبر في الافتقار وعدم الافتقار ... في المادة ما في
جانب الاحوال والمحولات دون الموضوعات وح ينبغي توجيه
ما يفهم من كلامهم بان المعتبر ما هو في جانب الموضوعية مثل ما تقدم
في تقسيم الحكمة الى اف قهما بان المراد بالموضوع الموضوع من
حيث هو موضوع فيلاحظ فيه حال تحرر ... وكان معلوم
الرياضية آية شبيه بهذا العلم بالعلوم الرياضية لوضوح ما ذكره

من ان الافتقار

من ان الافتقار وعدمه معتبر ان في جانب الاحوال والمحولات
اذ لا عبرة في جانب الموضوع طرح كثير من الرياضيات عن
الرياضي ودخل في الطبيعي فان موضوع الهيئة هو الاجرام العلوية
والقابلة وموضوع الموسيقى هو الاصوات والنغمات كما ذكرنا
فبين العلمين يقع البحث عن امور يفتقر الى المادة في وجودها
وحدودها فيلزم ان يكونا طبيعيين بخلاف ما اذا اعتبر في
جانب الاحوال والمحولات لان البحث عنها ليس من جهة
كونها امورا مادية بل من جهة كونها ذوات مقدار او ذوات
وفي هذا الكلام اشارة الى دفع البحث الثاني من الابحاث
التي ذكرنا ما فيها سبق وهو ظاهر بل الى دفع ما قيل ان الظاهر
من ان المراد من الافتقار الى المادة في التعقل ان كان
الافتقار الى المادة المخصوصة كما يشعر به كلامهم كما
فيشكل في المسائل المذكورة في الطبيعي الباحثة عن الاحوال
المشتركة بين الاجسام العنصرية والفلكية كقولهم كل جسم
طبيعي فهو غير طبيعي وقولهم كل جسم فله شكل طبيعي وان كان
المراد الافتقار الى المادة في الجملة فيدخل الهيئة في الطبيعي
لانه يبحث فيها عن البسائط العلوية والقابلة فيلزم ان يكون

يفتقر تعقلها الى تعقل مادة اصلا هي خواصها وذلك بين في الافتقار
وعدمه صفة ما حواس بادات موضوعات وانحن جزء الاجسام البسيطة
في الهيئة ليس من حيث المادة فقد يتوقف عليها في تعقل اصلا
يمكن الجواب باحتياج كلا المتقابلين ما على ما بين فصله والاعلى الاول
وهو الظاهر من كلام فيلسوفنا بان كل من قوله تعالى جسم ويقال
طبيعي على سبيل ان كان مقابلا له والا فكل جسم طبيعي وكان
هذه بقضية منجرة الى مسائل طبيعية او التي تتعقل جسم طبيعي ان
يكون فلكيا او عنصريا بمنع عادة فيلزم ان يتعقل في الجملة في
تعريفه بالنوع وجاز ان ظاهر ان ما حاجة في ما بعد
ان يقال تقسيم عدة الى اقسام مبنيا على عدم علم الهيئة
المجسمة الباحثة عن احوال البسائط العلوية والسفلية بالكلية
عند هذا اعتبار هذه بحث فيها عن الاجسام التعليمية وسطوحها
وخطوطها وشيء من ذلك لا يفتقر الى مادة في الوجود عقلي والى
افتقر الهيأتي في الوجود الخارجي والى حاصل ان هيئة مجسمة من
متشعبات المتقابلين وبناء القسمة على اعتبار الفقد وعدمه
هذا جواب من قبل الشيخ لا عرف من الاشارة في ذيل الفصل
تلك الهيئة بقي ههنا شيء وهو انهم قالوا استدارة الارض ان ثبت

بالبرهان الذي

بالبرهان الذي كانت من الطبيعي وان اثبت بالبرهان الذي كانت
من الرياضي وتعليل ما وصف ذلك ان في الاول يلاحظ الجسم من حيث
هو جسم وفي الثاني يلاحظ من حيث هو مادة فيما يحتمل
لان يتعقل جسم طبيعي بسيطة بلا حظ جانب المادة مطلقة او مخصوصة
لكنه يتعقل جسم طبيعي بسيطة بلا حظ جانب المادة فقابل ما في الهيئة فقابل ما

فقد ظهر ولاح ح مندفع على ما ذكره من الدلالة على كثير من موضوع
علم هيئة اذا عرفت ان الموضوع لهذا العلم هو الموجود بما هو موجود
فقد ظهر ذلك ان الغرض منه ابي شيء هو وهو البحث عن الاحوال
المنسوبة اليه والعوارض الذاتية له الخمسة في الاقسام الثلثة او الاربعة
التي قدمنا الاشارة اليها مفصلا وبعد العلم بذلك ظهر ان الجدل السوفسطائية
ح مندفعة في السفق ان الجدل هو المؤلف من المشهورات و
مسلمات والغرض منه الزام الخصم والدفع عن موقاصر عن ادراك
مقدمات البرهان والمغالطي هو المؤلف من الوهميات وهي قضايا
باطلة يكفيها الوهم في امور غير محسوسة والغرض منه تغليط الخصم وايكاته
واعظم ما يدنه معرفتها للاحتراز عنها ومن يستعمل المغالطة من قابل
بها الحكيم فهو سوفسطائي وان قابل بها الجدلي فهو سفسطائي فالسوفسطائي
يريد ان يكون حكيما ويتراءى في صورته ولم يكن كذلك والسفسطائي يريد

بسيطة من

فيما ذكره

مشابين

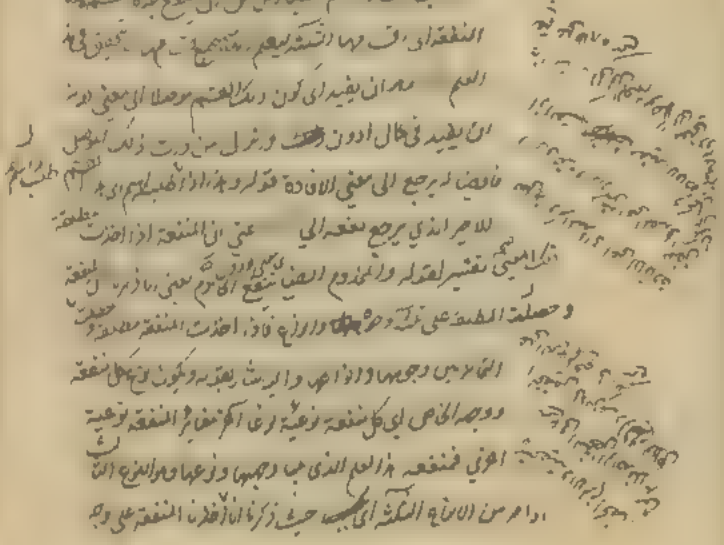

بل مبادي لبعض مسائله دون بعض وبهذا ثبات هذه المبادي في ذلك العلم لشرط ان لا يدري وبهذا ان يكون لهذا العلم مبادي تتوقف باثبات مسائل اخرى غير تلك مبادي وبهذا انقدح وجه جواب آخر عن اعتراض غيره ذكره الشيخ كما ستطلع انت ان شاء الله تعالى وانها استدل بقوله ان العبد لو علم الى قوله لم تذكر والغاية ان مبادي بعض مسائل هذا العلم لا يلزم ان يكون مبينة في هذا العلم او في علم آخر لجواز ان يبينها بعض مسائله لتتوقف هذه المسائل او هذه اي مقدمات غير واجبة القبول يواخذ بها بعض مسائله في علم آخر فان تلك المقدمات تسمى بالاوضاع او بالاصول الموضوعة او على التسليم والاستذكار فيتبين مما ذكرت على هامر الاشارة الى ان تكون مبادي هذا العلم مبادي مسائله بل قد تكون مبادي بعض مسائله بل قد تكون مبادي لجميع مسائله بل قد تكون مبادي لبعض مسائل علم آخر ولا يلزم ان يكون مبادي لجميع مسائله بل قد تكون مبادي مسترة ولا يجوز ان يبين في ذلك العلم بل قد تكون مبادي لجميع مسائله بل قد تكون مبادي لبعض مسائله بل قد تكون مبادي لبعض مسائل علم آخر ولا يلزم ان يكون مبادي لجميع مسائله بل قد تكون مبادي مسترة ولا يجوز ان يبين في ذلك العلم بل قد تكون مبادي لجميع مسائله بل قد تكون مبادي لبعض مسائله بل قد تكون مبادي لبعض مسائل علم آخر

مبادي هذا العلم

الى ما ذكره سابقا وقوله وكانت مسائل العلمين مبرهنة بالمبادي الاشارة

مبادي الاوليات والمشاهدات والحدسيات والتجربيات والحدسيات والمتواترات والفطريات

مقدمات الخ

مبادي

لعدم كتبت من العدم وذلك اذا كانت من مقدمات برهان
العلم الذي يعطي علة الوجود والثبوت فقط كما اذا قيل زيد متعفن لان
متعفن الاخلاط محموم فزيد محموم فقولنا زيد متعفن الاخلاط لو جعلناه
بالحقيقة مقدما زيد محموم لافادة اخذه اليقين لما حصل من العلة
وهي تعفن الاخلاط فانه علة لكونه محموما وان كان حصل بعد العلم بالمعلول
بقال الاول ابدي على كونه بقال لنفس الذهن من جهة اعلاه وجود
الشيء فقط دون علته وذلك اذا كانت من مقدمات برهان
لان الذي يعطي الوجود والثبوت فقط كما اذا قيل زيد محموم وكل
محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فقولنا زيد محموم اعطانا
له المبدا القولي زيد متعفن الاخلاط على سبيل المسامحة لا على سبيل
الحقيقة فلافادة اخذه اليقين المكتسب لا من العلة والمبدا شارك
المعلول على انه الى قوله فقد ارتفع فان قيل برهان مطلق يعتبر
فيه علية الاوسط للنسبة في الذهن والعلم لكن ليس فيقتضي
ان تكون العلية كالعلم فينبغي اطلاق المبدا على مقدمة تكون حقيقة
مثبتة للمبدا ما يكون علة كسبب الخارج والواقع لا ما هو حاصل في الذهن
فقط وان كان في الخارج معلولا ومقدمات العلم لما كانت بعينها
مع العلية في الذهن للعلية في الواقع كانت حقيقة بهذا الاسم فجاز

فقد ارتفع ان اطلاق المبدا عليها انما هو على سبيل المسامحة وشبيه بالحقيقة
الذهنية لا الامور العينية فان قيل فما نفع لهذه المقدمة في دفع ادلة
اخذ كل من الامرين في بيان الآخر ليستلزم الدور وان كان
احد البيانين لما ورد ان لا يتوقف كل منهما على الآخر
وان لم يكن لذلك بحسب الواقع قلت الدور انما يلزم لو توقف كل
من الامرين على الآخر بحسب الواقع وليس كذلك لما مر في المقدمة من
ان الآن لا يفيد العلية بحسب الحقيقة والواقع واطلاق المبدا على
على سبيل المسامحة وانما اذا ارتفع كل منهما على الآخر بحسب العلم فلا
يجوز ارتفاع مرتبة وجود العلم في كل منهما فان احد الامرين قد يكون
معلوما بالذات مثلا ويراد ان يعلم على الآخر فحينئذ المعلوم
بوجه الاول في بيان نفسه بالوجه الثاني لم يلزم الدور وانما
يلزم ان لو توقف علم الوجه الاول على علم بالوجه الثاني ايضا وهو
غير لازم ولو سلم انا اذا قلنا في امثال المذكور زيد محموم لانه متعفن
الاخلاط ومتعفن الاخلاط لانه محموم وعلمنا كونه محموما بالوجه
الآخر الذي نريد ان نعلمه بطريق اللم لم يمكن من الدور في شيء فتدبر
فقد ارتفع الآن وسوسة فان المبدا المطلبي انما يفيد
المقدمات الثلث شرع في الجواب فجاز بعد ذلك من رفع

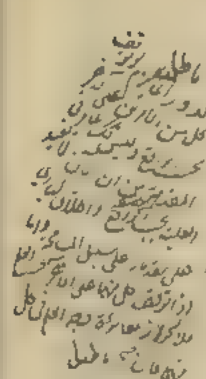

وقد عرفت انه يرجع الى وجوه ثلثة ، الاول فتقريره ان المبدأ
الطبيعي اي ما هو مبدأ المسائل الطبيعية انما هي مبادي مسائل هذا العلم
يجوز ان يكون بينا بنفسه يعني ان مسائل هذا العلم يتوقف
على المسائل الطبيعية لكون هذا مبادي لها مسلم بل لعل ما يتوقف
هذه المسائل الطبيعية على مسائل هذا العلم اكثر مما يتوقف
فلذا لم لا يجوز ان يكون مبدأ بديهيا بل بينة مؤيدة ومبنية
من مسائل شتى من العلوم كما مر في مقدمة الثانية من مبادي
العلم فلا يكون كذلك وكسبق من ان بعض مبادي هذا
العلم لا يقتضي ذلك بجواز ان يكون تلك مسائل من هذا
العلم مبادي لبعض آخر من مسائل الطبيعي كما مر في المقدمة الاولى
من ان مبادي العلم لا يلزم ان يكون مسائله بل يقع
كما سبق فظهر من غير لزوم محذور فظهر من هذا ان المقدمة الاولى
الصحيحة مما لا بد منها في اتمام هذا الوجه كالمقدمة الثانية وعدم
قدح هذا الوجه على الوجه الثاني مع غير المقدمة المذكورة على هذا الوجه
على ما ينبغي عليه الثاني ولا يخفى ان بعد هذا الوجه وجه آخر من الوجوه
يبتني على المقدمة الاولى كما اشرنا اليه وهو انا سلمنا ان مبادي
المسائل الطبيعية غير بديهية لكن لم لا يجوز ان يكون بعض المسائل الالهية

جوز ان يكون مبينة في العلم الطبيعي لكن بالشرط المذكور فيما تقدم فلا
يلزم محذور ، واما الثاني فبيانه انا سلمنا ان المبادي للمسائل
الطبيعية غير بديهية ومسائل لهذا العلم لكن لا يلزم ان يكون بعض
المسائل الالهية التي فرض كون المسائل الطبيعية مبادي لها جواز
ان يكون مسائل اخر غير هذه فان مبادي العلم انما لا يلزم ان يكون
مبادي جميع مسائله كما مر في المقدمة الاولى فيجوز ان يكون بعض المسائل
الطبيعية مبادي لبعض من المسائل الالهية وبعض آخر من المسائل
الالهية مبادي لذلك البعض من الطبيعية او لبعض آخر منها
وح لا يلزم الدور اصلا وبهذا حاصل ما اشار اليه بقوله ويجوز ان
يكون بيانه اي بيان ما هو المبدأ للمسائل الطبيعية من المسائل الالهية
في الصفحة الاولى بما يتبين به شيء بعد اي بذلك المبدأ
في الاكثر اما ان يتوقف تلك المقدمة على ذلك المبدأ او واسطة
او بغير واسطة ولئن انا يتبين به فيها اي بذلك المبدأ في تلك
الصفحة بواسطة او بغير واسطة مسائل اخرى من الالهي غير تلك
المسائل التي فرضت مبادي للمسائل الطبيعية وهي المسائل التي
فرضت تلك المسائل التي فرضت مبادي لها حتى يكون ما هو مقدمة
في العلم الاعلى لانتاج ذلك المبدأ لا يتعرض له اي لذلك المبدأ

في الطبيعي ثابت، لان وفي الالهي - بالعلم وبهذا اندفع ايراد مشهور
وهو ان مباحث النفس مذكورة في العلمين فان كانت النفس في
ما يفتقر في ايجاده الى مادة لم يقع ذكرها في الالهي وان
كان مما لا يفتقر ليتم اصلاح يقع عنها من الطبيعي ووجه الدفع
انها من المسائل مشتركة بين العلمين فان وجود النفس بعينه
يثبت في الطبيعي بالبرهان لانه مأخوذ من الحركة والادراك كما هو المشهور
وفي الالهي بالبرهان اللمي، لانه مأخوذ من العلة الفاعلة كما صرح
به في التعليقات فصح عدها من العلمين بهذين الاعتبارين
واما قال وحصر صاحب العلل الغائية اي هذا العلم يفيد ما فيه البرهان
اللمي خصوصا اذا كان ذلك البرهان في العلل الغائية وما خوذا منها
كما سيجيء في بحث تلك العلل ان افضل اجزاء هذا العلم العلة الغائية
وانما كانت بالبرهان اللمي المأخوذ من تلك العلل اولا بهذا العلم حقيقة
بما اخذ من سائر العلل وقيد العلل الغائية بالبعيدة على ما في
كثير من النسخ اذ ربما يتوهم كما سيجيء في ذلك البحث الفياض ان
من الغاية من الطبيعي بناء على ان الغاية غاية الحركة اما ان يكون
من مبدء لوجه ما فيلزم ان الفاعل مبدء الحركة فيكون العلل
الغائية البعيدة دفعا لهذا التوهم فاعل فقد انتفع به

في اشاره بباب الفتح تلك العلة من ذلك المبدء وهو بعينه
لفظ الموصول فخذه في المسببية من قبيل في مرة جسمه
اعني عن ذلك المبدء واما الشك في قوله ان سلمنا ان المبدء
للمسببية الطبيعية في نفس مسائل الالهي تلك مسائل طبيعية
بعد فلا لكن لا يلزم منه دور بجواز ان تكون بعد الطبيعي ثبت
في الطبيعي بحركان ان وفي الالهي برهاني لم لم يجز اعتبار بالوجه
الاول في حق النفس بالوجه الثاني لم يلزم منه دور بما مر في مقدمة
الثالثة مثلا اذا نظر في اثبات محركة الفلك بالبرهان اللمي من ذاته
الوسط بين العلة الغائية وبين الفلك المحرك بمشابهة ان كل
متحرك فلغاية تحرك ما به متحرك به بالذات بعد ان بين ان كل
كذلك فلمتحرك فان الفلك متحرك كان ذلك لاجل تلك العلم
الالهي اوفيصدق ان كذا البحث وانظر فيه بما بينه في الاعادة
كما سبق فاذا عكس بان يقال الفلك متحرك وكل متحرك كذلك ايا
كان انظر فيه وان سلب صاحب الطبيعي وجه كون الفلك
متحركا بعد الطبيعي وقد ثبت فيه بالبرهان اللمي فاذا هذا بعينه وجه
في بيان نفسه بالوجه اللمي كما مر مع زيادة كونه اعم لان
ان يكون مطلوبا واحدا مشتركا بين علمي الطبيعي والالهي كيف يكون

في الطبيعي

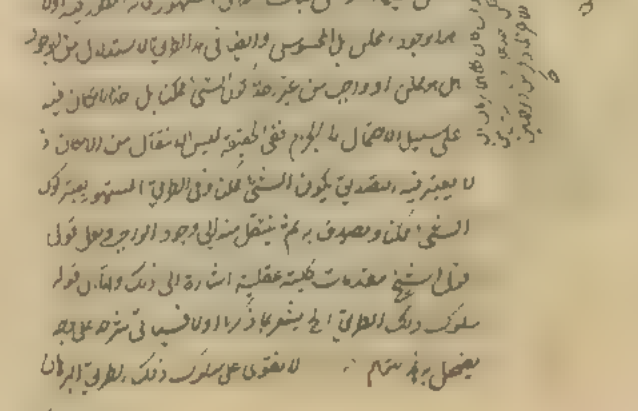

يخرج الى ازيد من تحقيق ما سبقه وذلك قال في جهة ما العلوم
فالشبهة فيه قد تخالف الهندسة في السؤال على ان من
استزال لفظ المقدار وبدفع ما في تنبيه كما سنوضح بعد ان شاء الله تعالى
ان السؤال ايرادا (عدم) الاطراد على تعريف علم الهندسة بالعلم المقدار
اقسام الرياضي وليس ايرادا على وجه نسبة بعد العلم المقدار
حتى يدفع بان المقابلة والمعية ليست حقيقية والمعية اضافية
النسبة اعني بعض الفقيه ما ليست معنى الاضافي وان
فيها الى ما سبقه ولا يلزم فيها ما يلزم في المتضايفين من الاطراد والانعكاس
فمن قبيل السلام كان في اجد شيوخ لاني التعريف الذي ليس
على التعريف قلنا لما ذكرنا في اجد التسمية بالعلم لا يبعد ان يسمى ايراد
اعني هذا ما قيل الطبيعة ما يخص بتعريف ما هو اذ العلم الامور
التي قبل الطبيعة بالذات او بالعرض يرجع الى العلوم التي تتعلق الى ما
المحسوسة اصلا وجب ان يكون معلوم منفكا فالتعريف ما يرد عليه
بعدم الاطراد من حيث انه يرجع الى التعريف فالايراد على وجه نسبة ما
قبل الطبيعة وهو يرجع الى التعريف في الحقيقة لا على وجه نسبة ما بعد الطبيعة
وبالجملة قولنا في ما قبل الطبيعة فانه لو كان ايرادا على وجه نسبة ما بعد الطبيعة
بعد الطبيعة بل كلامنا في الجواب بعد هذه كما لا يخفى على من نظر وجاد .

واما ان يحب ان يعود الى ما كان وقع السؤال والنقض للهندسة
كما عرفت اسهل واما ان نقال اما الهندسة فان انتزاع
البحث في الهندسة اما عن انواع المقدار هي الخط والسطح والجسم التعليمي
وهذه على تقدير تسليم ان لها وعلى الوجهين فلها بعض اعلى ما قال
فظاهر ذلك معلوم ان تمكنا ما نوع مغفرة القدام الى المواد المحسوسة فان الاغراض
ما نزلها الجنب لذلك الطريق الاولى وهذا ما نقال ان افتقار وعدم
الافتقار الى المادة في تعريف اقسام الحكمة صفة للاشكال والحوالي
فالمقدار فيها سبق واما على تقدير اطلاق المقدار كما علمت يطلق بالاشتراك
على ثلاثين احدها الجوهر المقدم للابعاد والثاني العرض الذي هو الكم
وقد عرفت الفرق بينهما في المنطقيات والطبيعيات وانتزاعه الى الكم
بما سبق بان الاول هو بعد وامتداد للابعاد مطلق اي جوهر عرض
بعد ممتد وامتداد مطلق لا يعتبر فيه انه على اي حد وغاية ولا يعتبر
يعتبر فيه بر تبه من الطول والقصر فلا يكلف بر تبهم بهم والثاني
هو العرض الذي يقوم بالمادة وهو القابل للبعد الممتد
الذي يتلف به الاجسام في الطول والقصر والعرض المبحوث عنه في الهندسة
هو المقدار بالمعنى الثاني اذ الموضوع للهندسة هو المقدار المستقل للنسب
المختلفة كالتضعيف والتضعيف والتثليث والترجيع وغيرها

والاخفاء في انه هو المقدر بالمعنى الثاني دون الاول وقد علمت
انه وان صدق بالمادة كالواحد مثلا لكنه لا يصدق عليه انه مفترق في
المقام لهما فيه المقدار بالمعنى الاول جوهر مقوم للمادة ويفترق عنه
المادة المقومة في الامتداد فلا يخلص من الجنس عنده من قوله
كما سبق تحقيقه وفيه ان استشكاف انما نشأ من سوء تعبير لفظ المقدار
وجاوز انا نعلم انه لا معنى عاقل من ان المشيخ جعل مفترقا المطلق
عن الطبيعة في المقام ولم يجعل مفارقا لها طرده والسعوج حيث مع انه
لا فرق للمقدار الا باحد هذه الانواع كما هو شأن كل مع الانواع فلا
يجعل له معرفا حدا الا ان يكون علما بالغلبة وجواب
حدلي عن الشهيد وحاصل ان اسم علم بالطبيعة موضوع لمعنى آخر
غير ما سبق وهو العلم بما يفارق الطبيعة من كل وجه وهي مادتها
اصلا لا ما يفارقها تارة ويفارق اخرى فيخرج عنه علم حلاة حاوره
اسم للفضة يخرج عنه الامر العامة التي جعل النسبة بالنسبة اشرف
الاجزاء فكان قيل هو العلم الذي اشرف اجزاء الامور المفارقة عن
الطبيعة من كل وجه وليس المراد بالنسبة التسمية باسم ما بعد الطبيعة انه
لا مناسب بالمفارق الطبيعة حضورا اذا كانت مفارقة من كل
وجه وهو ظاهر والضابط رسم يكون الامر دائرا على التسمية فكان ينبغي

ان يقال ان المراد

ان يقال المراد بالتسمية اسم ما قبل الطبيعة فانه مناسب بالمفارق الطبيعة
حضورا اذا كانت بعض مفارقة كلية والمراد عليه يرجع الى التعريف
كما ذكرنا او يقال المراد بالمطلق اسم المفارق للطبيعة مفارقة من
كل وجه لكن يرد عليه انه لا يندفع به كون علم العدد من اجزاء علم
هذا الجواب حسن ولهذا احاب بجواب آخر وهو ان ترك به
لكن سبق للمحقق اشارة الى ان هذا ليس بحقيق عنده وقد يوجه
بوجه آخر وهو ان علم العدد يعتبر بوجهين احدهما العلم الذي يبحث فيه عن
العدد مطلقا من غير تخصيص بشيء مادة وما يتناهى علم بحث فيه عن
معنى بهذا الوجه والجواب عن المستشكل اجمالا ان السؤال فاسد الجنس
حاصل في الجواب بوجه ما ان يكون علم العدد من اقسام علم التسمية
بكون بحوثه بالوجه الاول فيكون كذلك لا مرا لغاية ولكن ليس التسمية
بسبب هذا الجواب ثم اشار الى وجه آخر وكرر اسلافه في المرام ان يقال
ان اراد بعلم العدد علم العدد معتبرا بالوجه الاول فلا نسلم ان ليس
من الالهي ولكن التسمية لما علمت ركنا ظاهرا بل باعتبار اجزاء الجنس
ستر اجزاء ومعانيه الذي لا يخلط المادة اصلا وان اراد علم العدد
فالجواب انا نختار الشق الاخير ونقول على الوقف ما سبب علم اباء
كلام الشيخ عن هذا التوجيه كل الاباء فالحق هو ما ذكرناه اولا فتدبر

فهذا هو الذي فهمنا هذا ومضى هذا واسم الاشارة الى ما تقدم
الاول اقبل كل القيا اي فهذا الذي ذكرناه من الكلام هو الذي
قصدناه في هذا المقام ولكن البيان يحقق آية شارة الى تحقيق هو
عن الشبهة المذكورة وقد ذكرنا ما سبق لنا هاهنا حيث صاحب
على ان تقرير القسمة المشهورة هكذا نظر وذا اعتبرت
تحقيق جوابها وما هو اقول ان للعدد اعتبارات متعددة الاول
اعتباره من حيث هو هو من غير ان يلاحظ معه واسطة في امور
العارضة له من هذه الجهة لهذا لم اذا لم يستند الى مادة بعد
اعتباره من حيث وجوده وحصوله في الامور الخارجية ولم يعتبر
نظر في علم الحساب اصلا اذ موضوع الحساب يجب ان يكون قابل
بالنسبة اتفقت من الزيادة والنقصان وهذا الاعتبار
ليس كذلك بل اذا ثبتت على ما هو عليه فقط من غير زيادة
او نقصان عنه بل في هذا لعلم ايضا لعدم تعلق الغرض به والثالث
والرابع اعتباره من حيث وجوده في الامور الخارجية او من حيث
حصوله في وهم الناس في فانه قد يحصل له وضع في الوهم مجردا عن مواد الخارج
مطلقا وان كان في الخارج لا يحصل له في معروض والنظر في احوال
العارض له من احد هذين الاعتبارين لعلم الحساب اذ في هذين قابل

قابل لا بالنسبة

قابل لا بالنسبة اتفقت اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلان
موضوع الحساب هو الكم بالقوة كل كم من العدد وقد مر قبل هذا
في حده ذاته ومقطع الى الوحدات المتساوية فقد تقرر ان الحساب
حساب العدد خاصة وهو العدد المستند الى المادة اذ البحث عن احوال
العدد وخواصه المجردات عن المادة لا ينفع في علم الحساب وان امكن ذلك بعد
سبق البرهان عليه وبهذا ظهر ان ما ذهب اليه صاحب الافق المبين
من ان العدد المجرد عن المادة هو الذي يبحث عنه في علم الحساب
فاسد من اصله حيث قال وانما الامر انما يصح بعد ان يخلط الكم
العدد بالمعدود وذلك فان مثل الهوية والوحدة والكثرة والعدة
يمكن ان الامور التي يصح عليها ان يجرد عن الكم اما ان يكون صحتها
للوجوب وامتناع ان لا يكون صحتها لوجوب بل يكون بحيث يصح
عليه ذلك مثل حمل الوحدة والهوية والعدة والعدد الذي هو كثرة
وجوده فامتناع ان ينظر اليها من حيث هي هي لما يفارق ذلك النظر
النظر اليها من حيث هي مجردة فانها يكون من جملة النظر الذي
يكون في الكيفيات لا من حيث هي في مادة اذ هي من حيث هي هي
لا في مادة واما ان ينظر اليها من حيث عرض لها عرض لا يكون
في الوجود الا في المادة وبهذا على تسليم فانه اما ان يكون ذلك العرض
لا يصح بوجه ان يكون الا مع نسبته الى المادة الخاصة والكم مثل

فيما بعد ان شاء الله تعالى

لما في الواحد من حيث هو واحد وفي الكثير من حيث هو
كثير وفي العدد من حيث هو عدد فالوحدة في العدد
العقلي من حيث هو عدد في مبدأ تركيبه وان كان جزء
من ماهيته جزءاً واما ان يكون ذلك الجزء ان كان جزءاً
عدداً وهي نسبة تركيبه وجوداً ونسبته من حيث
في العدد المعين والجزء وسائر اعداده مثل الجمع والنقص
والقسمة والتحديد والتركيب وسائر ما يجري مجرى
ذلك على العدد وهو في الوهم ان من اوفى مراتب
متفرقة يجتمع ولكن القصد ذلك قد يتجرد تجرداً ما حتى لا يحتاج فيه
الى تعيين مواد وغيبة انتهى كلامه ويقرر الظاهر دفع ان يقال
ان القواعد الحسابية عامة شاملة لجميع الاعداد فلا معنى لتخصيصها
بالمادية الا ترى ان قولنا العشرة اما ان يوجد في الخارج او
في الماديات اولى المجردات ووجه الدفع ان هذا مسلم ان
امكن لكن لم يتعلق به غرض في الحساب فلذلك خصصت تلك
القواعد بالماديات والثاني انه ان اريد بالمادية الغريزة
للانقصال القابلية كما يلوح فلازم ان العدد المبحوث عنه
في الحساب يلزم ان يكون كذلك فان اعداد السماويات

والكواكب

والكواكب واعداد العناصر والمواليد غيرقابلة للزيادة والنقصان
والقواعد الحسابية تابعة لها فان اريد القابلية بحسب التصور والفرض
فهي متحققة في الكليات التي لا مادة لها الجزء الصناعي والخلقي
في الماديات الى دقة ووجه الدفع ان المراد القابلية في الجملة
مع قطع استظهر من موارد الخ رجعية وتلك الاعداد قابلة بالذات
للانقصان بالنظر الى ذوات هيولياتها معدودة والمادة
واما الجمع بالنسبة الى الامور الخارجية والخامس ان موضوع
الحساب اذا كان هو العدد المقترن بالمادة لم يمكن تعقله مجرداً
عن المادة كما ان الحقة مجرداً غير ممكن فيلزم ان يكون علم الحساب
من الطبيعي مع انهم عدوه من الرياضي ووجه الدفع ان المبحوث
عنه في الحساب هو العدد بل الاحوال العارضة له الى الجملة
لما ذكرنا ولا شك في امكان تعقلها مجردة عن المادة لا
بمعنى المقيد باقتران المادة بان يكون القيد او التقيد
داخلا فيه حتى لا يتصور مجرداً عن المادة فتأمل
بل ان ثبت على ما هو عليه فقط عطف على جملة خبر المبتدأ الذي هو
قوله فما كان اعني قوله امتنع ان يكون زيداً واخراب عنه وكواكب
اما لو جعل عطفاً على مجموع جملة المبتدأ والخبر واخراب عنه وكواكب

حصل له لا عن جهد جاد من غير فيه فور اغا متظر فيه وقوله او
في العلم جملة حالية من ضمير فيه في فوره ويشبه ان يكون اول
نظره فيه اي وقتا فان من عادته ان يجد سوق ما يشبه
ويظن وكان واما لها ما صرح به بعض اعاظم المحققين ان
يكون اول نظر عالم الحساب في العدد حال كونه في ديوان
لم ينظر فيه وهو في الوجود ذات مادية لان النظر للاول اعم فهو
اقدم ويكون اي ويشبه ان يكون انه هو في العلم لا عهده بعقله
اي غير مفارق للطبيعة لانه وهم اي كان ذلك وهم اي خيال
في العلم وهم خاص للعدد وهو مأخوذ من احوال طبيعة الجسم فانها
والافتراق والاتحاد والانفصال لا تكون مستعدة في ذ
الوهم ايضا من جملة الطبيعيات فيكون فيه بعض غير مجرد
للطبيعة فانها ضعيفة لان لاحوال البحث عنها في علم هذا
مستند الى الطبيعة التي هو موضوع الوهم في حده والعلم
في هذا العلم اشارة الى سعة العلم وهي عنوانه ليكون عنوانا
اجمالا مقتضيا للغرض وهي امر من الامور المشهورة التي كان
الاوائل يذكرونها في صدر كتبهم ويسمونها بالرؤوس الثمانية
وقد ذكر الشيخ من تلك الامور ستة الغرض والمنفعة واستمة

وانه من اي علم والمرتبة بقي المؤلف ولم يتعرض لانه اجل
من ان يكون له واضع يشترى بل واضعه هو الله بالوحي ولا
بالتعلم في الاغلب واحدة الاوائل اصولا واساسا من تقتبسين
من مشكوة النبوة واخذ التعليمي كلها موجودة في العلم
والتقسيم وهو التقسيم من فوق الى اسفل تقسيم الجنس الى الانواع
والنوع الى الاصناف والذاتي الى الجنس والنوع والعرض
الى الخاصة والعرض العام والتحليل وهو الكثير من اسفل الى
فوق والتجديد وهو نقل الحد والبرهان الطرق الى الوقوف
على علوم وبراهينها والقسمة هي ان ذي هذا الكتاب عشر مقالات
واحد وستون فصلا ولكن بنيين الاشارة لاجالية في كلا
في تلك المقالات والفصول انشاء الله تعالى ان
حال بسته الشيخ الى قوله اي الحق والباطل اشارة الى ما بقي من
وهو ان المقالة الاولى وهي اربعة فقوله ان يوقف حال نسبة
الشيخ الى قوله حال العدم اشارة الى الفصل الاول منها
ويبين فيه لون الحسي الموجود من المبادي الاولية للموجودات
وزائد عليه ومقولا بالتشكيك بالقياس اليها وعند ادراك
وصف العدم من اقتضى كون امتناع ثبوت العدوم والاجزء

اي امور العلوم الكلية
اي من غير ما وعي تقدم
كونه من الطبيعيين لان الاجزاء
لم من الموانع وذكر ذلك
في الفصل الاول ك

الجنس الى النوع والنوع الى
الجنس والفصل والجنس الى الجنس
الفصل والعرض العام ك

عند وجوده بعينه وقوله وحال الوجوب الى قوله والذي بالقوة
اشارة الى الفصل الثاني والثالث وقوله وهو بعينه النظر في القوة
والفعل معناه ان النظر في الوجوب والامكان النظر في القوة والفعل
فان للامكان يقارب القوة والوجوب يناسب الفعل وقوله
في قوله وان نظر حال اسند بالذات عطف على قوله نظر في
القوة اي نظر في الامكان وقوله هو نظر في القوة
والذي بالعرض في الوجوب يناسب بالذات والامكان
بالعرض وكمثل يحتمل ان يكون العين ان النظر في الوجود والعدم
هو النظر فيهما في الوجود يناسب الفعل وبالذات والعدم
يناسب القوة وبالعرض لكنه بعيد وقوله بعد ان نعين في قوله ان
نظر اشارة الى الفصل الثاني من المقالة الخامسة في قوله
فيما قام الواحد بالذات وبالعرض وح ينبغي عطفه على قوله
وان تعرف وان يقرأ صورة بعينه فلا يقدر عاطفا الا ان
يكون قوله وهو بعينه النظر في القوة والفعل اشارة الى الفصل
الثاني في المقالة الرابعة وقوله وفي حال الحي وما بعده اشارة
الى الفصل الثاني في الرابع عما لقي من المقالة الاولى
وفي حال الجوهر الى قوله والمحدودات اشارة الى بعض المقالة
الثانية

الثانية وهي الاجسة فقوله وفي حال الجوهر الى قوله فيجب اشارة
الى الفصل الاول منها وقوله لانه علة لما هو المراد من قوله وكم
اقسام هو وهو لوزعلى اقسام خمسة فان كانت علة فان قيل
لا معنى لعدد المعلول اذ لا وجود الجوهر الشخصي فان الخط والسطح
الجوهر من جسم ان والجسم الجوهري هو بعينه الطبيعي قلنا
قد اشار الى ان وجود الاقسام المذكورة لا يتوقف على بقاء
الجوهر الشخصي في نهاية بل وان فرض تحقق ذلك الجوهر اذ لا يمتنع
الوجود في جوهرية اليه وفيه نظر اذ على فرض تحقق ذات الجوهر
ان لم يكن جوهرا والذي لا يخرج فلا يتعين اثبات الهيولى لا يقتضي
على بقاء الجوهر فالمراد بالجوهر التعليمي هاهنا
مرتفع عن الهيئة المجتمعة وهو الاجرام العلوية والسفلية
مع تقاديرها وحركاتها كما تقدم وقوله فيجب ان يوصف
حال الجوهر الذي هو الهيولى اي من وجوده وجزئيته
الطبيعي دون ما هو صنعة للاتصال الجوهري وغير ذلك اشارة
الى الفصل الثاني وقوله وهل يفارق الى قوله وتسمية الى
الصورة اشارة الى الفصل الثالث وقوله وان الجوهر
الصوري الى قوله والمحدودات اشارة الى الفصل الرابع من

فذكر فيما ثبت تقدم تصوره والتصديق [illegible] على المادة بيان كيفية التلازم بينهما وان لكل منهما علية ومعلولية للآخر على وجه لا يلزم منه دور وبين حقيقة كل منهما متميزا عن الآخر مع ان وجود كل منهما مخالف لوجود الآخر وان يجعل قوله وكيف حال كل واحد منهما قوله وذكر اشارة الى الفصول المشتركة والمفارقة ثم ذكر فيما تعريف العدد ومناسبته مع المقدار والفرق بين حدود البسائط والمركبات ومناسبتها مع الحدود والمقادير قد يكون اجزاء الحد اجزاء المحدود وقد يكون اجزاء الحد اكثر من اجزاء المحدود وان مقابل الجوهر هو ما لا يوجد في موضوع ما من المقابل العرض وهو ما يوجد في موضوع ما ثم بين ان لكل منهما وجودا بان ليس يتعقل احدهما بالقياس الى الآخر واعلم ان هذا يشكل في مفهوم احدهما لا يوجب اعتباره في حقيقة على ان مراده ان كل واحد من المفهومين سلبا للآخر وان اعتبر في البين وهذا المقدار يتم به البحث عن العرض لهذا العلم الكوني في مقابل الجوهر وعلى سبيل الاستطراد ولا يخفى تعسف مع انه حاجة اليه لكان يجوز ان يجاب في كون الجوهر آلة الى المواد المحوجة في القوام فكذا عرض جنا في كون العرض لا

في ان غرضه ان يبين المقصد كيف تعقيب البحث الاصل البحث الفصل فر فينبغي ان يتعرف في هذا العلم ان يتعرف في العلم بعد معرفة حال العلم فينبغي ان يتعرف الى ان ينبغي عرضية [illegible] او حال المعلومات التي وذكر مهيتها وحدودها في المنطق ثم بين حال الواحد وانه مقول بالتشكيك على معان ثم حال الكثير وبيان عن عرضية العدد ثم بين ان الكميات المتصلة اعراض ثم عطف على العدد تحقيق مهيته وكذا ما اعتبر بيان دلالته ثم جوز ان يقابل بين الواحد والكثير بان يسلم من التقابل ثم اثبت كون الكيفيات اعراضا ثم بين ان علم الذي هو من جملة الكيفيات النفسانية عرض ثم شرع في الكيفيات التي تتعلق بالكميات واثبت وجودها وعرضيتها ثم ذكر القول في المضاف وحقق ماهيته ووجوده - ويعرف مراتب الجواهر الى قوله حال العرض اشارة الى المذكور في فصول المقالة الرابعة وهي كثيرة ذكر اولا اقسام المتقدم والمتأخر والحدوث ثم بين الفرق بين العقل والعدد والجوهر واثبات المادة لكل شكل ثم عرف التمام والناقص وما فوق التمام وعرف الكل والجميع وجزء -

[illegible] هذا موضع [illegible] ذكر [illegible] بيان [illegible] ذكره
في [illegible] مقالة [illegible] الفصل الاول منها حال الكليات
الطبيعية [illegible] وجودها في [illegible] وجودها في [illegible] وجود
مفارق عن [illegible] للاعيان [illegible] وفي الفصل الثاني
[illegible] الطبيعة [illegible] بين [illegible]
[illegible] في اثبات [illegible] الجنس [illegible] طبيعة دخول
المعاني [illegible] عن الجنس على [illegible] في [illegible]
[illegible] في [illegible] وكيفية [illegible]
[illegible] [illegible] الحد [illegible] معنى [illegible]
والى [illegible] الاخيرة [illegible] السادس فقط
[illegible] جزء [illegible] الموجود [illegible]
المبدا [illegible] اشارة الى الفصول المقالة [illegible]
[illegible] في [illegible] واحكامها هي الاجمال [illegible]
[illegible] بمذهب [illegible] الحق من ان [illegible] مع [illegible] تحقق
الكل [illegible] عليه [illegible] في مناسبة [illegible]
[illegible] والرابع في العلل الاخرى من العنصرية والصورية [illegible]
والخامس في اثبات [illegible] شكوك [illegible]

بين الغاية [illegible]

بين الغاية وبين الصوري وهو غايته [illegible] الرجه الذي
[illegible] تقدم على [illegible] الذي به [illegible] اشارات الى الكل طبيعة
[illegible] الى [illegible] الى [illegible] ويحفظ
[illegible] في [illegible] معنى [illegible] البعيد
[illegible] في [illegible] الكلام الى قوله [illegible] وجه الغاية
[illegible] الاجابة الى [illegible] في المقالات الرابعة والخامسة والسادسة
[illegible] ايضا وكانه [illegible] الشبهة على الفرق
بين المذكور في تلك المقالات والمقامات السابقة عليها في
[illegible] المذكورة [illegible] الى الوجود بما هو موجود ونسبة اللواحق
[illegible] للشيء [illegible] ان [illegible] المبحوث عنها في المقالات السابقة
[illegible] الرابع [illegible] للشيء [illegible] [illegible]
في المقالة [illegible] للموجود [illegible]
[illegible] فرق [illegible] وبين المقالات [illegible] البحث [illegible]
[illegible] في تلك مقالات [illegible]
المقالة [illegible] في ذلك [illegible] عن تلك المقالات [illegible]
[illegible] بحسب الذات وان كان [illegible]
[illegible] من الموجود و عند الشيخ بالاعتبار [illegible] من حيث هو كثير

دون الوجه كما سبق أن ذكرته فإن قبل التطفل
ثم يقتضي ثم غلب ... مذكور ... ت عن الدور في المقام الثاني
وعلى ما ذكرته ليس كذلك قلت بلى ... تطفل ... ثم سلام في المقدمة
والله الموفق الى آخره ... ذكر ... على قوله ... ت ... الى المقام الثاني
ان يعرف في هذا العلم طبيعة الغرض الى قوله في نفسه ... ولا شك عطف
الخصص على العصص وهو لا استعمال ... ومن واضح الوجه
الى قوله وبالجملة ومهمة اشارة ... في المقام الثاني ... وهي تقع
مفصل الاول في نواحي الوجود من ... نهوزه ... ت ... ولي نكرة
والغير الخلاف واضاف المقابل المعرفة ... والثاني في ... قول
قول افلاطون ومن قبله في الصور المفارقة ... والثالث في ... تطل بقوله
بالتعلقات المفارقة عن المادة ... لمشل قدره ... وانما مناسبة للكثرة
اي مقابلات تلك للاول ... يجب عنها ... لوجه مناسبة للكثرة ومن
تراجعها ... امرا بالغيرة الجلية المجمل من غير تفصيل ... التقييد بالقيود
والنزعي ... طلاق مقابل للوجود ... ثم توجه سؤال الى قوله
المفارقة ... لحق اشارة الى المذكور في المقالة الثانية ومنها سيعود
فانه ذكر فيها ... لاخير لعلل الفاعلية والقابلية ثم حل شكوك التي يلزم
ما قيل ثم بين شاكي العلل الفاعلية ... الصورية واثبت المبدأ الاول

مطلقة ... على عوكل

... على العلة الاولى مطلقا وفي العلة الاولى مقيدا وبين ان
... علة اولى مطلقة عدلت العلل ثم ذكر ... ما سيف من وجود
... الوجود وجميع صفاته السلبية على سبيل الاختصار ثم ذكر الزمام
... بل فوق تمام وجيزة بعيد كل شيء ... ونزهتي عن عقل محض وجعل كل شيء
... سبب جميع الطالبات وكيف يعلم جزئيات وعلى اي وجه كون الباري
... تعالى عن سبب المعلولات اليه واوضح ان صفاته الاضافية والسلبية
يوجب مزيد في ذاته وان له البهاء الاعظم والجلال الارفع الغير المتناهي
... على حال الذات المقدسة ... ثم يبين كيف نسبة الى الموجودات
الى جزء ... الى مرتبة مرتبة وجودا اشارة الى المذكور في المقالة ان سعة
وهي سبعة فصول ... فيها كيفية فاعلية المبدأ الاول للكائنات وابتداء
المفارقات العقلية وكيفية تحركها للافلاك والنفوس فاعلية
معدة لها بوجه وغائية بوجه آخر وابتداء النفوس الفلكية والنفوس
فاعلية قريبة لها وكيفية صدور الافعال من المبادئ وكيفية ترتيب
... المعاد والنفوس السماوية والاجرام العلوية من المبدأ الاول
... وصال لمن الاستفسارات من العلل الاولى وابتداء العناية
الالهية وكيف وجود الشر في العناية الالهية وكيفية معاودة الكائنات
اليه على عكس ترتيب ابتداء ... وجعل فيما بين ذلك

وامشع ولم يذر الحق الوقوف عليه بالعقل فيسبق الكلام فيه
عليه وحاصل البيان ان الموجود الشيء ويعرض الامر العادة لم
يكن من البديهيات المتصورة لذواتها لامكان في التصور
بعضهم) بديهي متصور لذاته والثاني (اي الحكم) ليس
فيسبق بيانه واما على ان الاول هو الحكم او به والنسبة في
التصديقات فذكر ان في التصديقات بديهي ونظري
التصديق بها لذواتها ويكون التصديق نظريا بسببها فكذلك في
التصورات اقول اشيء هي بديهي التصور بمعنى ذواتها
وكان التصديقات قد يكون لها سبب (اي نظر) بان
مع فهم اللفظ المركب الدال عليها او بالفهم المركب الذي منها
فيعرض بها في التصديق باحتياج الى فعل يسمى التعريف
تعريفا في لفظ السبب او بفهم اللفظ الدال او بالفهم
او بفهم ذلك اللفظ بحيث يزول به عن النفس
الوصول الى معرفة ما يعرف ما هو فعرف شيء ما هو رسم شيء
تلك البديهي الاولية وهذا التعريف ان اخطر لفظ السبب او الفهم
اللفظ الدال عليه لكن لا يفيد علما ليس في الغريزة بطبيعة
ولا تحصيل صورة غيرها حاصلة بل يفيد على ما يرد الى النفس اول

الحقائق عليه

وانزال الحق اعلم ان مذهب الامام فخر الدين في ذلك التعريف بداهة تلك
البديهي وحصولها في الذهن لذواتها فكذا الحال في التصورات
في سبب بديهيا لذاته وسببه قد يكون للحاصل واذا اريد ان يدل عليها
بتعريف لم يكن تعريفا للمجهول لم يكن معلوما بل شيئا احضر
بسبب ما يعلم او بالجملة فلا بد في ذلك بداهتهما وحصولها لذواتها
فقوله وان لم يكن تعريفا للمجهول الذي يكون اي بالدليل ذلك التعريف
لا يحتاج الى تعريف
ان قال قوله دال على لفظ الدال فالفاعل في قوله احضر
اما ضمير للمعرف او للعلامة كما في قوله ومن يرد فيه بالحاد بظلم
اي ومن يرد فيه مرادا ملتبسا بالحاد ملتبسا بظلم فقوله محاولا في
موضع المفعول لقوله ولقوله لافادة على جزء لعلة لم يكن بل متنها
معطوف على قوله لافادة ويحتمل قوله محاولا ان يكون جزاء الشرط
لم يكن ويكون قوله بل متنها معطوفا على قوله لم يكن وان كان قوله
الدال على لفظ الدال المعقول فالفاعل في قوله احضر ما
للملابسة وقوله محاولا جزء لعلة لم يكن وقوله او بفهم اما لفظ الدال فهو
معطوف على قوله احضر ما او بلفظ الفعل فهو معطوف على قوله
محاولا والضمير في قوله في قوله بدل للتعريف وفي قوله لكلمة بدل
عليها للبديهي وقوله من ان لفظ دال على الكلمة تام استدلال

تعريفا

شيا على البيان ان تصور وكان كل تصور يحتاج الى تصور
شيا من التصورات مذهب لكان كل تصور يحتاج الى تصور
وتسلسل كان كل تصور يحتاج الى تصور لزم الدور او التسلسل
التصورات بديهيا لزم الدور والتسلسل وهما باطلان فتصور
الذي يتوقف على شيء اكتسابي التصور من التصديق وعلى
حدوث النفس كما هو المشهور فلا يرد عليه
الاكتسابي في التصورات ان التصديق بديهي او كسبي فتصور
موجود في ادنى مرتبة فحصل ان التصورات اما
الفيه المعنى عنه في تلك الارمنه وبين ذلك التصور
المطلوب وقد نبه الشيخ عليه على فوائد يجب ملاحظتها والوقوف
وقع من رمته ربما يوجد رسمها ويقال هذه الالفاظ كانت من بديهيات
لما عرفها العقلا لكنهم عرفوها بالتوقيفات الى سيفهم اخاص الدفع
ان تلك سؤالات ليس فحصل التصور حتى يصح السؤال منه على التصور
باحضار ما من بين التصورات حاصلة بالبال فلا يبقى جدلهم والتشنيع
لا عذار لهؤلاء المعترضين من الحكماء والمتكلمين في تعريفاتهم حيث
شملت على الدور او كانت من قبيل التعريف بما هو اخفى منه
وحاصل الاعتذار ان هذه تسمى تعريفات حقيقية بحسب الصورة

غير حاصل في نفسه

غير حاصل حتى يقدح فيها ايرادها مرادفات للتعريف بل تنبيهات
وتعريفات لفظية مدارها على الالفاظ المرادفة المفرده فان لم
توجد او وجدت الفاظ مركبة ولا قدح بذلك في شيء منها اصلا
وان سلم ايراد على بعض عذاره وهو ان التنبيه والتوقيف اللفظي
لا بد ان يكون بما هو اوضح من الذي يراد توقيفه وتنبيه
عليه فالاشياء المذكورة في هذه التوقيفات ليست كذلك بل ربما
كانت اخفى منه وسيأتي رد ذلك بما فيه ومع ذلك يمكن ان يقال
كان ذلك باشياء هي انفسها اخفى من المراد توقيفه لكن لعله
ظهر فاضافات اعرف وفي التصورات بقولهم ربما كانت
في نفسها اخفى منه لكنها لعلها وحال ما يكون لظهورها لا ترضى
ان يرتكب في التنبيه والتعريف اللفظي ان يكونا باشياء كانت
اوضح واظهر وان كانت باعتبار عارض عرض لها مثل سبق معرفة
لها على الوجه المذكور على عادتها الغير الملتبس بغيرها وعدم مغايرة
الحفظ والكل منها وامكان ربطه لنا اولان اللفظ الدال عليها
اظهر واول من اللفظ الدال على المراد توقيفه آنست بالقدر عند
ما وظهر انه ينبغي حمل الاشياء على اعم من المعاني واراد الفاظ فان
قولهم عبارة ما الغاية في المعاني وقولهم يتضح فيها معاني وقولهم

لعله م

في التصورات للجزء لا يقتضي حمل العلامة على اللفظ فينبغي حمل
قوله وحال ما على ان عطف لتفسير سعة وقوله بهم او جعل
على الاسم المعرف للمعرف للدوال على علامة وحاصله ان
يقال ان العلامة اظهر دلالة على معنى غير المعرف من
دلالة المعرف عليه فيصح حملها على المعنى غير ورعة ان يقال
على البديهي قد يكون خفيا جدا من التصور بحيث يحتاج الى
اللفظ الدال عليه وقد يكون جليا يفهم اللفظ الدال عليه
ذلك اللفظ اذا كان دلالة الاول في التصديقات
قولهم الموجود جزء والمعدوم مفروض ما مقدمة بديهية قد لا يحكم
بالبال لما فيها من الخفاء في تصور طرفيها بخلاف دلالة الثاني
فان ذلك الخفاء بمثال القلق كما هو المشهور وقد يكون لذلك
الخفاء مدار مقدمات البديهية كما في الجزء ونحوه المستلزم
القواعد المنطقية البديهية وفي التصورات مؤلفة جزئية
والكذب فان تعريفها بالتعريف رسمي او تفسير اللاسم ليتبين
ليس من بين سائر المركبات وسائل ثاني في التصديقات وقلم
الممكن محتاج الى مؤاخذة عامة فانه الفي مقدمة بديهية قد يوقف
لها خفاء وعدم فهم اللفظ الدال عليها ولهذا ليس التصديق بداهي

مرتبة التصديق

مرتبة التصديق بان الكل اعظم من الجزء وغيره من البديهيات
وبديهة فزال ذلك الخفاء بتعريف الطرفين وفي التصورات
استحقاقهم بعضهم هو الاسم فان الشيء الواضح قد يكون ملتبسا
بغيره وليس بعض جزئياته او خواصه واعراضه الواضحة عاريا
عن الالتباس ليميز ويخلص ويدرك ذلك الشيء عن الالتباس فالحاجة
الى التعريف في التصديق بقوله واذا لم يفد البال اولم يفهم اللفظ
الدال عليها وفي التصور بقولهم اسم او علامة اولي وارشاد البال الى
تصوره الخ اشارة الى جهل الملازمة المذكورة وحاصله بديهي بانه
لا شان في التصورات يعلم بديهي بعض بداهة لكان الفهم
العامة من البديهيات التصورية لذواتها كان للاولى الاشياء
ان يكون بديهية بعض بداهة هي الاشياء العامة وليس
تلك بديهية بعض البديهيات المطلقة هي قولنا
لزم من ان شيئا العامة من البديهيات لم يكن في التصورات
مفهوم بديهي وليس تقرير الدليل بما مر من الاقتران ايضا
بان يقال هذه الاشياء العامة اعم معلومات التصورية وكل
اعم اجلي مما هو اخص منه فهذه الاشياء اجلي من غيرها من
خاصة وفي التصورات مفهوم بديهي ضرورة انتهاء الدور

كان فهذه الاشياء ان كانت من البديهيات ظهر المطلوب
وان لم تكن فهي اما بسيطة او مشتقة الصدر وعلى التقديرين
يثبت المطلوب من غير حاجة الى التصورات السابقة وقد ثبت
انها كذلك فالمطلوب لا يقال لم يجز ان يكون بعض هذه الاشياء
نظرية يكتسب من بعض الضروريات فيكون هذا الشيء
مكتسبا وبديهيا جميعا وهذا باطل فلو كان بعضها هذا
كان الجمع بينهما ايضا جائزا ان يعرف بعضها بعضا قال
المحقق الاعلم الذي هذا المطلب اولا لانه مذكورة في بعض
والشيخ احال عليه ما في تلك الاشارة من الدقائق
الظاهرة المستطرفة فيها ومن اراد الاطلاع عليها فليرجع اليها
هذا ليس بشيء لما ثبت انه مما يحتاج على
المخالفين عامة اراد ان يشير الى اثباته على القائل بالبسيطة
خاصة فقال ولهذا اي ولان تلك الاشياء عامة بديهية
مضمرة لذواتها لكن ان لوحظ شيء منها بتوقيف حقيقي
محصلا لصورة غير حاصلة والا لزم الدور او بتوقيف شيء
عالم يعرف منه بل به او هو احق على سبيل سائغ
احلوذ اللازم فيكون الامر بين ما كاستوف وذلك

لان كل ما يذكر

ان كل ما يذكر في توقيف شيء منها اما ان يكون مرادفا له او
يكون مساويا او اخص منه او لازما منها ولا سبيل الى البينة
وذكر امرا من هذه الاقسام الثلاثة الاخيرة لا يفيد المطلوب
اذ الاخص مستلزم للتوقيف بالمساوي او الاخفى بالظهور
وقد اشار الشيخ على سبيل التمثيل بتوقيف مشهور بن فاميهم
مستلزما له احد محذورين وبين توجيه لكن لا يستقيم الا الوجه الاخير
فاذا لزم من التوقيف الاول محذور اخر ومن التوقيف الثاني
المحذور الاول من هذه المحذورات لزم المحذور الاول من التوقيف الاول
لا هو المشهور اشارة الى ضعف ما قيل في بيانه من ان الفاعل
هو الموجود المؤثر والمنفعل هو الوجود المتأثر فيتوقف معرفتها على
معرفة الموجود ان اللون اخذ في التعريف وهو مرادف للوجود
فانا لا نسلم في الاول ان الفاعل هو الموجود المؤثر والمنفعل هو الوجود
والمؤثر بل غايته ان يسلم انهما لا يكونان الا موجودين ولا نسلم
ان اثنينية اخذ اللون في التعريف بل نقول الوجود
من غير اخذ اللون فيه ونسلم فالمأخوذ في التعريف كون
خاص البتي وهو كون الشيء على صفة والموقوف هو على الكون
ولا يلزم الدور الا اذا كان المطلوب ذاتيا للخاص والخاص مقصور

ن يكون فاعلا او منفعلا فذكر انه مع كال فطرية وجوده وجبت
لم يتخيل ذلك الا لقياس اي بدليل واحد هو قياس اقتراني
ته على ان المعرف لا يخلو اما ان يكون من الواحد او لا يفيد البديهة
كيف يكون حال من عقيدته ان يعرف الشيء انه هو بعينه الموجود
بصفة رجع الى بيان ان الشيء يجب وجوب ذاته اما فاعلا او منفعلا
حين تثبت وجوده بتلك الصفة ذلك الشيء الظاهر وقوله يخرج صفة
بعد صفة اوجبه حالة بعينها ان من يخفى عليه الشيء الظاهر حتى اراد
ان يعرفه بشيء آخر فانا لا ولى ان يخفى عليه ذلك الحكم مع كال
حتى ذكر تعريفه بما هو اعرف به اللاحقي بالنسبة اليه وقطعا والعلل
الدليل المذكور هو ان يقال الموجود اما واجب الوجود او ممكن الوجود
والواجب في علل والممكن منفعل فالموجود اما فاعل او منفعل
اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فبيان ان الواجب لا بد ان ينتهي
اليه سلسلة الممكنات بسرعة دفعا للدور والتسلسل وهو انما
يتحقق بفاعليته لا قل لواحد من السلسلة والممكن بالنسبة الى
طرفاه وجوده وعدمه بالنسبة الى ذاته لا بد ان ينتهي ارسل فاعل
يرجح احد طرفيه على الآخر كما سيأتي فيكون منفعلا وهو المراد
قيل على الصغرى لم لا يجوز ان لا يكون الموجود واجبا ولا ممكنا بل غير

عليه وهذا هما ممنوعان في صورة النزاع فلا يجوز ان يعرف
الفاعل والمنفعل لا بد من يعرف انه شيء او امر او الذي الخ
وبعد ذلك ما يراد في المعرف في الدور لانه لم يعرف بعد
سلمنا ذلك ان الكلام على تقدير ان يكون معرف له بديهة
او هو الموجود كما جعله صاحب التعريف على ما يدل عليه تعريفه بحقيقة
الموجود الخ كما ذكره شارحا وغيره ليس مرادا فان هذا مما
ان يكون مسلما وبيانا وذكر احد المتساويين في تعريف الآخر
يوجب الدور وهو ظاهر فلا يكون المعرف في التعريف بمعنى
هو الشيء كما يدل عليه قول الشيء هو الذي يصح الخ بل فيه
ولهذا يعلم ان من المحذورين معا كما سيصح ومن بداهة علم ان
المتعريفين ليسا لمفهوم واحد فيجب فيهما للموجود كما هو مستهر
ليس على ما ينبغي . وبهذا ان كان وبديهي في الوجود
فاعل او منفعلا ان ثبت وجب اشارة الى ما ثبت في ثورة
وجوده بكا سيظهر فالفاعل والمنفعل احق من يوجد فيهما
الاول ان الفاعل والمنفعل من قسم الموجود فهما اخص
منه والاخص احق من الاعم والثاني ان جمهور الناس حتى الزنا
والصبيان يعرفون حقيقة الموجود ولا يعرفون قطعا انه

ان يكون على

اعتبار فان اراد به موجود ما موجود المطلق وعلى الاول
يجوز ان يكون واجبا اكثر غير واجب الذى ينتهى اليه سلسلة
لا يكون فاعلا ولا منفعلا فمن الامر باعتبار ما يصدق به الى
علة واجب بالذات المعتبر فيكون محل منفعل غاية ان ما
اطلق عليه محل عند اما ان يطلق حال ان يطلق بدون
والدليل مبنى على ترجيح ... وسيذكر ورد موضعه ان
الثانى ويلزم ... يراد بالنفس ... مناسبة المحل ... الامر
بالامر الخارجى فان الخارجى ملا وجب ان يكون فى محل او منفعلا
لما ذكرنا انفا وجب ان يكون المذهبى ... ما ذكر كما فى
مطلق الوجود والفاء حصوص الخارجية فى حكم فوجب ان يكون
الموجود المطلق انتهى كذلك فتدبر ولذلك قول سيد
قال ابى ومثل التوقف للاول اذا توقف فى استلزام ... على
على سبيل منع الخلو فان اللازم منه هو المحذور ان ... فيه
فان يصح الاشارة الى استلزام المحذور الثانى وقوله واما
يوقف الصحة على آخر الكلام اشارة الى استلزام المحذور الاول
من وجهين الاول من جهة ان الصحة واجزء فيه ويلزم من
هذه الجهة ... التعبير توقف الشئ على نفسه التوقف

على الصحة واجزء متوقفين على الشئ أثبت رجوعه ... توقف الصحة
الى قوله لا يوقف ... وهو الصحة واجزء لا يوقف ذلك الامر
... الشئ وانما قال كل احزاء ست لان اسم الشئ لا يعتبر معنى الامر
عليه فى بعض هذه ... على الاول قال يقبل مفهوم الشئ ... ليس ... جملة
... علم لا يجوز ان يكون الصحة واجزء ... معناها ... او ... ان يكون كل الصحة واجزء
من غير توقف على موقوف الشئ ... نقوض الكل على احد ... ان
يجعل الشئ ظرفا ... وحقيقة والتوقف المذكور ... حقيقا
... على ان لا شك ان الصحة واجزء اخفى من الشئ فلا يجوز
ان يكون الشئ منتهيا ... على ذلك التقدير ضرورة ... منع كون
... سيد ابى اخفى من النظر و ... التوقف المحقق اذا كان موقوفا
على الشئ ... فيه من امور حسية ومن آخر هو فضله وحس
المذكور ... ع من المعرف فلا يصح ... هنا اما ان يكون اخفى من
الشئ او لا يكون وعلى الثانى فهذا ... ف ... فى حكم المرادف
اذ لا سبيل الى الماهية والمباينة واما ما كان فقد حصل المطلوب
وهى الاول فلا حاجة ... ان يكون ... بديهيا متصورا لذاته لكونه اخفى
... من شئ واما منع كون البديهى اخفى من النظرى فمبنى على ... سبب
من حبس وفضل آخر ان ... الى غير نهاية فتأمل فيه ... ثانيا

من حيث ان استثنى فيه من جنس و مستقل مرتين و تمام الكلام
ما لم يرد و المصرح يتوقف على المصرح و يتوقف عليه و ان فرقه
لان محمد ان الاول المحسن و ليه ساعة و ما بالحقيقة فانت
على قوله في حد الشيء و قوله ثم رجعا ان ابا و قوله على ان ضمير
استثناء ما سبق من ان استثنى احد يمين في نفسه حيث
ان قوله نفعه ما دعاه ما ظاهر لمن له خبرة بعلم الاستثناء
مع ان ذلك ينافي ما ذكره من ان حقيقة الشيء ما هو حق من حيث هو
و هو موجود في نفسه و ان لم يكن حقه و ليس ذلك حقه و حال
ما فان قلت احد معنيين في افاده ذلك معنى ما في ضمير
المكرر عند ذكر آخر قلت دلالة الوضع الدور مقدم و الثاني
لرفع الدور المصرح ظاهر و ايضا يمكن ان يكون مراد من الاول
التنبيه بتوقف معرفة المجرور عليها و من الثاني التنبيه بتوقف
الشيء عليه فان قلت ما وجه العلاوة في قوله على ان ضمير
قلت ظاهر انه لا يمكن ان يوصف شيء من الاشياء بما يتوقف
وصف وقوعه كان مظنة ان يقال فما يقول في حق من يوقعه
بالتين متغايرتين ذاتا بحسب ما فاجاب بقوله و ما نوقع
نفسه في اضطراب طائفي هذه استوحيت من العناد و ذاتا

يامر يمكن

يمكن ان يكون مراده الاشعار بها عنها بوجه ما و يمكن ان يكون
و يكون ان يقول ان معنى الموجود معنى شيء الخ يريد بيان
فوله موجود و شيء معنيان متغايران نفوذ ما معينا
جملة ما فيه من تجريد مصدر و ذكر قبل الاستدلال على ان الموجود من
توصيف الموجود و المثبت و المحصل و بديهيتها و من احوال الشيء
و هو على حيي آخر غير المعنى الذي هو مصدر لذا و عدم الوجود
و تسميته ذلك المعنى بالوجود و الخاص و اطلاق لفظ الوجود غير بيان
سبب الاطلاق ثم رجع و شرع في الاستدلال على الحكم و قوله
بدل في الموصفين على صيغة المجهول و لا غير فيه بل هو مستند الى
الوصف و قوله في اللغات متعلق بدل و قوله هو في الموصفين
رجع الى الاول و بها رجع الى الحقيقة و ليس في قوله فان كل
امر حقيقة ان ذلك المعنى هو حقيقة كل امر و قوله ذلك هو الذي
اشارة الى المعنى الآخر و قوله و كانه ما عليه ان كان الشيء كان
عليه هو الحقيقة - يكون الخ ففي الشيء اسم كان و كلمة ما يدل
منه و قوله يكون الوجود الخاص الشيء خبر كان و ان يقال الاربط
لهذه الامور بالحكم المذكور فوقع الفاصلة بينه و بين دليله بالاجنبي فلت
ذكر هذه الامور يؤكد الحكم المذكور و يقرره فانه ما ذكر في الوصف

من ... لفظ الكلمة ... وهو معنى استقل عم ان الوجود ... فيه
للماهيات دون ... واستقل وكان الوجود واستقل قد يكون على معنى
واحد هو لفظ وذلك يوهم ... ذلك ... وهو ... في علم هذا ... في
ذلك التوهم بان هذه الدلالة ... تطلق ... وبا ... على
معنى آخر والكلام في ... على معنى ... لمعنى ...
لمعنى ذلك ... الحكم والقول ... وقوله ... شارة
ان ان اطلاق الوجود على ... معنى ... وهذه ...

وهذا المعنى كيف ان يكون حقيقة كل امر وهيئة موجودة وقد
اخوذ ذلك للامر او غيره بان يكون من ... حقيقي معقد ... لا
الامور ليطلق على كل منها لفظ وجود وهو ... الا
اللفظ وان يكون هو ... الوجود الحقيقي الذي هو عين حقيقة ... حقيقة
القائم بذاتها ويؤيده قولهم ربي سبحانه الوجود ... (قول)
بعد ذلك غير الوجود الذي يراد اثباته والقول بانه حقيقة
الاشياء بناء على ان الماهيات انما تصير حقيقة باعتبار ... اليها
الى الوجود الوجود الذي يصير به الماهيات حقائق هو الحقيقة
حقيقتها ولهذا يسمى عندهم بتحقق بحقيقة الحقائق ولهذا سبب
لهذا ذهب اهل التحقيق الى انه قد يلزم ان يكون لاطلاق الوجود على

حقيقة ...

حقيقة الوجود معنى ... فلا بعد في ذلك حتى ان الشيخ ... حرصا
في ... تحقيقها ... الحقائق الحقيقية لا تقتضي من الاطلاقات
اللغوية بل من ... وان ... يدل على ان ذلك ... بهذا
... ومقصوده ... ومنع ... الاطلاق ... لعدم اطلاق لفظ
الوجود ... ان ذلك ... في اللغة على ... يكون
... بينه ... وبينه فيكون ذلك الاطلاق
حقيقة عرفية تقدم ... على ان الموجود ... احد الامرين
معين للزمن المصدري ويسمى الوجود ... الذي يراد في الباحث
وبهذا المعنى لا تحقق له ... في نفس الامر ... تحقق ... له
... ارادة ... وجود الاشراقي الى ماهية ليس ... بهذا المعنى
لطرفي العدم والاطلاق والثاني ... عبارة ... منع ... العدم
والاطلاق وهو الوجود الحقيقي وعين حقيقة واجب الوجود ... الوجود
موضوع ذلك المفهوم المشترع ... في الحقيقة نوع من العلاقة
كالمشتبه ... والملزوم او موضوع للحقيقة التي لا يدركها بالوجه
وهذا ... من وجه من وجوهها فقد اطلاق ... بعضهم ... فيه خلاف
اخر ... وبعده ... الغزالي الاشاعري وجنبه ... صرح به في كتاب
تهافت ... وافضل المحققين كما صرح به في شرح الاشارات ... في

الاول وسيأتي زيادة كلام في هذا المقام في بحث موضوعية الحكم
ورجوع وقوف الخ شيخنا في رسالته على الحكم المذكور وستأتي
في دليل الثالثة بما يدل لمشهور في اثبات حكم الخاص الموجود
بالشافي وهو مغايرة حقيقة كل شيء لما صدق عليه مفهوم الوجود
على ما لم يقوم بك واقلت ربما لم على ما لم الذي يقوم به
قلت ان حقيقة كل شيء هي الخاصة به الموجود بالشافي وكل
عين حقيقة شيء لكان حمل عليه غير مفيد حمل كل حقيقة عليه
كما اذا قلنا حقيقة البياض شيء حقيقة البياض حق وحقيقة كل
حسن الملاح غير معدود وتالي باطل فالمقدم مثله فحصة ب
موجودة في الخارج اذ في الذين مختلف من غير تقييد كما يعتقد
بالضرورة بل فذ يكون محمولا على زيد وعمرو فيقال زيد
يدل على مغايرة الموجود على ماهية الوجود لان نقول مذكر
مغايرة الموجود الخاص ذو الوجود من قبيل المشتق استعارة
من علاقة ابداء والارادة مشتق لا جرى في حكم المذكور ان
يقال وهو مفهوم موجود عين مفهوم الشيء لكان حمل شيء
على حقيقة الشيء مفيد الحمل موجود عليه وليس كذلك فان قولنا
حقيقة البياض موجودة وقولنا الحمل معقول غير مفيد ولكن من

صفحة مخروم

حقيقة الجوهر مستند الى جزء كلي وقد مر ان قولك
ان حقيقة كذا شيء لا يفيد الا الاستغال الاول
على زيادة حصة حيث سبب في الثاني واستلزام الاول للثاني
دون العكس وقد مر ان بيني ها استناد من بعض الاول
او من القياس وقد مر ما قلت على سبيل التنبيه والا فان قلت
حقيقة شيء الخ دفع سؤال لورد على الدليل بقوله الثاني بل على
مقدمتين وهو انا لا نسلم ان قولنا حقيقة وكذا شيء مفيد مع
وكذا حقيقة وكذا حقيقة البياض بل هما مفيدان في قولنا حقيقة
الشيء شيء آخر وقولنا حقيقة الحقيقة حقيقة ب شيء آخر وقولنا حقيقة
حقيقة ب حقيقة اعرفي فاجاب بان ما ذكرانا بقيد ويقيد السبب
في اعرفي رشيق يدل عليه اقتران قول الخصم بآخر الخ فاقض
به وهو انه اي ان آخر محض عرض وعرض لا يدرك الا شيء
آخر اي الآخر وهو ب فانا نعرفي الاول بقيد اي ب وفي الثاني
وفي رشيق بلسنا ولا بد الا تعالى قال القرآن الذي آتى عليه لم يعد
يحتمل ان يكون الضمير في قوله راجع الى ب والمراد بشيء الآخر
هنا وح يكون الآخر في الموضعين بقيد الخ ولكن الاول اولى كما
يخفى ومن عليه القول انا آخر في الجواب في الحقيقة بل هو شيء فقط

مخالف له

داخل

بخلاف ما لم يقصد به ذلك

بل شيء المقيد وليس لجزء فرد بعد الخروج عن الدليل فرع عليه
وقال لا شيء يراد به هذا المعنى اي المعنى الذي كان جزءا من حقيقة
ما استثنيا عنه معقود كالمعدوم موجود لكنه لا يوجد معنى موجود كما يجب
وان يقال ان استثنى لا اشارة الى ما يجب
ان المتكلمين المنكرين للوجود هم الذين يقولون ان المعدومات معدومات

مجردا عن الوجود من ان استثنى قد يكون معدوما مطلقا ومع
هذا يصح ان يخبر عنه ويعلم وذلك كالمعدومات الخارجة فانها
عندهم معدومة مطلقا لا تتصف بالوجود عندهم في حال ويصح
ان يحكم عليها بان احكام الثبوتية واقعة بها او سيقع او كانت
مجاورة في ذلك كما ان المحكوم عليه بتلك الاحكام سيقع الثبوت
في الجملة دون الوجود وهو حاصل فيها وان كان منفكا عن
صفة الوجود واني البطلة ليلا يرد قد حاصل فيها في الوقت
الذي من لزوم معنى الشيء الموجود واني اذهب الى هذا يكون
الشيء الخارج معنى الموجود فقوله ولان لا يقال معطوف على قوله
في استثنى يراد به هذا المعنى ويحتمل عطفه على قوله سابقا انه من بين
ان لكل شيء الخ اي ورجح فنقول ان ما يقال الخ وقوله
مع هذا متعلق بقوله يقال ومعنى قول ان الشيء الخ ويحتمل

ان يكون بقول

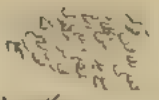

ان يكون معقول مثل من قولك مع هذا اي يقال مع ان الشيء
هو الذي يخبر عنه ان استثنى قد يكون معدوما على الاطلاق وقوله
وان يجاب بي غير المعدوم في الاعيان فقط سواء كان معدوما
في الاذهان فقط او في الاعيان والاذهان معا كان باطلا
وهذا صحيح لسبق هو المذهب المذكور والذي ذكر اسبق الاول
على سبيل الاستظهار وان لم يكمل المذهب ويكمل ان يكون غرض
الشيخ بعد ان فرغ من بيان الانواع عن احكام الموجود ذكر احوال المعدوم
واحكامه لان ان اجرى الكلام على وجه يستفاد منه بطلان المذهب
المذكور وحيث بذا اشكال وهو انه لو لم يكن المعدوم شيئا
اشارة الى الدعوى بانها ان نفي الخبر عنه ونفي العلم وقوله الا
انه اليه اشارة الى ان المقصود ليس نفي العلم عنه بالكلية
بل مرد نفي العلم بالمعدوم على وجه يكون صورة في الذهن
ليشار الى شيء خارج عما في الذهن بعضهم اكان او معدوما
فان لكل امر من الامور في الذهن خارج عما في الذهن بعبر مطابقة
او عدم مطابقة ومعنى الاشارة اليه اقتضاء مطابقة تلك
الصورة او المراد بالخارج الخارج عن المفهوم ما لصدق
عليه وهو الافراد ومعنى الاشارة اليه الدلالة عليه والاحاطة

بقوله لا يقبل الجبر

آخر لاحه

ثانيا

حكم

حد عن المعدوم مطلق معدوم الخبر واعم وقد تقدم ان كل خبر عنه
ما يكذب وح لا يرد ايس ان كان هذا القول قضية معدولة
حكم فيها على المعدوم بعدم الخبر عنه وليس كذلك بل هو نقيضة
سالبة وهي لا من المعدولة فصدقها لا يستلزم صدق معدولة
واليه اشار بقوله والمعدوم مطلق لا خبر عنه الخ ثم ما
كان هذا الجواب جديرا اذ التحقيق هو عدم الاخبار عنه مطلق
فرمان الدليس فيه اشعار الى جواب ثم انه قد اورد عليه
بانه ليس فقد جعل لا وجود موضوعه وهو في مذهبي من
لا اخبر عن المعدوم اطلق ما يلزم ان يكون عنه خبر وكان معنى
انه يكون من الموجود في نفس الامر في حقيقة كل معدوم اذ كذلك
ما دام معدوما مطلقا ولا اخبار عنه بهذا وجه يكون مستحيلا على حنف
منافاة وعما قررنا ظهر دفع ما اورده بعض المحققين من انه لا
فرق بين الايجاب والسلب في امتناع الاخبار بهما عن المعدوم
المطلق اذ الفرق مبني في ان صدق الايجاب هل في كون الموضوع
معدوما مطلقا بخلاف السلب والكلام في نفس الامر صادق
كان اولا فلا فائدة في التفصيل مبني ووجه الدفع ان ليس
في العبارة شيء من الدلالة على صحة الحكم بالسلب بل اشارة الولا

الى امتناع الاخبار بالايجاب ثم نبه على ان الذي يزال من
الاخبار هو السلب ليس بحقيقة عن المعدوم مطلق على ما عرفت
وكيف يرد المعدوم شيء اشارة الى الدليس المنقض للايجاب
وامرا او صفه ... موجود للمعدوم المحمول كما وكره بعض المحققين
ان صدق مشتق فيه يقتضي قيام المبدء وشيء للموضوع كما في
زيد عالم ونحو ذلك مستلزم لوجود مبدء من المشتقات كلها والحكم بثبوت
للموضوع تكليف مستغنى عنه بل قد لا يخطر ذلك بال حكم ولا
وكم تحكم الفلسفة على قولنا الفرق بين الموجود والحاصل بان
الحاصل والثبوت اعم من الوجود وان كان خلاف ما عرفوه
اعرب عنه بقوله بل نقول ورد استحالا على فهم حتى لا يبقى لمغرور
على قوله فان ما لا يكون موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا لشيء
اذ يدل على ان الحمل والاتصاف في ظرف يكون مسندا اليه موجود
محمول والصفة في ذلك الظرف وليس كذلك فان قولنا الجسم
متناه او منقطع في الخارج صادق مع عدم اتصاف المتناهي والانقطاع
بل عدم المتناهي والمنقطع ... فيه وكذا الحال في زيد على اوحال
او غير ذلك من المحولات العدمية نعم الحمل والاتصاف في ظرف
ليستدعي وجود الموضوع والموصوف فيه ضرورة ان ثبوت الشيء

لغيره في طرف سيدعي ثبوت ذلك الغير في ذلك الطرف لا يجب
كون ذلك الموضوع في الخارج موجودا اصلا فضلا عن ان يكون موجودا في الخارج مستلزما
وجود ذلك الغير فيه بل يكفي ان يكون ذلك الموضوع مما من شأنه ان يوجد في الخارج
بحيث لو لوحظ مقترنا بالوجود لكان موجودا فيه بالفعل فقولنا زيد ابيض يدل على ان
زيدا موجود في الخارج بالفعل لانه لو لوحظ زيد مع البياض لكان موجودا بالفعل
وكذا قولنا زيد ابيض بالقوة يدل على ان زيدا من شأنه ان يوجد في الخارج بحيث
لو لوحظ مقترنا بالوجود لكان موجودا بالفعل فقولنا زيد ابيض بالقوة
صادق مع ان زيدا ليس بموجود في الخارج اصلا فضلا عن ان يكون موجودا فيه
فان قيل الاتصاف في الخارج يستلزم وجود الصفة فيه فلو اقتضى اتصاف زيد بالبياض
وجوده في الخارج لاقتضى وجود البياض فيه وهو محال قلنا
ان جعل ظرف الاتصاف ظرف وجود الصفة فالاتصاف لا يستلزم وجود الصفة
في الخارج ولو فرضنا وجوده فيه كان مستلزما لوجود الموصوف فيه
فيه لكن الكلام فيه لان جعل ظرف الاتصاف نفس الموصوف ممنوع لان الاتصاف
في الخارج بهذا المعنى يستدعي وجود الموصوف فيه دون وجود
الصفة لان الاتصاف اعم من ان يكون بالقيام الصفة في
الموصوف او بعروض الموصوف في الخارج وجود
بحيث لو لوحظ مقترنا صح ان ينتزع منه ذلك كما في مثل الاعلا
الاتصاف الجسم

بالبياض وكذا الجسم ابيض ومثال الثاني اتصاف زيد بالعمى
وذلك ان هذا العمى يستلزم وجود موصوف في ظرف الاتصاف
وهو زيد ولا يستلزم ثبوت العمى في الخارج بحيث ينتزع منه اتصاف
زيد بالعمى لجواز ان يكون زيد في الخارج بحيث لو لوحظ مقترنا بالوجود
لكان موجودا ولا يكون في الخارج بحيث ينتزع منه اتصافه بالعمى
وهذا بخلاف الاتصاف بالبياض فانه يستلزم ثبوت البياض في الخارج
بحيث لو لوحظ مقترنا بالوجود لكان موجودا وبهذا يظهر الجواب عن قول الشيخ ان ما لا يكون موجودا في نفسه
لا يمكن ان يكون موجودا لشيء او موصوفا بالمعدوم المطلق
لا يخبر عنه لا يخبر وحاصل الكلام ان المعدوم المطلق لا يخبر عنه
لان الوصف يخبر عنه ان كان موجودا منتسبا بوجود ما الى الوجود
كان الموصوف موجودا بالاولى وان كان معدوما مطلقا لم يمكن
ان يخبر عنه لان ما لا تحقق له اصلا لا يمكن انتسابه الى شيء ولا يلزم
من هذا الكلام الا استدعاء الاتصاف في ظرف وجود الصفة في
الجملة وان لم يكن في ظرف الاتصاف لا وجودا فيه ولا وجود ما
ان ما لا يكون في نفسه موجودا لما امتنع ان يوصف بشيء لا يستدعي ثبوت ذلك
الامر بالذات في ظرف الاتصاف وثبوت ذلك الشيء فيه

في بحلة وان كان بالعرض كالعرض فان قيل يرد على الوجه الاول
انه يشكل بمثل قولنا زيد في الدار دخل فيه الوجود لان من
ليس له عين وجود في الخارج وعلى وجهين ان قلت شرط المستثنى
سيدعي ثبوت المثبت له لزم من اجل من استدرك انه ثبوت
المثبت له يكون حتى منه تكليف لمستدرك به اعلم ان قولك العرض
ان ثبوت الشيء لنفسه يستدرج ثبوت شيء في المبدأ العرضية وح
فلا اشكال فاندفع الاول و ما الثاني في جوابه تقدم في
انه يجوز ان ينبه على الشيء بما هو اخفى منه في الحس لكن
صارت العلة ما اعتبرناه فاظهر منه ولعل وقع فيه من بالعجلة
وتمام تحقيق الكلام في هذا المرام ليطلب من محله حتى يتبين
وقوله وبهذا كله اي ما ذكرنا من قوله هو شيء بصفة عن المعدوم و
قد كان مقابل هذا وقوله وكان وجود الصفة كلا باطل
واذا تقرر ان لنا علما بالمعدوم اي على الوجه المذكور وهو انه مشعور
في النفس فقط فلا نعني بالمعنى بالعلم الا ذلك فلا علم غيره وبين
وبين معين حيث قلنا ان للمعنى اذا كان حكم المعدوم يظهر
في المعدوم وحاصله ان نعلم بالمعدوم على الجهتين اما تصوره
بصدق والتصور اما تصور بنفس مفهوم المعدوم فقط اي من غير
اشارة الى خارج

استدراك على ما ذكر عاقل الدين اوضح للاشارة الى العلوم
المطلق اما معلوم بالوجه الاول والثاني او الثالث والثاني
والثالث هي المعنيان للاول اما الثاني فلان المعنى هو العلم من
من التصور او الاعتقاد بقي اذا الحاصل في النفس فقط ولم
يتعرض فيه الى الخارج وقد عرفت معنى الاشارة اليه وهو الاخبار
مطابقة للصدق ومطابقة اي اذا كان معلوما بالقسم الاول
من العلم كان المعلوم للصدق ومطابقة اي اذا كان معلوما
بالقسم الاول من العلم كان العلوم نفس ما في النفس فقط
ان لم يكن مقصورا على الوجه الثاني والمعدوم المطلق كذلك
فلا يكون مقصورا بهذا الوجه اما انه يتحصل في النفس فلكونه معلوما
بهذا المعنى والعلم بالشيء يقتضي وجوده في الذهن واما انه
لا يشير الى خارج فلانه لو كان كذلك لكان معدوما مطلقا بل
ثابتا بوجه ما فظهر انه مقصور بالوجود المطلق في نفس الامر
بالعدم المطلق بحض احتراز الذهن والى هذا اشار المحقق الطوسي
في تجريده حيث قال ويتعلق لكن لا بعين ولا بقبل اي قد
يتعلق الوجود المطلق والعدم المطلق بعين ولا بقبح في اقتضائهما
فانا اذا قلنا هل معدوم مطلق يشمل الحكم عليه فان وافت لوضوح في

هذه القضية تكون موجبة بالعدم المطلق لكونه عزل
مطلق لانه متصور موجود في الذهن لكن جزء
ج في قضايا اذا المعتبر في مقابل ان ناكمة المتقابلين في
محل واحد فسيتحقق اما في مفهوم محل هنا في نفس الامر وهنا
ليس كذلك فان الفرض ذات الموضوع، او نحو من الوجود
في نفس الامر فيكفي الفرض بالعدم وليس كسب نفس الامر
وهو معقول وهذا ليس من اجتماع المتقابلين في الشيء ومن
يراد بالخارج ما يكافي به ما هو معلوم من الارادة، له مشاركة
اليه اي ذهنا كما سبق وليس معنى استدراج ان مواضيع في
العقل والمحكوم عليه ليس الا مفهوم المعدوم وذلك معلوم
ان احدى مقدمتي حضورية معلومة مع قطع النظر عما كان في
به من الافراد وهو بهذا الاعتبار موصوف بصفة، ثم غيره انه
موجود خاص وعلى من الحيثيات والثاني اي وجود فرده وبهذا
لا عند ليلتب عدم الحكم والحقيقة سبب صحة الحكم عن الفرد
وان شك ان فرد المعدوم المطلق ليس له وجود اصلا فيصدق
سلب الحكم عنه فتامل جدا واما ثالث فلان المصدق الواقع
بين المتصور من جزئيات الخ بمعنى وذلك اذا اريد بمعنى

المصدق

المصدق بها وانه جائز في هذا المعلوم اي في ذات هذا المعلوم المصدق
وقوع النسبة معقولة اي لهذا المعدوم المصدق في الخارج هو مطابقة
مصداقه معنى ان لهذا المعدوم المصدق في حد ذاته مع قطع
النظر عن الخارج لكن وقوع النسبة الى نفس الامر والنظر
به وعدمه والمراد بالمصدق او مصدق او مصدق هذا المعلوم
يمكن ان يحمل على المعدوم والمراد وقوع النسبة الى الخارج لكن سياتي
من ان مدار الخارج هو الصدق والكذب احتمال عقلي والمراد
ان صحة المصدقية والامكان هو جواز كون وقوع النسبة لهذا المعلوم

في الخارج في هذا المعدوم والمراد بالمصدق المصدق
به او المراد وقت وقوع النسبة او ادراك وقوع النسبة
في اي وقت عدم مطلقا فالنسبة ليست بل والخارج ايضا فلا يتعلق
به مصدق فما معلوم عزه اي متقرر ان لا متصور في المعدوم
مطلق عزا في النفس لفظ وهو المطلق احتمال آخر اشرنا اليه
سبق وهو ان يكون عرض لشيء تقي العلم المصدق فقط واجاب
المصدقي من غير تعقيل فيه ويكون المراد بحصول العلمي في النفس
فقط حصول من غير مقارنة الحكم معه وذلك الفارق هي المقصودة
بالاشارة الى الخارج وقد عرفت ما فيه وعند القوم
الذين يرون هذا الرأي الخ قد عرفت ان قوما من متكلمين يقو

ن شئ قد يكون معدوما مطلقا ويصح ان يخبر عنه ونعلم
على انه وان لم يكن موجودا حاصلا ثابتا في الخارج فهو منفي
على الوجود وبه اندفع ما من ان يثبوت كاف في صحة ذلك
واستيخ ل ابطل ما يوهم ارادة ان ينشر د البطلان ما يوهم
عليه الى ان قال وقد يقال في ذلك ان الاول فاسد لان يقول
وعند القوم الذين يرون هذا الراي وهو ان المعدوم مطلق
يصح ان يخبر عنه ويعلم ان في جملة ما يصح ان يكون عنه وهو
الاستحالة لها في المعدوم اي لا يثبوت لها منفكا عن صفة وجود
معنى ان المعدومات الممتنعة الوجود فانها عندهم ليست ثابتة
في الخارج اصلا بل منفية محضة بخلاف المعدومات الممكنة ان
اراد ان يقف على ذلك فليرجع الى ان قيام الوحدة حيث
قالوا المعدوم الممكن شئ وثابت على معنى ان له حقيقة يجوز تقررها
في الخارج منفكة عن الوجود والمعدوم المطلق ويسمى بالمنفي
ليس بشئ فان الثبوت مقابل للنفي اعم من الوجود والعدم
من النفي وليس بين اثبات ونفي واسطة وبين الوجود
والعدم واسطة ويسمى بالحال فظهر بهذا الكلام ان المعدوم
المنفي عندهم ليست بشئ اصلا فاذكر من البطلان البدي
فيها واما الثاني فان اشار اليه بقوله وان وقع اولئك القوم في

الغرور

وقعوا فيه من اللازم والنقض بسبب جهلهم بان الاخبار الى
ويحتمل ان يكون المراد بهذا الراي رايهم في ان الشيئية يفارق
الوجود فقوله بهذا اشارة الى المنفي في قوله في سبق ولا يفارق
لزوم معنى الموجود اياه ويكون غرض الشيخ بهذا البطلان
ما استند لوا به على هذا الراي حيث قالوا في اثبات ذلك مثل
مثل ما قال الحكماء في اثبات الوجود الذهني وهو ان الكلي الطبيعي
بدور ثبوته على الرؤس موجود في الخارج ومعنى ان يجاب هو الحكم
بثبوت امر لآخر وثبوت شئ لشئ فرع ثبوت المثبت له فاذا
قيل لمثبت له ثبوت والمعدوم ثابت وهذا الثبوت
ليس هو الوجود في الذهن لامتناع القول بالوجود الذهني
فهو ثبوت في الخارج معرى عن صفة الوجود والحظ فان الشيخ
الصقل اولا في سبق ما يلزم من ذلك الدليل وهو الى الشئ
يكون معدوما مطلقا معنى ان لا يكون موجودا اصلا ومع هذا
يصح ان يخبر عنه ويعلم واشار ثانيا الى رد ذلك الدليل بالنقض
بالمعدوم الممتنع فان الدليل جار فيه فيصح ان يقال شئ شئ عندهم
بقوله وعند القوم الذين يرون الخ وما الحق لقوله وان وقع اولئك
الخ لكن الاول اقرب والصواب بسبب جهلهم بان الاخبار

اى ممكن مع كفى فى سبب تكونه بين المعدوم مطلقا اى ليس
ثبوت صلا يصح ان يخبر عنه ويعلم جميعهم بين الاول ان الاخبار
عن معنى مستقبل وجود ذلك معنى فى الذهن وبناء على
الاخبار عن نسبة بين امرين وحمل على مثال جزئيان
موضوعه معدوما فى الحال موجودا فى مستقبل وقام عينه
فى ماضى ليتطبق الامرين فى كل جزء وتصحيح انك وقت القضية
الكذبية بكون اى توجد فقلت الموضوع وهو المقدر فى هو كون
وحملت الاول الذى هو فى النفس على الموضوع الذى هو عين
فى النفس فان فهم استثنى لا يتصور بدون تصور فى النفس
اعنى الامر الاول وبهذا اعلم ان بعد معنى الذى هو موضوع
يصح فى وقت مستقبل ان يوصف بوصف يحمل على الذى هو اول
اول وقولنا فى وقت مستقبل معقول بان الحمول معقول
فقوله معقول ايضا اى كما ان الموضوع معقول وقوله
ذات المعنى الآخر معقول فى وقت مستقبل بطريق
وقوله ان يوصف متعلق بقوله يصح وقوله اى ذلك المعنى
معقول الوجه بطريق الاضافة وظهر بهذا عن الاول الثانى
ايضا فى جزء فان العجز لا يتصور بدون المطابقة التى ذكرت وقد

ادرجه الشيخ

وقد ادرجه الشيخ فى قوله ويكون معنى الاخبار عنها ان لها
نسبة ما الى الاعيان فاقول بين الاولى ان مدلول الجزاء
الصدق والكذب احتمال عقلى بيان ذلك ان الكلام
اللفظى وكذا القضايا بنسبة قائمة بالنفس فان كان مدلول
النسبة النفسية لفظ فانت وان كان مع دلالة الاشعار
بان له متعلقا خارجيا فجزء مدلول الجزاء ولا وبالذات هى النسبة
النفسية وثانيا وبالعرض هى النسبة الخارجية على ما تقرر عندهم
من ان الفرق للشئ وجودا فى الاعيان ووجودا فى الاذهان
ووجودا فى العبارة ووجودا فى الكتابة فان الكتابة تدل
على العبارة والعبارة على ما فى الذهن وما فى الذهن على
ما فى العين بناء النظر الى الاول ووصف الكلام النفسى بانه
مدلول عليه اللفظى وبالنظر الى الثانى جعل الخبر محكوما فيه
بنسبة خارجية كما ذكر الشيخ حيث جعل معنى الاخبار
بها نسبة الى الاعيان فدل على ان مدلول الجزاء هو الاشعار
بان له متعلقا خارجيا والجزاء اعلام بذلك وبناء على ان
الصدق مدلول اللفظ والكذب احتمال عقلى بناء على
ان مدلوم اللفظ وما يحصل منه فى العقل لا يلزم ان يكون ثابتا

الذهنيات فهما لي رجحت وعلى هذا سقط الاشارة الى
الفائدة الثانية وهي ظهور ان الفرق والظهور
بالحقيقة هو عن الموجود في النفس وبالعرض عن موجود
الخارج اعلم انهم اختلفوا في ان معلوم بالذات هل هو الصورة
الذهنية او المعلوم الخارجي وقد عرفت ان مخترعة
حقيقة هو الصورة الذهنية والمعلوم الخارجي والخلاف
الذي سنفرغ على الخلاف الاول اذ لا شك ان مخترعة
بالحقيقة هو معلوم بالذات فمن قال بان المعلوم بالذات
هو الصورة الذهنية بناء على ان الى صل في الذهن بحصول
انما هو الصورة الذهنية وذو الصورة الخارجي فحينئذ
على ان صورة المطابقة او الغير المطابقة حاصلة فيه راجع
الى رجحان بناء على ان كثيرا ما يتصور الشيء لا لوجود له في
الخارج ومن قال بان مخترعة حقيقة هو الصورة الذهنية و
لا دخل للخارجي الا كونه بالعرض والية ذهب اكثر المحققين
كالشيخين ومن تبعهما ومن قال بان المعلوم بالذات
انما هو ذو الصورة بناء على ان الملتفت اليه بالذات
انما هو ذو الصورة والكاسب انما هو ذو الصورة وكذ

المكتسب بالذات

وكذا ما شاكله علامة الراوي وبعد شرح الحقق
قدس سره قال ان مخترعة حقيقة هو الخارجي ثم ان بعض
المحققين وهو صدر الدين وجعل النزاع لفظيا بانا شككنا ان
معلوم بالذات اي الماهية المعلومة من حيث هي هي بقطع
النظر عن الوجود الذهني فمن قال ان المعلوم بالذات
انما هو الصورة الذهنية اراد بالصورة الذهنية الماهية
من حيث هي هي وباطلاق الصورة عليها بشايع بينهم
وبقولون معلوم بالذات هو الخارجي مبني على ان العلوم قد
يكون متحققا في الخارج مثلا ومن قال ان المعلوم بالذات
هو الخارجي فاراد بالخارجي مقابل نفس الصورة
من حيث انها متشخصة بتشخيصات ذهنية اذ قد يتعلق
علم الشيخ في سبق ان السنبلة قد يكون معلوما من غير اشارة
الى الخارج فلا معلوم حينئذ غير نفس ما في الذهن ظهر ان المعلوم
بالذات هو ما في النفس لا ما في الخارج والا ما انفك تعلق
العلم عنه لامتناع تحقق ما بالعرض مدون ما بالذات فكم منهما
بطريق التفريع وقال والاخبار بالحقيقة عطفا على قوله مخترعة
عنه لابد اي قبيل ان الاخبار بالحقيقة عن الموجود في النفس

واختلافهم في تلك الفروع مذكور في الكتب المشهورة من
كلام والشيخ اشار الى امر وعليهم بقوله وقولنا المسبوق الخ الى
القول بتلك الاحوال الدائرة اعلم انك من عدم الجزم بين
تلك الالفاظ فانا نجزم وعدم تعين معنى الوجود والثبوت
وكذا العدم والنفي ومعنى الوجود والعدوم ظهر ان الوجود او التقرر
والتحقق والثبوت والكون الخاص اذا دل على
معنى واحد وكذا العدم والنفي والشيء اما ان يكون التقرر
والثبوت بوجه ما او لا يكون فالاول هو الموجود والثاني المعدوم
وح ينفي ان لا يبقى لهم تراع حتى لو نازعوا فقد كابروا المقتضى
عقد لهم على هذا يقال انهم فسروا الموجود والمعدوم بغير ما فسرنا
بها بل انهم قالوا الموجود كل ذات او صفة والمعدوم كل
ذات او صفة العدم والصفة لا يكون ذاتا فلا جرم ما يكون موجودة
ولا معدوم وح يحصل الوفاق بين المذهبين وارتفع النزاع
من البين فيقول لا آتي الان الى شرع في بيان حكم
اكثر للموجود وهو انه معنى واحد معقول على حالته من الانفراد
بطريق التشكيك فبين ذلك بانه ليس ذاتيا حالته ما عرفت
من زيادة عليه فهو عرضي وليس بمشترك لفظي حتى يكون المعقول

ما يقابل عن الموجود خارج ما ذكرت ان المخبر عنه حقيقة ما هو معدوم
ما اعدات وهو الامر الذي دون الخ وقد فهمت
لان ان استثنى الخ اي بعد ما عرفت ظلال ما ذهب اليه فريق
من المتكلمين كما اطلعت عليه وردت كلامهم وباحثت اياهم على
ذلك كما هو مفصل فهمت الآن ان الشيء الخ وانه اخ
كما مكث قبل ذلك ما كنت تكتفه بوسط شبههم الفاسدة
في تلازم الشيء الوجود وقوله وعلى انه عطف على قوله موجود الخ
اي انه اتى متلازمان مع ذلك اي مع الى لفظة في المفهوم
ومع انه قد يقتضي ان قوله الخ وقوله ان الحاصل الخ اشارة
الى الفريقين بثبوت المعدومات سلفا عن الوجود وقوله
لكون صفة الشيء الخ اشارة الى قول القائلين بالواسطة بين
الموجود والمعدوم وهو ما بالحال وهو ما بانها صفة الموجود
لا توصف بالوجود ولا بالعدم وقوله ان الذي وما الخ
كانه اشارة الى قولهم بان المنفي وهو المعدوم الممتنع عندهم
ليس بشيء اي ثابت الصلاح ان يكون ان يعبر عنه بالذي او
ما في محله وتفصيل مذاهبهم ودلائلهم وفروع تلك المذاهب
واختلافهم

منه في ماهية جزء من لعقول منه في ماهية اخرى كما ذهب اليه
قوم لعدالبل او المتبهات الثلثة المشهورة المذكورة في
الكتب الحكمية والاسلامية فيتعين ان يكون معنى واحد الامر
فنوح ما ان يكون مقولا على افراده على سبيل التساوي حتى
يكون متواطيا وهو باطل لاختلاف صدقه على افراده بالتقدم
والتاخر فان صدقه على الجوهر متقدم وعلى الصدقة على الوضع
القائم به بل باوجوه الثلثة الاولية المذكورة مشكك بل
واحدا لا يكون بالنسبة الى خصوص الواجب والخلق اولا على سبيل التساوي
فيكون مشككا وهو المطلوب فقوله ان لم يكن الموجود كما عرفت
مشتركا اي مقولا على ما تحته وحض الجنس بالذكر للاشعار بعدم كونه لفظا
بعد كونه معنى مشتركا وقوله او مقولا بالتشكيك على ذي اشارة
الى مقولا كذلك متواطيا وهو كما مر معنى متحقق يجب فيه على التقدير
والتاخر قبل على جميع وجوه التشكيك كما ذكرنا اشارة الى ما مر
من الدليل على نفي كونه متواطيا واول ما يكون فيكون
اول كونه بالاولية على ما عداه من الاعراض اشارة الى الدليل
على كونه مقولا على المتقدم والمتاخر وقوله وذلك بين واقف
على الوجه الذي اوما اليه ان على التقدم والتاخر بالقصد

رفع سؤال مبني

رفع سؤال مبني على اشتراك الموجود لفظا وهو ان الموجود
لو كان مقولا عليه جزئياته لا بمعنى جميع ما يكتنف بعد الاجزاء
المختلفة لها على وجه ابين يبقى ان يكون علوما متعددة فرفعه
بان الموجود بمعنى واحد فاية ما مر مقول عليه على التشكيك
فيصح ان يكون ايا من الموجود بل ما حول العارضة لهذا مع
وحدة ان جميع ما ترجع الى منتسب الى الصحة من احوال الاغذية
بدن والاغذية من حيث الصحة والمرض على البعد المستقيم
بالقصد وقد عبر عنه آه على صيغة الماضي وقد يتحقق
فرع عن حوال الموجود والشيء المشروع في بيان ان لهما
وقد اشار في سبق الى ان الموجود والشيء والعزوري
يراستم في الذهن ارتساما اوليا وبين ذلك في الموجود وقد
وارد في لك بها في العزوري واخواته وهو ان عدم
نسبت بمشتهة التصور بل هي مقصورة اما بالكسب اولا بالكسب
وارد اول باطل والا لزم الدور بضعفين الثاني وهو المعد
بتفصيل الكلام في المرام ان يقال المحدود اما ان يكون الوكن
او الواجب المطلق والممكن فلا يشيء منهما لانه حد واحد من
الاخير بما حوذ في الحد اما العزوري او الحال او الممكن

والحال والدور الضروري او الممتنع وذا اريد بكل منها ما
ان يأخذ في حد الضروري الممكن فيلزم توقف كل من الحدين
على الآخر وهو دور صريح او يأخذ في حد احدهما فيلزم اما ان
يأخذ في حد الحال الضروري وهو يلزم توقف كل من الحدين
والحال على الآخر وهو الدور الصريح ولكن في احد التعريفين
بعضها بالنسبة الى البعض او يأخذ في حد احدهما الممكن فيلزم
توقف المستغني على نفسه بمراتب متوقف الممكن على الضروري و
الضروري على الحال والحال على الممكن وهو دور مضمر وعلى ثاني
تاما ان يأخذ في حد الحال الحمل فيلزم الدور الصريح كما مرت
او الضروري تاما ان يأخذ في حد الضروري الحال فيلزم الدور
الصريح الغير المكن في احد التعريفين او الممكن فيلزم الدور المضمر
كما مضى بقي هنا الممكن ستة احتمالات يلزم على كل منها الدور
لكن في منها بوجه آكد وافسد عليه حال كما مر وحد الممتنع
قولنا الغير الضروري اي غير ضروري الوجود او العدم لما
ينتقض بالواجب او الممتنع ورد على قوله وانه المعدوم في
الحال الذي ليس انه لا يصدق على كثير من افراد الممكن وهي ممكنات
الموجودة في الحال بل الممكنات انما الموجود اللهم الا ان

يقال المراد

يقال المراد الممكن بالاستقراء للمستقبل او الوقوف لم يتحقق
وجود ممكن قديم او ان الممكن الموجود في الحال هو معدوم في الماضي
او المستقبل بالنظر الى سابقة او لاحقة من حيث انه يصح عليه التوقف
وبذلك يمكن ان لا يكون ان المستدرك لكل من
الممكنات حتى يتوقف ولما من هذا الكلام ان يذكر
من سابقين يمتنع بهذا المعنى الممكن الذي سبق من توقفين
والمراد بالسابق والتوقف الثاني للممكن كالمراد بالسابق
السابق من التوقف الاول له والحاصل ان الممكن والسابق
من توقفيه اثنان فلم يتوقف اوائل الممكنات ولا سابق
من توقفيه اثنان فلم يتوقف اواخر منه مع عدم تناهي
الامر حتى يتم كلامه ثبت فقد ظهر ان كل من الممكنات توقفت الاثنين
وقوله ودقيق معناه دور غير حتى اذ قد علمت ان الدور على
بعض التعريفات منكر وقوله ان لو كان يطلب الدين لفظ
يوافي معناه الموجبات ولو كان بالتي المثلثة كان معناه
القبيح ومعنى العلاوة في قوله على ان اولى بهذه الشدة ان
القول بديهة يقتضي ان الواجب البعد عنه اللوم في الدين لفظ
فكانه قال الشدة بديهة المستقر بل الواجب اولى بذلك فتدبر
معنى للاستبعاد فيه ومن تفهيمي هذه الكلمات

الف موجود وذاتا شيئا واحدا باعتبار الجزئين شيئين
اثنين فاذا فقد استحال في نفسه ذاتا واحدة بقي لوازم
الصفة لا غير هذا كلام ليس فيه استدلال على امتناع الوجود
بامتناع الحكم على المعدوم كما زعمه المتأولون وكيف يتصور
من عاقل مثل هذا الاستدلال بل مقصدان العدم عبارة
عن فقد الذات وبطلانه فلا يكون محكوما عليه بالوجود
والعدم شيئا واحدا لعدم الحفاظ وحدة الذات حال العدم
ناعتا المعدوم من المستحيل المفروض واختصاصه
بصفة الاعادة ان كان للوازم ثابتا من حيث الذات
في حال العدم فهو باطل لان العدم لا هوية له وان كان
للوازم معروضا للوجود وهو من الجملة التي وقع النظر
في امكانه وذلك غير متصور مع فقد الاستقرار لانه يستلزم
الاثنينية المحرمة هكذا قرر هذا الدليل بعض المحققين ولا
يخفى عليك ان خلاصة الدليل على تقدير ان العدم
لما كان عبارة عن فقد الذات وبطلانه فلا يكون موضوعا
للهوية والعدمية واحدا لان الذي هو موضوع لها اي لصحة
اذا كانت الذات فيما بين الابتداء والاعادة باقية بهويتها

لكان العدم قد يكون سببا في تحقق ان يكون
آمنوا اليه دون ج فان نسبة الى وقت معين من
كل وجه لا في النسبة التي تقابل بكون من كيف فيه دون
يكون لكنها اذا لم فيكف فليس ان يجعل احدى الدون
ان يجعل الآخر فان قيل انا نعني بسبب دون ج ما يكون
سبب دون ج فهو نفس هذه النسبة واحدة مطلوب
في جان نفسه بل يقول الحكم انا كان ج بل اذ صح السبب
من يقول ان الشيء يوجد فيفقد من حيث هو موجود ويفقد
من حيث ذاته بعينه ذاته ثم يفقد من حيث هو ذات ثم اعتبر
عليه اليه الوجود امكن ان يقال باعادة ذات بعينها من
وجوه اخرى واذا لم يسلم ذلك ولم يجعل المعدوم في حال العدم
ذاتا ثابتة لم يكن الحد الذي ذكرتم مستقيما لان يكون قد كان له
هو الوجود السابق دون الذي يأتي بل ان يكون كل
واحد منهما معادا اولى ان يكون ولا واحد منهما معادا
اذ كان الكون الثاني يوجب ان يكون موضوع الكون
كل واحد منهما غير نفسه مع الآخر فان اسم موجود هو
او ذاته ثابتة واحدة فكان باعتبار موضوع الواحد
العدم الوجود

وان قول الشيخ ليكن الموجود السابق وليس معدوما الذي حدث
ب فهم فيحتاج على انه دليل آخر مستقل لان موضوعه واحد اذ
ليس مراده على ان مثل المتألف لم يتميز عن الحادث
المعدوم فيلزم الكذب للاثنين كما هو المشهور في تقريره ورد
الوارد عليه مثل ما ورد عليه بل مراده ما صرح به على ان سبب
المغايرة بين الحادث الذي فرض انه معدوم ليس وجوده من
من نسبتها الى المتألف الموجود بمعنى انه ليس مغايرته
هو الذي كان اولى من الحكم بان هو المتألف هو الذي
كان لان الحكم بانه هو الذي كان انما يصح اذا حفظت وحدة
الذات ولم ينعقد وليس كذلك لان العدم نقد ان الوحدات
على السواء فلم يصح ان يقال هذا المتألف هو الذي كان لم
يصح ان يقال هذا الحادث هو الذي كان معدوما على عدم
الحفاظ وحدة الذات وحديث مثل متألف الذي هو
للتوضيح لينظر ان الحادث المفروض لو زعم ذو اي فرق بينه
وبين الحادث المتألف في سبب الاضافة اليهما في ان
يقال كل منهما معدوما او لا يكون شيء منهما معدوما وذلك
باطل فتعين الثاني فنظر ان قوله فلا يكون موضوعا او وجود
والعدم شيئا

شيئ واحد اشارة الى قول الشيخ واذا كان المحولان
لا شيئان الى آخر ما نقل وقوله فاغنى زعمه عن المتألف
اشارة الى الكلام السابق من الشيخ وغرضه من ذلك
المزج بين كلامه والاشارة الى ان ما قاله واحد دفعا
لما يرد على استدلاله المشهور والحق ان هذا هو مقصود الشيخ
ههنا وظاهر ما اتفق عليه فان الشيخ بعد ما حقق
سابقا ان الحكم على المعدوم المطلق ح مطلقا ذكر في مؤنث
معدومات في الخارج والكتاب وكون لا حوال ثابتة فالاضافة
الواقعة في كلام الشيخ اشارة الى بداية البحث الاولى كما هو مقتضى
ظاهر لفظ هذه لا الى ما ذكره اولا حتى يتوجه ان ايراد
المذكورة عليه انما يتوجه لو لم يقدر صار معدوم موجودا
الى انه لا يتصور ان تحقق الامتياز بينه وبين ما هو مشترك في
حال العدم اعني ان ما صار غير موجود على ما فرغ المعترض اذ
قدم آنفا لبطلانه ولو تحقق الامتياز لا يكون ذلك الامتياز
بين موجودا في حال العدم ولما انه لا بد من تحقق الامتياز
في العدم فلا نزاع لم يكن الذات محفوظة في العدم لم يكن كونه
هو الاول اولى من كونه امثل اياه بل كما لا يصح الحكم بكون

ان لا يكون معدوما معادا وهو خلاف المفروض لان المعاد
هو الذي يوجد في وقت ثان والفرق بين المبتدأ
والمعاد حيث كان شيئا واحدا مبتدأ من حيث كونه معادا
ومعادا من حيث كونه مبتدأ والا لزم جزم الجمع بين النقيضين
من حيث صدق على شيء واحد في زمان واحد انه مبتدأ
ومعاد ويرد عليه انا لم نسلم كون الوقت من المشخصات
فان شخص عين زيد الموجود في هذه الساعة هو بعينه
الذي كان بالامس حتى ان من زعم حذف ذلك نسب
الى السفسطة وما يقال من انا نعلم بالضرورة ان الموجود
يقيد كونه في هذا الزمان غير الموجود يقيد كونه في الزمان السابق
فذلك لتخايل كسب الذهن والا فجزم دون ذلك على انه
لا يخلو انه رفع هذا البحث للشيخ من احد من تلامذته وكان
مصرا على التغاير بكيف طارئ بناء على ان الوقت من المشخصات
فقال الشيخ آن كان لا بد على نزع فلا يزع من الجواب لاني حين
كان يبحث وانت الصغير من كان يباحثني فهبت التلميذ
ولاجل هذا الابراد زعم بعضهم ان هذا اللفظ اشارة الى دفع ايراد
يتوهم وروده على دليل السابق بتقريره المشهور وهو انه لا يكون

...سل بان يقع الحكم بكونه ...اه لفقد ... في بين الوجودين
والمعدومين بتقرير وفي حال العدم كان بد عليه دليل ... بتقرير
لانه اذا ... شيئا يكفي عنه بالوجود ... من ... ٥ ...
مستند لفظ موجودا ... وبالعدم ... ظهر ... بقي ... فالحكم بدليل
على هذا تقرير فانه يخلف في دفع بيرز من مشكلات والشبهة
يبقى على حاله بل شامل المعدوم في ... يبقى
في نفس ... الكسب ... هذا من فيجعل واحدة حسب ... الوجود
والجواب ان الحكم بان ... مثلا في الخارج لا ما كان آتي في خارج
لسيلان الحفظ الذات واستمراره في ... ولا يضع ... هذا
في الذهن كحفظ نفس الحفظ في الذهن اي يضع العلم بان
... كان آتي الخارج فلا بد فيه من ان لا يكون الذات
مفقودة في الخارج ... وعلى ان المعدوم ان ... عند ... هذا
هذا اشارة الى دليل آخر على امتناع اعادة المعدوم بعينه بمعنى
على كون ... زمان من المشخصات وتقريره ان المعدوم
لو جاز اعادته بعينه اي بجميع مشخصاته لجاز اعادته وقته الاول
لانه من جملتها ضرورة ان الموجود يقيد كونه في ... وقت غير
الموجود يقيد كونه في وقت ... فقد ... باطل لان ... يلزم

ان لا يكون

ن يكون الفرق بين المبدء والمعاد بان الوجود المعاد مع
زمان المبدء ومنه ويكون المعاد في زمان بين و المبدء
في زمان و حد فتشارك في الوقوع في المعدوم اذا
اعيد وقته لم يكن المعاد معدوما اذا المعاد هو الذي يوجد
في وقت كان ماضي الوقت ولم يكن كذلك وقت
وروده فيكون الوقت الاول حاضرا في وقت ثان
فاحسب ما محصله ان الوقت ان كان موجودا عدم ثم
اعيد في وقت آخر كان الوقت وقت وجوده فيه معدوما
وهذا باطل وان لم يكن موجودا وكان هو هو ما كان في
الواقع وقت وقت فلا يكون عود شيء على ما عقل من
ان يكون المعدوم الغير الموجود معادا في غاية ثم قال في آخر
العبارة على هذا غير بعيد فيه لا بعد ان يكون مراد بقوله
احتيج الخ اذا اعيد بهذا الوجه بهذا الوقت احتيج الى اعادة
جميع الخواص التي بها هو ما هو فيه فرق ومن حيث ان
اعادة بهذه وجه الفارق لو وجد فقيل وقت
تخصص المعاد بما يفرق فيه وبين المبدء بهذا الوجه ثم
ان الوقت والزمان من مستحضات مطلق بل وجود
ما يقدر

ما ذكره ولم يخف ما فيه من التعسف والحاجة الى
هذا قيل وقد يجاب بما قرره بعض المحققين من ان جعل الزمان
من مستحضرات [illegible] ان الزمان وجود النفي لوجد تم لا يقتضي
[illegible] في تشخيصه [illegible] موضع الضالة من حيث هو زمان الوجود
يحتمل العدم ثم بين الوقتان الحادثان مرتبطا في تشخص المعاد من
زمانه مدخل في حفظ هذا ذلك المشخص بشرط الضالة من حيث
هو زمان الوجود فلا يلزم هذه الشناعة ويبقى المنع المجرد انتهى
كلامه ويظهر مما نقلنا ان من قال بان الزمان مستحضر الوجود
او مستحضر تمام له مدخل في التشخص لا التشخص ولا القدر المشترك
حتى يوجد ثم عدم على هذا فالمشخص الموجودة في زمان الوجود
واحد من كون مستحضر احد المعنيين اللذين نقلنا آنفا
بقي في ما حكي عن الشيخ لا ينبغي ان يكون كل جزء جزء منه
مشخصا حتى يلزم تبدل الشخص فلا يرتفع ثم لا يخفى ان لا يتوقف
على كون الزمان على احد الوجهين مذكورين مستحضرا بل لو كان مما
هو [illegible] مستحضر لتم الدليل بعينه فاندفع اصل الشك بقي على الدليل ان يقال
سلمنا ان ما يوجد في الزمان الاول لم يعد ابدا ولكنا نمنع لزوم كل واحد
معاد بعض دوم من مسبوق حدوث آخر وما يقال ان المبدأ هو

نقد بی مع ما قد علمت من بطلان اثبات بعضها فی سابق فی مقدمة الامنة
التی فی معرفة المبدء فکان یقفی علی من تقدمنی و قد عدّ عنها
فی العنوان بقوله و ما شفق بتوفیقه و قدره حتی یلزم من یقتفی
ذلک اشارة الی الدوام کما سبق من ان ملک الکون غیر
مضاف یلزم من کونه غیر ما ذکر من کونه غیر ما ذکر من
جمیع جهاته و عدم تغیره من عدم حصول وجوه ما یلزم
مشارکته فی الوجود الخاص من عدم مشارکته فی حقیقته
فان قیل اثبات تلک الخواص مع ما فرع اثبات وجوده
و هو لم یثبت بعد قلت المقصد هنا البحث عن احوال الواجب
و الممکن من حیث انهما کذلک لا عن ذاتهما و هذا البحث یقتضی
تقدیم اثبات مجرد الواجب حتی لو لم یثبت للواجب وجود فضلا عن
ذلک و کان البحث لو وجد کان لتلک الخواص کان بالبحث
عن احوال الواجب من حیث انه کذلک عقد باب
و المبادی سبیل الی اثبات وجوده و هو انما یقع فی بعض تلک
الامنة و قد قدم فیها اثبات وجوده علی اثبات صفاته
و کرر ذکر بعض تلک الصفات و احوالها علی شتی
من الوجوه

لانه ان کان واجب الوجود عدد فی وجوده

بذاته بل

بذاته بل رکب من ذاتین اقترانین شرطین من معنوی
مقولة و لبی حملیة فقد ان کان واجب الوجود عدد فی وجوده
کان وجوده بهذا المعنی تالیا لمعنوی الجنس الاول و قولنا
و کل ما وجوده بهذا المعنی فانه یجب لوجوده شارکه
ای غیره بذاته دون غیره هی قولنا ان کان الواجب الوجود عدد فی وجوده
فانه یجب لوجوده شارکه ای غیره بذاته دون غیره و انما یجب لوجود
الشارکة للواجب لوجوده بذاته و نتیجة هذا القیاس هی الطبیعة
الشارکة ایه بهذه الصفة یجب ان کان الواجب الوجود بذاته عدد
ما فی واجب الوجود بذاته و قد ناقش علی هذا القیاس بمنع
بطلان القیاس الاول و لسند ناقة بان الشیئ یجوز ان
یکون لازما من الوجوه احدها بذاته و اللا آخر بغیره فلا یلزم
من وجوب وجوده کان واجبا بذاته عن الغیر و النظر
فیه و اورد علی الاقتران الاول ان لزوم وجود واحد مسندا الی الذات
و الی الغیر انما یلزم علی ان الوجوب تاکد الوجود و هی ممنوعة علیه
و الی المستبعد فی ان یلزم وجود مؤکدا بذاته و مؤکدا بغیره
و اما ان واجب الوجود بذاته یمکن ان یکون واجب الوجود بغیره

الدليل الذي تمدّ به هذه معنى على ان الواجب بغيره ممكن
دوري ويقال ويجب ان يقال ان كل ما هو واجب بغيره
واذا اعتبر بغيره لم يجب لوجود وهذا هو الذي اشار اليه
بقوله فيمتنع لان المفعول يجب على بشرط المؤثر
يجب ان يكون هذا الشيء موجودا وما لم يوجد بعض
واجبا فلم يلزم من الدليل ان يكون هذا المعنى ممتنعا
بعض والجواب ان نعلم بالبديهة ان شيئا واحدا
لا يكون له الا وجود واحد ووجوب واحد فان تعدد
الوجود والوجوب في شيء واحد يستحيل عقلا لان
مجرد يقتضي عقلا والواجب بالذات هو الذي اذا اعتبر بذاته
دون غيره كان له وجود ووجوب وجود كان ذاته كافية
في ان يكون له الوجود والوجوب فلو كان شيء ما بالغير يجب
لزم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد وهو يقتضي
على رأي القائلين بزيادة تهافي الواجب الذاتي بقوة زائدة
الاقتدار على رأي الحكماء القائلين بعينية الوجود والوجوب
كما الشيخ ومن تبعه لانه ان كان الوجوب بغيره
فيقال ان يكون هذا الكلام الى قوله فيكون وجوب وجوده

في ذاته فلا

في ذاته دليلا واحدا على امتناع كون شيء واجبا بذاته وواجبا بغيره
ونظيره ان ذلك الشيء يلزم اما ان يكون واجبا بوجود لذاته
وواجب بوجود الغيره وايا ما كان لا يجوز ان يكون الآخر اما الثاني
فظاهر ان كان يجب وجوده بغيره لزم وايا ما كان فلقوله
وواجب بذاته يحصل به الغنى فلا بد في ان يكون استغناء
ان يكون قد تبين ستة حقيقيين اما الاول فاشار اليه
بقوله وان كان يجب وجوده بغيره فلا يجوز ان يوجد دون
غيره وهو معنى قولنا ليس وبراه ما استدل بقوله فيستحيل الخ
اي على الاول ان يوجد دون غيره فيستحيل وجوده واجبا
لذاته بشرط ان كان الشيء يجب وجوده بغيره فيستحيل وجوده واجبا
لذاته فلا يجوز ان يكون شيء واجب وجوده لذاته وبغيره وما
ان فاشار اليه بقوله ولو وجب بذاته لحصل ولا يتأثر لا يجب
الغير في وجوده وقوله وهذا يؤثر غيره في وجوده فلا
يكون واجبا بذاته عكس النقيض لهذا القول بذاته يحصل
عنه فقد حصل به صفو القياس وكراهة هو قولنا وظل
حصل ولا يتأثر لا يجب الغير في وجوده فيستحيل وجوده واجبا
بغيره وهو المطلوب ويمكن ان نناقش على صفو ان كلا الدليلين

مثل ما سبق في دليل تنتهي وجود حدة للوجود وكيف يقضي
مثل جاب برهانك هذا ... واضح ان كل ما هو قبل
الوجود الخ اي والفقر اضيف ... ممكن ممتنع ... اعدمه
عليها الى علة خلاف ... من الطبيعيين ... كه بقم طبس
واشتغله فان الوجود ... لسماوات ... في وجود
العدم من المتكلمين في ... العدم ما هيل ... يدان
شيء ما ... ما يزاحمني في آخر ... يدفع حصول ... العدم
بقي محض فيشمع ان يزعمه ويمنع ... ادعى بديهة ... يمنع
واذا العدم حصل له العدم يتميز عن وجود فيحصل بقدر ... فيحتم
ان يقال العدم بقي محض فلا يتميز ... ولا عدم يدفع
ولا يتميز فلا يحتاج ... علة ... والجواب ان ... يتميز ... قبل ...
عدم ليس لما يتميزه بحسب الذهن وما ذكرت في يتميز احكام
بحسب الذهن والعقل وضمار الحاصل ان الممكن ... حدثه
صار قبل منها يتميز آخر هو ... آخر عند ... فلا يخ
ان يكون كل واحد من ... يتميز عن غيره اول عن غيره
الى آخره ثم اطراد بعلة العدم ليس ... يزيد فيه ويرجح على وجوده
اذ يحقق ان لا يتميز للعدم ولا يترجح ليزيل يتميزه ويرجحه

يرجح ...

الى قبل يتميز لوجوده ويترجح فان المعدوم لم يقع ولم يترجح
وجوده لان يتميز عدمه وفرق بين يترجح العدم وعدم يترجح
الوجود ... يدخل في العدم ويحتاج الى العلة
... لم يتميز موجود او يترجح لعدم احتياج بالنسبة الى الوجود
معلول فان سماه حدوثا فليس على الحقيقة بل على
سبيل ... فهو ان اراد ... يتميز فهو
... عليه وسلم فلا نزاع معهم ... وان
... ومن ... ان كل ما لم يوجد ثم وجد يحتاج حال وجوده
في حدوثه ثم وجد كذلك في العدم اي كل ما لم يعدم في حد
ذاته ثم عدم فلا يزال ان يعدم لانا نجزم في كلمات التي
توجد في وقت وتعدم في وقت تتزايل في جميع الكلمات
فان الكلمات الموجودة او المعدومة ذاتي لا تصدق انها
لم توجد ثم وجدت او لم تعدم ثم عدمت وان قال ما هو جائز
اي جائز بالجواز العام لان اللازم من هذا الدليل استناد كل
ممكن الى مؤثر غيره واما ان هذا المؤثر لا بد ان يكون واجب
فلا يلزم منه فضلا على القدر اللازم منه وهو ... استناد الى
ممكن الوجود احكاما على ما سواه كان واجب الوجود ادوم تحين

ولم امت ان ان هذا الوجه لواجب فبدليل آخر
وذلك لان هذا يختص بالدليل على قوله فقد تحقق بارجاء
عزه والمراد بهذا يختص بتقضيل على ما الوجود لا العدم
وبهيته اللام لهيته الى آخر على قوله ذات ... استارة الى
... اللام الذي ذكرة بقوله لاي ... اين وهو وجود او عدم
وبهذا قال واجب الماهية اي وجب ما تقرر له ماهية وهو بقبل
واجب الوجود او العدم وقوله لذاته تاكيد وقوله بل
يضاف اي بل هناك اوصاف اخر وجود ... اما
بالاستقلال او بدخولية الماهية وحاصل الدليل ان ماهية (وعدمه فيكون مسمى في ذاته)
الممكن ان كانت قابلة في ذاته موجودة ... فكان واجب الوجود
دائما وان لم يكن حينئذ موجوده وهو العدم وعرض هذا
بانه ريد بالقابلة الكفاية في لزوم الوجود فيجب ان يوجد
وان اريد القابلة في حد ذاتها للاتصاف بالوجود ... يوجد
فيجب ... بالقابلة ولانا استلزم ذلك العلة بل بد ... ما لزم ان
يعرضها وجود فيصير موجودا بلا علة وهل هذا الا في هذا
وهذا ان المسئلة والحق ان ماهية الممكن اذا لم تكف في
لزوم الوجود فيجوز ان يكون تارة موجودا بنفسه وتارة معدوما

بنفسه ايضا ويلزم ان يكون امرا واحدا بعينه في نفسه نظر
الى ذاته من غير جهة تارة في مرتبة موجودا وتارة في مرتبة معدوما
وهذا ... صحيح مسلم بل هذا فانه يؤدي الى حرف الوجود من
الترجيح من غير مرجح لا يقال لا يلزم من عدم كفاية في لزوم
الوجود ... عدمه بنفسه بل يلزم جواز العدم في الجملة وليس بلازم
لانا نقول عدمه بنفسه ... اصلا بل كما يحتاج الى سبب لاحتاج في
الوجود الى سبب العدم فالكل ... وهو خلف فالحق ما
ذكرنا من ... هو مناط هذا الاستدلال وهو ان ممكن
لزم بنفسه ماهيته في لزوم الوجود فكونه موجودة تارة في مرتبة
وعدمه في مرتبة اخرى امر ضروري يحكم به العقل الصريح بخلاف
ما هو مناط الاستدلال المشهور وهو تساوي نسبة الوجود
والعدم الى ذات الممكن وانه غير كاف بل يحتاج الى
بيان والهذا ترى القدماء اشتغلوا بابطال الاولوية الذاتية
فان استدلال بالنفس وفي يحتاج الى مؤنة ابطال الاولوية
الذاتية بخلاف الاستدلال الذي سلكه الشيخ وغيره فانه مستغن
عن ذلك صفحي اما معنى الوجوب
فبفعله هي علة وجودية لا امتناع ان يكون المعلول اشرف من العلة

ة الموضوع بما هو موضوع ولعل المراد بما قال الفرض مثل
هذا المحال وإذا كان المحال ممكن الثبوت لنفس مفهوم الموضوع
بما هو موضوع لا بد أن يكون فرض ثبوت ذلك المحال لنفس
الموضوع من حيث هو مستلزما لمحال وإن لم من حيث
هو ممكن لا يستلزم إلخ إذ هو ثبت هذه المقدمة الموضوع
في هذا الاستدلال الممكن من حيث هو ممكن وهو بين أن
وقوع الوجود في وقت والعدم في وقت آخر حال ممكن
الثبوت للممكن بما هو ممكن لا بد أن يفرض ممكنات يوجد
في وقت ويعدم في وقت آخر وعدم محال بتوهم ممكن
باعتبار بعض الخصوصيات الخارجة عن مفهوم الممكن
بما هو ممكن لخصوصية الزمانية غير مضر كما عرفت فيتم الاستدلال
ويندفع المنع والنقض جميعا كما لا يخفى على المتأمل فقد
تعرف أن الإيراد بكلا وجهيه الفاضل لم يتقض بمقبول
هذا، تحقيق فإن ما ذكره منع وسند وحاصله أنه لم لا يجوز
أن يكون كل معلول ممكن بالقياس إلى علته ويكون معنى
امكانه جواز عدمه بالقياس إليها وفي وقت اتصافه
بالوجود ويكون وجوده مع العلة في وقت وعدمه مع

في وقت آخر

في وقت مستجمعا كان الزمان ممكن لذاته ويكون معنى امكانه جواز عدمه
وفي وقت وجوده وإن كان وجوده في وقت عدمه في
وقت آخر على ما سيقرر في محله فما ذكره في التشويش نظر لأن
فيه يبقى منع المذكور ومخدشة قياس [illegible] بالقياس
إلى الغير على الامكان بالنظر إلى الذات مابة فقد يكون
مع امتناع العدم لمقيد جواز العدم المطلق كما في الزمان
فلم يجز أن يكون الامكان بالقياس إلى الغير أعني العلة
وإن لذلك ولا يكون العدم المقيد جايزا في معلول بالقياس
إلى العلة أصلا وإن كان العدم المطلق في كل معلول جايزا
~~في معلول بالقياس إلى العلة أصلا وإن كان العدم~~
~~المطلق في كل~~ بالقياس الذاتي بل بصير واجبا بالغير إلى
العلة وجايز ظاهرا على تركه ولا ريب في أن وقوع الوجود
في وقت والعدم في وقت آخر حال ممكن الثبوت لممكن
بما هو ممكن فإن أراد بالوقتين الوقتين من أوقات
العلة التامة للوجود فلا نسلم أن لا يسلم ذلك بل يقول
العدم المقيد ممتنع للممكن بما هو ممكن بالقياس إلى العلة
وإن كان العدم المطلق جايزا وما ذكره بقوله الا يرى

في الاول لزم ترجح العدم الذي هو مرجوح على الوجود الذي
المفروض مع العلة فاستحال ان يصير راجحا واولى وان لم يصر
راجحا وامتنع ترجيح في الوقت الثاني فاجل ان العلة
التامة يتخلف عنها معلولها بعد وان اريد انه بعد الذي كان العلة
عاملة فيه ممنوع جواز ذلك وقوعه بعده ظاهر آنفا ان التخلف
كان مرجحا ثم مرجوحا وان ثبت انه لو لم يكن كان كل من الوجود
والعدم جائزا معها فوقوع الوجود دون العدم مرجح بلا
مرجح والظاهر ان هذا هو مراد الشيخ بهما ولا يرد عليه ستي
ما اوردنا على الوجهين الاولين ولكن يرد عليه ايراد آخر
ظاهر وهو انا لانسلم ان وقوع الوجود دون العدم مرجح بلا
مرجح بجواز ان يكون العلة يفيد رجحان الوجود ولما لم
يصل الى حد الوجوب فوقوع ذلك الطرف كان لتلازم
مرجوح الطرف الراجح ولا استحالة فيه وعلى هذا فكلام فكانا
يجوز ان يوجد وان لا يوجد غير متخصص باحد الامرين فعل
كذا ما لم يتم عدم تخصصه بالوجود عند وجود العلة
لجواز ان يفيد العلة تخصيص ذلك الطرف بالرجحان
الغير المنتهي الى حد الوجوب فيوجد بذلك ولكن ان يقال

باجب صدوره ليس شيء من الممكنات موجودا في وقت من
الاوقات العلة تامة معدوما في وقت آخر من ذلك الاوقات
وما يترائى من وجود بعض الممكنات تارة وعدمه اخرى
فانما يكون وجوده في وقت وجود العلة وعدمه في وقت
عدمها وان اريد بها موجودين وقت وجود العلة ووقت
عدمها فمسلم لكن لا يدل ذلك على ان الامكان بالمعنى
الذي يجتمع في الامكان بالنظر الى ذاته وما ذكره في الزمان
يقرر ما فيه بقوله في المتن وليس فرد مما فيه ذكره بمقتضى
ما يشعر به كلام هذا الفاضل فلست اوجه بمرضاة بعض
الى الغير بالامكان الذاتي وعدم تميز بعضها للوقوف وقت
واشباهي انه لو لم يجب فرضنا وقوعه معها في وقت معين ثم
نقول وقوعه في ذلك الوقت لا قبله ولا بعده معها ان كان
مرجح احتاج بذلك الوقت لزم خلاف الفرض الا كون علة
التامة علة تامة وان لم يتبين لزم ترجح من غير مرجح ولا
يخفى انه لا يرد عليه نقلنا عن بعض المحققين وللذي يرد عليه
انه ترجح هذا الوقت على الوقت اللاحق بناء على انه لو لم يوجد
في الوقت الاول حتى يجيء الوقت الثاني مع تمام العلة
في الاول لزم

تقتضي احد الاثنين مع جو[illegible] فز عند وجود العلة اما
بلا سبب فز فيلزم ترجح مرجوح بلا مرجح وسبب فيتوقف
وقوع المقابل على سبب آخر وهلم جرا
فرضناه علة تامة [illegible]
الى وجود شيء ما ست ع الى هذا الممكن الذي يجب وجوده
عند وجود بعده ويجوز ان يكون ست ة ان الحقيقة تجد
الاثرين وعلى الوجهين جميعا ان يكون قد فرضنا
علة تامة ملف لكنه لم يسلك تلك الطريقة المشهورة
وسيلك طريقة اخرى اذق منها ولو تصفحها انقل اليها
الى ذلك الشيء الثالث ونقول لا شك ان علة الاثنين
فلا بد اما ان يجب المعلول عند وجودها وهو المطلوب او يجب فيها
بعين ولا يختص به احد الاثرين فاذا فرضنا امتناع
بعينين احد الاثرين مع جواز [illegible] فلا بد من شيء يرجح
وهكذا اما ان ينتهي الى علة يجب بها وجود احد المعلول
او يذهب الى غير نهاية وعند هذا نقول ان ليس احد الاثنين
الاول ان الثاني وهو التسلسل باطل فالاثنين من علة
فنقول الاول هو المطلوب وهذا هو الذي نقدر ان ستوف

والثاني لو لم يكن

وارث في وهو الذي اقتضاه ان يقال باطل لانه اذا والثاني
ذهب العقل الى غير النهاية لا يكون مع عدم تناهيها
يتعين به وجود لانهم وجد بعد ما يختص اذ المفروض
ان المعلول ليس وجد شيء منها فلا يكون قد حصل له
وجود وهذا ح لانه قد فرض وجودا لاي الطريقة المشهورة
مبنية على امتناع ترجيح العلل المستقلة على معلول واحد
ولم يبين ذلك بعد فلذلك لم يتعرض لها وسلك طريقة
اخرى بان لا شك انك لا تجد شيئا اذا المعلول لزام يوجد
عند وجود علته تامة وبقي معها غير مختص بالوجود وكان
محتاجا في ذلك الى علة اخرى لم تكن العلة الاولى تامة
سواء كانت [illegible] اخرى تامة او ناقصة ثم لم يكن لانا قبل
لم نأخذ شيئا يشيع في الدعوى العلة التامة كافي المشهورة
بل ادعي وجوب وجود الممكن عند وجود علة من العلل
كما يدل عليه قوله بالقياس الى علة ولذلك لم يفيد علة
بالتامة وح لم يلزمه سلوك الطريقة المشهورة لعدم لزوم
خلاف المفروض ح فاختار الطريقة التي سلكها فقال
لانا لا نذهب الى غير النهاية الخ ستعلم بقوته ويلزمه

مع ذلك فالمتيقن له وجود اي عدم يقين وجود [illegible]
شاهي العقل لسبب عدم بابه اليقين او المفوض اذ لا كلب
الوجود بشيء منها وقد مر ازمام كب لم يتيقن لا لسبب عدم
اشاهي واسحى لنه وعدم يقين شيء با استيقن ول سجالة
في هذا الموضع مشلوب بعد وعوانة با سبابي عن ادلة
بطلان التسلسل يقتضي لبيان مجام يتيقن بعدد ذلك كل
عز با بي با استعلم وعلق ان يقال عز هذا ان هذا التسلسل
ليس مستحيل لانه تسلسل في العلل فقط من غير ان يكون
شيء منها معلول للآخر اذ اللازم كون كل منها علة بعض
المفوض واما علية كل منها للآخر فلا وجه فما حصل
الترتب بين تلك الامور الغير المتناهية اعني عدم استقلال
على بعض وهو من شرائط البطلان المسلم عند الشيخ وسائر
الحكماء ويؤيده قوله في العلل فقط وان كان قوله بعد ذلك
الجزء الاول بل يقول لعلهم ان يقول لم لا يجوز ان يكون
تلك العلل ممتنعة لا جل في الوجود بان يكون معدات
للمعلول فلا يحصل للاجل في الوجود وهو احد شرائط

عندهم

يقتضي

عندهم ولا يجوز ان يكون واجب الوجود مكافئا لما
قبل الخوض في تقرير الدليل لا بد من تحرير الدعوى فان
فيها نزاعا من الاعلام فنقول المقصود انه لا يجوز ان
يكون ستة اشياء ستة فصاعدا اي متساوية في وجوب الوجود
بلا معين فيه من غير ان يكون احدها علة للآخر ولا ان
يكون معلولا لها ست ستة ويجب لكل منها لازما للآخر
حتى يكون اذا يوجد اذا وجد الآخر من غير علية صدا واصل
ان استحالة كون واجب الذات بمعنى انه اذا اعتبر في ذاته
دون غيره وجب وجوده وقد يكون واجبا بغيره بمعنى انه
اذا اعتبر مقارنة لم يكب وجود محتمل يجوز ان يكون شيئا وجب
الوجود اذا اعتبر بالقياس الى غيره بان يكون وجب
وجوده تابعا لازما لوجوب وجود غيره وبالعكس من غير ان
يكون هناك علية ومعلولية وظاهر ان الشيئين المكافئين
المفروضين يجوز ان يكون كل منهما او احدهما واجب الوجود بهذا
وممكن الوجود بالذات وبهذا اندفع ايراد ان المسئلة
المتوحيد مبنية عن تلك المسئلة فانا اذا بينا ان واجب الوجود
واحد فقد ابطلنا الحاجة غير مكلف بغيره في وجوب الوجود وجوده

الدفع اما قولنا ان المتخالفين يجوز ان يكون كلاهما واحدا ممكن لذاته فالتوحيد لا يستلزم بطلان المتخالفين وكذا العكس الخ فجوابه ان يكون في الوجود واجبين غير متخالفين بان لا يكون بينهما علاقة حتى سلب احدهما والتباين ان التردد الذي ذكره بقوله ان يكون واجبا لذاته او لا يكون واجبا لذاته قسيم لقولنا لم يكن واجبا لذاته غير محل اصلا والثالث ان يقال لم لا يجوز ان يكون باعتبار ذاته ممكن الوجود وباعتبار الآخر واجب الوجود بان يقال وهو خلاف المفروض فيه في المقدمات ممتدرك ووجه ظهر حيث بينا احتمال الاخص في المطالب ولا حاجة فيه الى ان نقول التردد لاستلزام وذكر في المقدمات لتتميمه على ان ممكن ابطال بعد التسليم بوجه اخر اذ قد يمنع على ما قررنا منع قولهم فليكن الشيء واجب الوجود بذاته وواجب الوجود لاجل غيره فانه غير لازم مما سبق بل ان يكون له وجوب الوجود باعتباره مع امتناع طوارئ يكون ذلك الوجوب لانا للثاني من غير ان يكون لغيره ولكن الجواب بان المراد الخ تكون له وجوبان احدهما

بذاته

بذاته والآخر باعتبار غيره وان لم يكن الغير علة له وهذا باطل قبل ما قرر في ابطال ما فرض كون الشيء واجب الوجود بذاته وواجب الوجود باعتبار غيره فتدبر وذلك ان يكون واجبا بذاته الخ اما مهملة مقدرة على الاشتراط بقدرته وهكذا اما ان يكون واجبا بذاته فقد مر حاله واما ان لا يكون واجبا بذاته فيجب ان يكون الخ فلا يرد ان سوق الكلام يقتضي ان يقول وان لم يكن واجبا بذاته يجب الخ واما على ذكره فيلزم تكرار احد شقي الترديد لانا نقول ان لا حد في قوله او لا يجب ذات واحدة وجوده على انه معان كما يشعر به اضافة الى الضمير وحينئذ الواحد لا على التعيين فلا يرد ان التقابل للشق الاول هو ان لا يكون شيء منهما واجبا بذاته فالترديد الذي ذكره بقوله فليكن الخ اما ان يكون لا كذلك او لا يكون جوابا وحينئذ قوله الا كذلك هو ان يكون ممكن الوجود باعتبار ذاته واجب الوجود باعتبار غيره وهو يتعرض لابطال الشق الثاني من بعد الترديد اكتفاء بما ذكره في ابطال الشق الاول من الترديد الاول اذ يجوز فيه بعينه ويبطل الشق الاول بقوله فلا يخ اما ان يكون

قبيح صح

وجوب الوجود لهذا الباب وغيره ان كل واحد من الممكنين
اذا كان ممكنا بذاته واجب الوجود بالاعتبار الآخر كان
لوجوب وجود كل منهما عرضيا لضرورة ان ذات الشيء لا
يكون ما بالعرض بل باعتبار نفسه وذاته فيفتقر
الى علة اذ من قواعدهم المقررة ان الدليل لا يعلل والعرضي
يعلل فعلة وجوب وجود كل منهما ليس نفسه ولا شيء يوجب
احدهما دون الآخر ولا نطيل الكلام الى تلك الاعتبارات
الى غير النهاية واذا عادت الى غير نهاية لم يكن مع كل
احدهما كافيا للآخر فلا يوجد بعد بما يكفي واحد منهما لا
وقد فرض كافيا واليه اشار بقوله وليس من نفسه اذ من ثالث
سابق موجب لهذا فلنا في وجه سلف اي ليس وجود
هذا من نفس هذا او من ثالث سابق موجب لهذا نفسه
بمثل ما قلنا وجه سلف في ان المعلول عام حيث هو معلول
وكذا الحال في وجوب وجود ذلك وهم بذكره اعتمادا
على المقايسة ويحتمل ان يكون قوله فلنا قلنا متعلقا بقوله
او من ثالث سابق فتفطن ولما قال وليس من نفسه فوجه
صح كان ما يقرر في اثبات جزئية الواجب من ان

الشيء اذا كان

ان الشيء لو كان علة لوجوب وجوده لزم تقدم علة الوجوب
والوجود فاما ان يكون بالوجوب والوجود المعلولين فيلزم
تقدم الشيء على نفسه او بغيرهما فيلزم ان يكون لوجود واجب
من جهة ما او يكون لذاته شاملا جميعها جميعا وعلى التقديرين
يلزم خلاف المفروض وهو قد حاد كرنا في تحرير الدعوى
وهذا التقرير كاف في البيان هذا الشق الا انه لم يكتف بذلك
وفصله بعض تفصيل لمزيد تحقيق وهو ان علة وجوب وجود كل
واحد منهما اما ان تكون الذات مع قيد الوجود او الذات
مشروطة بوجوب وجوده وآيا ما كان يقول في حد وجوب الوجود
انه لا يكون كذلك بل يكون ذات كل منهما من حيث هي هي
فقط دون وجوب وجود او ذات احدهما من حيث هي
والآخر مشروطة بوجوب الوجود وآيا ما كان يقول وذلك في حد كل من
الوجود والبطل الاول بانه يلزم تقدم وجوب وجود كل منهما
على الآخر وهو الدور واشار اليه بقوله فان كان وجوب الوجود
لهذا من ذلك الى قوله فلا كل لوجوب وجود الثانية وعنى
قوله بل من الذي يكون منه هو ان وجوب وجود هذا من ذات

بالغير وجوب وجوده الذي يكون ذلك بهذا الغير اما غير او
وجوب وجوده من هذا الغير فوجوب وجوده ومن وجوب
وجوده هذا الغير باطل بيان الوجه الاول لانه لو لم يكن ذلك
كل منهما او احدهما من حيث هي علة للآخر بالغير او
فيلزم ان يكونا غير متكافئين لان علة احدهما اقوى من
معلول الآخر واشار بقوله وان كان وجوب وجود كل من
ذلك الغير في حد ذاته اي واجبا من قبل نفسه
حد الامكان اي الحاجة الى الغير لزم الدور على
هذا السبق حتى يظهر فائدة التقييد بالتفصيل وهو ان
ذلك يلزم لو كان ذات احدهما من حيث هي علة للآخر بالغير
لوجوب وجوده وكان الآخر ايضا بهذا الغير علة لذات
هذا الغير من حيث هي وليس كذلك لان ذات هذا الغير
هي بالغير او واجب بالغير المذكور من غير تناسي وهذا يعني
قوله فيكون العلة لهذا الغير كان وجود ذلك الغير وهو غير
ليس علة هذا الغير يعني بل هو علة بالذات وعلول بالذات
تفسير للغير لا للمتكافئين ورد بانه لا يلزم من جواز انفكاك هذا
عن الآخر كما بينه بقوله اذ لم يلزم من شيء آخر فيلزم انتفاء

للآخر ص

انتكافؤ من هذه الجهة ضعف ولا يخفى انه يمكن بالوجه
الاول من هذين الوجهين ابطال السبق بشقيه بشقل بالتوقف في الكتاب
اثبات عينية الوجود فلو وجب كما ذكرنا ولعله لم يتوقف للعلم
واتفق في اثبات كل شيء بدليل آخر وبما قررنا ظهر دفع
ايراد بانه مثل ان قيل ان اراد ان يكون وجوب الوجود لهذا
من ذلك مجرد ملزوم فمسلم لكن لا يلزم شيء مما ذكر في بطلان
السبق وهو ظاهر وان اراد الغلبة فمحل السلام لانا نختار
ان يكون ثالث سابق خارجي ما ذكره بقوله
او يكون هذا السبب خارج آخر يوجبها جميعا وان يقال
على شق آخر وهو ان يكون وجوب احدهما من ذات الآخر
من حيث هي وجوب وجود الآخر من الاول بشرط
وجوب وجوده وغير ذلك وجه اندفاع الجميع ظاهر
بعد ما حققنا فلا تغفل فاذن ليس
يمكن ان يكونا متكافئي الوجود اي ثبت انتكافؤ بهذا
مع التعلق بعلة خارجة منتف وانتفاء هذا المجموع
اما بانتفاء الجزء الاول وهو انتكافؤ وذلك بان يكون

رأى لي ثبت ان نسبة فيين في لزوم الوجه يكب ان يكون
لها علة خارجة عن وجهها جميعا وان لم يكن بين
ان سبب ان المضافين الضروريين لا يعقل مهية كل منهما
الا بالقياس الى الآخر يجب ان يكونا من هذا القبيل فالعلة
لوجوب لهما هي الموجبة لنسبتهما التي جميعها مع ما دونها
ان كان موضوعها مادة الاستعداد والمستعد او مع
موضوعها ان كان موضوعا كالبوة
والبنوة او مع موضوعها ان كان الموضوع موضوعا لا
مادة ما موضوعا كما اذا لم يكن موجودا في الخارج كالتقدم
والتأخر بين الزمانيين لا جزاء الزمان والى صل ان كفى
في وجودها العلة القابلة وجدنا بل لا بد معها من علة
فاعلة خارجة عنهما جميعا وبين ذلك بوجهين الاول ان
المضافين المتلازمين ان كل منهما وحقيقة ان يكون مع
الآخر حتى يكون مهية لا يعقل الا لقياس الى الآخر كان عرض
اذا كان احدهما بذاته لا يعقل الا مستندا الى شيء
فوجوده بذاته غير واجب فيصير ممكنا فلا بد من علة غيره
اذ تحقق الفاعل في كل معلول ضروري وعلة نسبة مضافة

صفة علة بالذات وبذاته معلولا ويراد بقوله
بل يجب ان يكون احدهما الاول بالذات او ما يقتضي
الآخر اشارة الى ما عدم احدهما عند فيبقى الآخر
سبب خارج الآخر وجهين كما قال ويكون جهاتي وعلى
الثقة بين يلزم خلاف المعروض كما عرفت من قرار
وبما ذكرنا يندفع اشكال وهو ان اسنى في قوله ليس يمكن
ان يكون ما تعلق بالمقيد وهو حال عدم التعلق مع
بقاء ذات المقيد وهو السكاكي او رجوعه الى ذات المقيد
وعلى الاول لا يصح قوله بل يجب ان يكون احدهما الاول
بالذات اذ لا تعلق اصلا وعلى الثاني لا يصح قوله
او يكون بينهما لزوم الخ اذ يمكن ان لا يتحقق
عدم وهو بسيط وقوله بالجانب العلامة ليس او يجب العلاقة
بالجانب بالاستعارة الى ان موجب العلاقة شيء وموجبها واحد
فائدة انه يجب العلاقة اولا وبالذات لوجوبها فيكون
الجانب به متعلقة بالذات وبها بالعرض او وجوبها ذو
بالجانب يجب العلاقة بينهما ليكون الجانب بها بالذات والعلاقة
بالعرض كذا والمضافان ليس احدهما واجبا بالآخر

في وجود واللام ليس مكافيا بل امر اخر رجا عنها وهو اللام
عدم العلة فليس الغرض من دخول هذه شيء منها هو ذلك
ذلك والامر هو الذي جعلها في مقصد ان كان ليس بكل
منها سوى تلك المعية في تلك الجهة فيكون عارضة لها
ماهية اياها فيكون لا كافيا بينهما والعرض المفارق
او اللازم وهذا غير ممكن فيه اذ كل من امضافين متكا
فين بالذات وندعي انه مستفاد ان ثبت لهما
بالعرض اي لا بالعرض لها من امضافين عند ما ثبت
الف واللبسيت مكافية بل اركو فيكون من حيث اسكافو
معلولين وهو المطلوب والى هذا الوجه اشار بقوله وذلك لانه
الى قوله لاحقة لم واشار الى ان امضافين لا يكون ان يكون
احدهما من علة للآخر من حيث هي مكافيين فيه ان واما من
حيث خصوصهما الى صنين فقد يكون احدهما علة للآخر كالي
الاب والابن فان حقيقة الاب كزيد علة لذات والابن
وحقيقة كعمرو وان لم يكن شيء من اباب من حيث هو اب
والابن من حيث هو ابن علة للآخر اصلا لكنها بتلك الجهتين
ليسا مكافيين، اذ المكافي من حيثية وعلية احدهما للآخر

من حيثية اخرى

حيثية اخرى وقد يكون احدهما علة للآخر لا كافي للآخر والآخر
كان ذات شيء منها علة للآخر كالبسيط مطلقا شيء منها من حيث نسبت هو
هو علة ايضا وعلى المقدرين ليس المضافان بتلك الحيثية مكا
فيان بل بما هما بالعرض اعني بين او اللازم فيهما
ما فيه كلام في الوجه الاول والذي ليست رابطة بين الطرفين
وجود اردي يقصد الى كونه ظهر ما ذكرنا ان قوله فيكون لا كافيا
الا بالعرض اعني الذي اقول المتعلق بكلا الوجهين او يتعلق
بالاخير وعلى معطوفي الاول بطريقه بالمقايسة الى الثاني
واما قوله ان كان معلولا اذ قد يكون ذات احد المضافين وحقيقة
وجب الوجود كالعلة العارضة للواجب ومعنى قوله ويكون ناصبه
لفظ علة للعلاقة اذ كان من جانب ذلك علة لوجود ذلك يكون
علة بعلاقة ناصبة وقيد بالوجه بحيث اذ لا علاقة بين ذاتها
وحقيقتها بالحقيقة بل بين ما بالعرض لها من الاضافة فتحققها
بينها انما هو مجرد ادراكهم وقوله واما ان يكونا مكافيين لا عطف على
قوله اما ان يكون وجود ذلك آه فكانه قال اما ان يكونا
مكافيين من جملة ما يكون الامر ان احدهما علة للآخر من
من حيث ذاته وحقيقته لا من حيث اسكافو فلا يكونان

العطف

بهذا اعتبر ممكن فيمن بل بحقه معلوما وذلك ان يكون مكلفين
من جملة ما يكون للاخر ان ليس احدهما عدة للآخر من حيث
ذاته وحقيقته بعض وقوله وبعلاقة ... من قبل ... ف ...
لانه اذا وقف بقوته ما بعده ... وقوله ... وقوله
الشيخ في حل هذا المقام فحصل فانه مختلف في نفع لنيرمن
استكمل وللاوام قوله فان كان المكلف في المعنى الذي
لذاته ما ... اذا ... آه ينبغي ان نشير اولا ... ما يكون الجر
في هذا المقام ثم نقول حاصل الكلام وتبين ما فيه من اختصار فنقول
فنقول قوله الذات متعلق بقوله مكلف اي ان كان كل
واحد من الزوجين مكلفا بالآخر نفس حقيقة وذاته
ويخالفه بان ليس هو للآخر اي مكلفا به السجود وقوله واذا
لا مرئ اي يخالفه بان هذا حذف ذاك في حذف المضاف اليه
وعوض بالتنوين وقوله لما له متعلق بقوله لكن يرد ان هذه
الخاصة ضرورية وللاما كان بينهما فرق واجيب ... ان
ان يكون المعنى وهذا اي كون كل منهما ليس هو للآخر مخالف
وهي لغة لا ما له اذا هي لغة ... اما ... هذا ... ات او ... السجود وقوله
فيخالفه في غير المعنى جواب الشرط وحاصل الدليل بعد ان

يقال اذا كان

حذف منه

يقال اذا كان المعنى الذي فيها غير مختلف فكان للمقارن
لا في كل منها غير المقارن في الآخر كان كل منها يخالف الآخر
في غير المعنى الذي قدم حق فالثاني مثله اما الملازمة
فظاهرة واما حقيقة المقدم فلقوله لان المعنى الذي فيها
الخ وقوله مختلف جزء من وقوله وقد قارنه آه جملة حالية
من ضمير مختلف والمراد بمقارنة شيء صاحبه بهذا او ذلك
ذاك مقارنة ما به التشخص والتعين من العوارض المشخصة
ومقارنة نفس ان هذا او نفس ان ذلك ذاك
مقارنة التشخص والتعين نفسه اي مقارنة هذية هذا او ذاكية
لهم ذاك مقارنة التشخص والتعين نفسه اي مقارنة نفس
ان هذا معناه نفس ان هذا على حذف جزء ان وفي
بعض النسخ نفس ان هذا المخففة ولم لا حاجة الى ارتكاب
حذف وقوله في هذا متعلق بالمقارنة اي قارنه ما ذكر من
المقارنات في هذا الشخص ولم يقارنه هذا المقارن في الشخص
الآخر بل ما به صار ذلك ذاك الخ وبهذا ظهر رد لمتأمل
مزعوم من قال بان التشخص امر زائد على الهوية منسوبة
الفصل الى الجنس فيكون ذات زيد عندهم مركبا عقليا من

هذيته هذا او ذاكية ذاك
على قول المصدر بالكان
ان المعتزلة وقوله او
في رتبة نفس صح

حق ل

نفس الحصص والتشخص وبين ان الحيثية التعليلية انما
تختص بجزء الوجود الذي تشخصه عين وجوده الخاص به فالوجود
والتشخص سيان بالذات يختلفان بالاعتبار العقلي
عليه الطوسي وغيره ثم ملاك الحقيقة النوعية ان كانت مادية
فتشترك الافراد بحسب ما يقتضيه حصص المادة من العوارض
فتلك العوارض بسببي تشخصات لا بمعنى انها مشخصات
حقيقة اذ المشخص حقيقة هو الله عز كما حقق في موضعه
بمعنى انها عنوان المشخص وعلامته فحق ما استشهد به استاذه
الى المذهب الاول ومقارنة ما به التشخص استاذه الى المذهب
الثاني والمراد باللواحق الغير الذاتية اللواحق التي عزا وجوده
في الذات لا غير مستند الى الذات والمقوم وجوده
هو ذلك الوجود الوجود الواجبي المشترك بين الواجبين فقوله
لا عن نفس مهيته اي لا يوجد تلك العوارض عن نفس ماهيته
بل ممن لزوم الاتفاق واعلم فيه وقوله كانت الذوات واحدة
اولم يكن اي لم تكن الذوات موجودة في تلك الحقائق كانت
علة لمجرد المتعدد لزم الامر الاول وان كانت مع ذلك علة
للوجود ايضا لزم الامر الثاني وللمعوض الآن ان يخالف

في معنى اصلي

في معنى اصلي بعد ما يوافقه في المعنى اي في معنى وجوب الوجود
كما هو المعروف وقوله فلا يخلو ذلك المعنى اراد به المعنى الاصلي
وقوله لوجوب الوجود اشعر دونه اي ثبت تمام من وقوله
في معنى اصلي وقوله وجوب وجود مصدر على التمييز
من حيث نسبة المقوم اي مقوم وجوده وقائمه من حيث نفسه وذاته
وقوله ورد هذا عليه اي ذلك المعنى الاصلي ورد على
وجوب الوجود عارض له وقوله قد مضى بنا وجه فساده
اي بما ذكرنا في الشق الاول حيث قلنا هذه اللواحق ثابتة
ان تعرض الخ وحاصل الدليل ان الواجب بذاته ان لم يكن
واحدا كان كثيرا والثاني باطل فالمقدم مثله اما الملازمة
فظاهرة واما بطلان التالي فلان هذا الكثير لا بد ان يكون
اثنين فلا يخلو اما ان يكونا متفقا الحقيقة اولا والكل باطل
اما الاول فلان كل واحد منهما ان لم يكن حتى لم يكن الآخر
ما هو خارجة عارضة علة معروضها ان كانت نفس تلك
الحقيقة المشتركة او وجودها بما هما موجود لزم ان يكون كل
منهما ما لا غير فلا يكون حتى لم يكن لهما والفرض خلافه وان
كانا مختلفين جزء الحقيقة المشتركة والوجود المشترك توقف ذات

ذات كل واحد منها وجوده الخاص على حياله فلا يكون
واجب الوجود معنى وذاتا الشيئين فلان ما يكون لكل واحد
الآخر ان كان شرط الوجوب الوجود كان لازما متقررا
بين كل واحد فلا يتميز ولا مفروض خلافه ولان ما لم يكن شرطا
يتقرر وجوب وجوبه دونه لم يرد عليه هذا لازم ويرتفع
لم ويضاف اليه فيكون حكم كل واحد من الاثنين وذاتيهما فانه
وفيه بحث اما اولا فلانه ان اريد بما يخالف احدهما الآخر
احد الامرين اللذين بهما يخالف كل منهما عن الآخر فاجيز
فنختار انه شرط لوجوب الوجود ولا نسلم ان التميز وقع بكل واحد منهما
لا بعينه بل التميز انما وقع بكل واحد منهما بعينه وهو خذ من
اربع واحد منهما بعينه فنختار انه ليس بشرط لوجوب الوجوب
ولا نسلم برهان ما ذكر في الشق الاول في انتفاء اذ لو كان عدم
عروض تلك الحقيقة المعينة المختصة نفس تلك الحقيقة لا يلزم
ما لزم على الاول كما لا يخفى واما ثانيا فلان كون ذاته ليس بشرط
الوجوب الوجود بان يكون عين وجوب الوجود ونفسه فلا يلزم
تقرر وجوب الوجود دونه ويمكن ان تقرر الشق الثاني من
الدليل كيف يتم عنه البخان بان يقال قد ثبت فيما

لواجب الوجود

ان وجوب الوجود عين حقيقة واجب الوجود وهذا لا معنى
عليه فيقول اذا كان الواجبان مختلفي الحقيقة فتلك الحقيقة
المعينة التي هي لفلان الحقيقة لا اعني ان كانت شرطا لوجوب
الوجود او كانت نفس وجوب الوجود واتفق ان لم يكن
مخالفة بهذا المعنى من خلافه وان لم يكن شرطا لتقرر وجوب
الوجود دونها لم يرد عليه تلك الحقيقة ويرتفع ويضاف اليه
فلم يكن ما فرض حقيقة احد الواجبين حقيقة الآخر فان
حقيقة كيف ان تكون عين وجوب الوجود وهو متقرر ثابت
دون هذا لازم المفروض فلم تكن حقيقة بل اعراضا لها محضا
انتهى وكان الواجبان متفقين في الحقيقة التي هي نفس وجوب
الوجود مختلفين بما يعرض لها ويضاف اليها وهو ما فرض
حقيقة فكل منهما فرع لا القسم لان بعينه فيبطل بما ذكر في
البطلان ولا يخفى انه بهذا سقط وان اندفع البرهان لكن يرد عليه
ايراد قوي استفصل جلة وهو منسوب لابن كمونة وهو ان
معنى قولهم الوجوب الوجود عين حقيقة الواجب هو ان حقيقة
عين الموجب الخاص والوجود الخاص الذي هو بذاته بمعنى
معنى ان مصداق حمل مفهوم الواجب المطلق والوجود المطلق

انتهى

عدم ذاته بقطع النظر عن غيره مطلقا كما هو الشأن
وليس مراده ان الوجوب والوجود المطلقين عين حقيقته
بل هما امران عارضان لها عند هم في الذهن مع تحقق جواز
ان يكون في الوجود واجبان حقيقة كل منهما عين وجوده ووجوده
الخاص به ومطلق الوجوب او الوجود يكون عرضيا كما مر لابد
لتحقيقه من دليل فقولهما في الدليل على حقيقة المعينة اما
شرط على وجوب الوجود او نفسه واما لتسبيب شرط من وجوب
الوجود الوجوب الخاص فتشاركا في شرط وهو ممنوع قوله في الشق
الاول فيما هو طاهر فان اريد الوجوب المطلق فتحقق شرط ليست شرط
ومنع لزوم عدم كون ما عرض حقيقة حقيقة فجاز ان يكون عين
الوجوب الخاص ومنع الوجوب المطلق بان يكون الوجوبات
كل منها ممتازا عن الآخر بذاته وحقيقته التي هي عين وجوبه
الخاص به ويكون مطلق الوجوب عرضيا لها مشتركا بينها فيكونان
مختلفين في حقيقة مشتركين في امر عرضي فلم يلزم رجوع الشق
الثاني الى الاول حتى يبطل بطلانه فان قيل يلزم ذلك فقد جزم
الشيخ في الشفاء من ان واجب الوجود ليس الا مجرد وجود ولا
اختلاف في مجرد الوجود نعم الوجود المقارن للماهيات تختلف
بحسب اختلاف

بحسب اختلاف اضافة الماهيات والمحض الوجود فهو في نفسه
لا اختلاف فيه حقيقة فلم كون الوجود لا تختلف الا باختلاف
الماهيات المضاف هو اليها غير طاهر اذ لا ينقبض الفعل
على ظاهره الوجودين كل واحد منهما ممتازا عن الآخر بحقيقة
المضمحلة التي هي عين الوجود القائم بذاته ولم يكونا مشتركين
في امر اصلا كما زعم وكان للوجود فردا واحدا يحصل
من دون الاضافة الى ماهية مخصوصة لم يلزم لا كون ان يكون له
افراد كل منها حاصل بذاته من غير ان يكون هناك ماهية
مضافة اليها على تقدير التسليم كان بذا دليلا آخر مستقلا
وليس فيه دفع لما يراد عن الدليل المذكور وهذا امر ورد
على الدليل المذكور على التوحيد كما سيظهر ولم يدفع في كلام
القوم ما يفي بدفعه وسيأتي ما بعد القراءة عن تقرير
الدليل المذكور ما يدفع الشبهة ويشفي العليل ان كنت ذا
فطنة حدسية وفكرة سليمة فانظر (والله الموفق للصواب)
معنى وجوب الوجود في الشق الثاني دليل آخر على توحيد واجب
موافق للدليل الاول في احد شقي الترديد الذي فيه ومخالف
له في الشق الآخر نقرره على طريق الاختصار ان يقال واجب

لذاته ان ينقسم فى نفسه او على سبيل انقسام جنس
ان نوعه او على سبيل انقسام الشئ الى جزئيه والاول باطل
بالاول فوجهين احدهما ان فصل الشئ حيث ان فصل وجوده
ماهويته وحصصه فيفضل الواجب لذاته ان كان يقبل
وجوب وجوده الذى هو عبارة عن الوجود الذى لا يمكن
كان محصلا لماهويته وحقيقته وقد بين فساده وايضا
يلزم ان يتوقف وجوب وجوده على شرط يكون واجبا
لذاته والمفروض خلافه واما الثانى فلما مر فى سبق الى
من الدليل الاول من ان انقسام ان كان انقسام ما
لزم ان لا ينقسم بالعوارض ان كان وجوب الوجود
لها او يتوقف ذات كل واحد على غيره فلا يكون واجبا
بعد فان قيل لعل هذا احتمال آخر وهو ان يكون انقسام
وجوب الوجود انقسام المعنى الجنسى بالعوارض المقومة
او بالتشخصات قلنا قد اثبتنا ان الله تعالى
سبيل انقسام به بالعوارض ولم يذكره ان انقسام الجنس
بالعوارض مستلزم لاختلافه بالفصول ايضا ضرورة
اجتماع كل حقيقة الجنس مع فصل فهذا ان احتمال يرجع

الى السبق الاول ولهذا لم يذكر الشيخ دليلا على البطلانه
فى نفسه بل انه يرجع الى ما سيأتى ذكره فى ابطاله او
على انه ذكر شيئا ما ذكره فى ابطال الاول فى ابطال هذا الاحتمال
كما سيأتى على انه يمكن ان قيل بقى سبق آخر وهو ان يكون
انقسام وجوب الوجود من قبيل انقسام الوضع العام
الى الزوايا المتساوية كما قيل مثل هذا الدليل ايضا مبنى على
عدم جواز وجوب الوجود لما كثرة كما حقق فى موضعه وبعد
ذلك ينحصر الاحتمال فى السبقين المذكورين لكن يظهر
ورود ما ذكرناه على الدليل الاول وهو شبهة ان يكون
من ان اثبت بالدليل عدم عروض الوجوب الخاص
الوجود المطلق فلم لا يجوز ان يكون انقسام الوجوب المطلق
من قبيل انقسام الوضع الى ما زاده المنطقة
بالحقيقة التى هى عين وجوبه الخاص لا بد للتقسيم من دليل
واما ان يكون وجود ما له ممكنا عيز واجب الظاهر ان
المراد امكان وجود تلك الصفة اعنى وجوب الوجود لهذا
الموصوف بالنظر الى الموصوف وح فوجوده يجوز ان يكون
هذا السبق غير واجب بوجوده بذاته وظاهر جدا انه اذا امكن

وهو باطل ولو لكان واجبا بالنظر اليها فيرجع الى الشق
الاول ولزم ما لزوم او غيرا فيلزم احتياج الواجب لذاته
في وجوب وجوده الى الغير فلم يكن واجبا لذاته هف
وفيه نظر لجواز ان يكون علة في هذا الموصوف المعين فلم يلزم
احتياج الواجب الى غير ذاته لان مبنى الدليل مبني على
عينية وجوب الوجود للواجب فلو كان ذات الواجب
علة لوجوبه برفع علية الغير وهو وجه يظهر وبه يندفع شبهة ابن
زرعة وهو ان الثابت بالدليل عليه الوجوب الخاص لا المطلق
يجوز ان يكون هذا الموصوف هو عين وجوبه الخاص غير
وجوبه المطلق من غير محذور بخلاف ما اذا كان الزائد في
الوجوب المطلق وان رد في الوجوب الخاص احترز
الشق الاول وختم لامتناع وجود الغير لهذا الموصوف ووجوب
وجوده وحده ونقول لا يلزم من ذلك توحد الواجب كما لا يخفى
فان قال قائل ان وجود الصفة الخ يمكن ان يكون لها بعض
على احد وجوه ثلثة الاول على وجه السائل عن ان الشق الاول
من الترديد في الدليل هو وجوب كون وجوب الوجود صفة هذا
الموصوف المعين بالنظر الى الصفة وقد تم ان هذا الوجوب لا يفيد التخ

الله و

بثبوت وجود الشيء بالنظر اليه لكن زواله عنه واذا امكن
زوال وجود شيء وامكن ذلك الشيء بواسطة عدم
الشيء نظرا الى ذاته بالضرورة فلم يكن واجب لذاته هف
لكن يرد عليه ان هذا الشق حينئذ يقابل الشق الاول
اذ الشق الاول هو وجوب كون وجوب وجود صفة
لهذا الموصوف المعين بالنظر الى تلك الصفة كما صرح
قوله واجبا في هذه الصفة اذ حينئذ لم يلزم ما ذكره من المحذور
من احتياج وجوب الغير لهذا الموصوف ووجوب وجوبه بالغير
وجوده وامكان شيء بالنظر الى شيء لا ينافي وجوبه
بالنظر الى آخر فيجوز ان يكون الحق شقا ان وهو ان
يكون تلك الصفة واجبة بالنظر الى هذا الموصوف لصفة
بالنظر الى نفسها وحينئذ لا يلزم شيء من محذور شق مزيد
فان الوجه ان يراد بامكان وجود صفة الوجوب للموصوف
امكانها بالنظر الى نفس الصفة بقرينة ما سبق في الشق
الاول ويكون وجه قوله يجوز ان يكون الخ هو ان ثبوت
تلك الصفة لهذا الموصوف اذا كان ممكنا وان كان
بالنظر الى الصفة وجب ان يكون لعلة فعلة اما تلك الصفة

لهو باطل

من موصوف فاعرف من بان كون صفة لآخر لا يبطل
وجوب كونه صفة لهذا الموصوف فجوز ان يكون صفة واجبة
بالنظر الى موصوفين فان لزم شيء يجوز ان يكون
اعم منه كالزوجية بالنظر الى الاربعة فبين بان بطلان
في تقابين وجوب الوجود صفة لهذا الموصوف لان ما فقد
صفة لا يكون موصوفه مع قطع النظر عما عداه والحاصل ان
في هذا الشق في الوجوب بالنظر الى الصفة وح فوجوب الوجود
في ان يكون صفة للآخر وذلك لانه لو كان صفة للآخر فذلك
الوصف في ان يكون بعينه هو الاول بل شيء اخر وح فيه
ما يجب في الاول وهو كونه صفة للموصوف الاول وهو في
مثلا اذا اقتضى وجوب الوجود ان يكون صفة للاخر يجوز
ان يكون صفة غيره كما سيأتي والكلام في هذه الصفة اعني
صفة الباء ان يكون صفة للالف لان كونه وصفا له مقتضى
ذات وجوب الوجود والمخصص يلزم كون هذا الشخص غير نفسه
وهو بديهة فقد لم يبق من شقي الصفة الاولى الا شق
للآخر وبهذا المثل يجب ان يجيب فيه مما لم يجب في ذلك الصفة
الاولى بعينه من كونه صفة لمعين فرضا اقتضى وجوب الوجود

اياه وهو خلاف في ان يكون بناءه على تجويز ان
يكون وجوب الوجود واجبا بالنظر الى ان يكون صفة لهذا
وبالنظر الى هذا الحكم ان كونه صفة للآخر لا يبطل وجوب
كونه صفة لهذا والحاصل انه لم لا يجوز ان يقتضي وجوب الوجود
ان يكون صفة لهذا وذاك معا فيجاب بما حاصله ان يلزم
من احدهما وهو ان يتخلف مقتضى الذات عنها اذ كون
هذا الشخص عين ذاك لان ذاك ان لم يكن عين هذا
فقد يقتضي في تحققه بدون المقتضى اعني هذا او لا
الاول وان كان عينه لزم الاور الثاني والثالث ان يكون
بناءه على تجويز ان الكلام في الشق الاول كان في وجوب
كون وجوب الوجود صفة لاحد الموصوفين مطلقا سواء
كان بعينه او لا بعينه فمن يأبه اذ كان صفة لاحدهما لا
بعينه فكونه صفة للآخر لا يبطل وجوب كونه صفة لاحدهما
لم لا يجوز ان يقتضي وجوب الوجود كونه لاحدهما لا بعينه فيجب
بان هذا في الشق كان في وجوب ان يكون وجوب الوجود
صفة لاحدهما بعينه من غير التفات الى الآخر وهو باطل كما قرره
وما وجوب كونه صفة لاحدهما لا بعينه فهو داخل في الشق الثاني

باطل بما ذكر فيه من لزوم احتياج [illegible] في وجوب وجوده
الى غيره فانه اذا لم يكن [illegible] مقتضيا
وجوب الوجود وكذا لو صح كونه مكانا مثلا
ما يجب به كل من الموصوفين وقد عرفت ما في هذا
من الكلام فتذكر [illegible] وبهذا يظهر ما في قول [illegible]
لا يخفى بعد ما سبق ما في هذه العبارة ايضا من كلام
فانه [illegible] ان رد في وجوب الوجود الى
الشق الاول ولا محذور في اللازم من وجوب او وجوب
الى ص للواجب بالوجوب المطلق وان رد في وجوب
بالوجوب المطلق احتمل الشق الثاني وهو ان سبب مقارنة
ليس كونه واجبا بالوجوب المطلق ولا امرا منفصلا عن الواجب
بل كونه واجبا بالوجوب الخاص وهو عين ذاته فلا يلزم
احتياج ذاته الى غيره اصلا وقد علم من تضاعيف الكلام دفع
تلك الشبهة المنسوبة الى ابن كمونة على كل واحد من هذه الوجوه
السابقة. ولمحرك ان هذا المطلب مطلب عظيم شريف واضح
البرهان لا يختفي لاحد فيه والمتأخرون يعتمدون عليه اذ هو الدرة
في التوحيد وعليه مبنى سائر العقايد ولكن لله الحمد [illegible]

لدفع تلك الشبهة واقام هذه البراهين بوجه وجيه يقصم ظهر
المتشيطنين والشيطين فنقول وبالله التوفيق ان المعنى
المستعمل فيه لفظ الوجود كما اشرنا اليه فيما سبق اثنان
احدهما معنى الانتزاعي المصدري بالبداهة الذي هو معنى
الكون محمولا ويعبر عنه بالفارسية بودن ويسمى بالوجود
الانتزاعي كما في كلام الشيخ وتابعيه ما هو منشأ الانتزاع
به معنى وسيدا ما هو عين حقيقة واجب الوجود ويسمى
بالوجود الحقيقي ويعبر عنه بالوجود الخاص والدليل على
تحقق هذا المعنى هو ما تقرر عندهم من عينية الوجود للواجب
بمعنى ان موجودية ذاته تعالى امر زايد على ذاته كما مر من
عليه في موضعه مفصلا وكان المعنى الاول مستدرك البداهة
واحد مشترك بين جميع الموجودات فكذلك المعنى الثاني الخاص لكن
ليس مبنيا من بداهة منه بداهة ووحدته على نحو بداهة المعنى
الاول ووحدته كما ستعرف بل يقول عرض المكنة بالذات
من ذكر تلك الاحكام انما هو ابتنائها في المعنى الثاني لبعض مقدمة
في اثبات التوحيد فلو اثبت شيئا منها في المعنى الاول
في الوضع وتبيعته هذا المعنى ثم سعى بداهة المعنى

المعنى الاول ووحدته وتباينهما كالظاهران فالحاجة الى
الدليل دلالة على الحصول سبيل التنبيه والبداهة تقدر المعنى
الثاني فلانه مقدور بعنوان المعنى الاول وهو احد
وجهه مقدور بالبداهة فهذا المعنى الثاني مقدور
بالبداهة لكن بوجه ما من الوجوه وهو المعنى الاول واما
وحدته واشتراكه بين جميع الموجودات فبيانه ان الدليل
المشتهر المذكور في كلمات المتأخرين في اثبات
هذا المطلب دالة على ان الوجود الذي به موجودية جميع الموجودات
معنى واحد وقد عرفت ان البيان يدل على عينية الوجود
للواجب بمعنى ان موجوديته بذاته لا بامر زائد على ذاته
كما لا يخفى على الناظر فيها فوجب ان يكون موجودية جميع الموجودات
وجود هو عين ذات الواجب ليكون موجودية جميعها
بمعنى واحد اذ موجودية الواجب تعالى انما هو بهذا الوجود
كما هو مقتضى البرهان فلو كان موجودية شيء من الموجودات
بمعنى آخر لما كان موجودية جميعها بمعنى واحد وقد ثبت
اذ قد ذكر فظهر ان الوجود الذي هو عين ذاته تعالى
مشترك بين جميع الموجودات فموجودية جميعها بالاشتراك

مشترك وهو عين ذاته تعالى
على موجودية جميع الموجودات
بمعنى واحد هم

اما المعنى الثاني

اما معنى قيامها او صحة انتزاعه على فاشتراك المعنى الثاني
وبربط والازم قيام الواجب بالممكنات وصحة انتزاعه عنها
تعالى عن ذلك علوا كبيرا او بمعنى عدم حلول شيء منها عنه
وانفكاكه عنها بل حل مرتبط بمنتسب اليه بنحو
ليس على وجه من القيام وصحة الانتزاع وان لم يعرف كنه
ذلك الارتباط والمنتسب كما لا يعرف كنه ذاته تعالى فقد عرفت ان
الوجود الحقيقي الذي به موجودية جميع الموجودات بمعنى
واحد هو عين ذات الواجب والوجودات كلها مرتبطة
ومنتسبة الى حضرة ذلك الوجود القيام بذاته والوجود الخاص
والوجوب الخ بمعنى ص والوجود المطلق المؤكد عبارة
والمراد بمعنى واحد وهو هذا المعنى الحقيقي الذي عرفت
الواجب اذا اتقنت ما تلوناه عليك فقد بان لك الهدام
بيان شبهة الذاهب والمحلل لها بالكلية فان مدار ما سبق
على تجويز احتمال واحد وهو ان يكون في الوجود واجبان
كل منهما موجود واجب بذاته ويكون الوجوب المطلق والوجود المطلق
عرضيين بالنسبة اليهما واذا ثبت ان الوجود الذي به موجودية
جميع الموجودات بمعنى واحد ليس بخارج عن حقيقة واجب وجوده تعالى

ه الاحتمال وثبت توحيد الواجب بكل واحد من البراهين
المذكورة فان السرّ وبداية المذكورة في تلك البراهين ما ذكرنا
انما هي في ذلك المعنى الواحد ولهذا ما عرض في شيء منها
لابطال كون ذلك المعنى الخارج خارجا عن حقيقتي وجهين
عارضا لها او موضوعا عنه بعد بيان عينية كونه موجبا
وبيان وحدته فيما من مقدمات هذا المطلب وذكره بعد
اعتناء البشان مباحثها مثلا نقول في البرهان الاول
هناك ان المراد بالواجب الوجود الخاص وهو ذلك المعنى
الواحد فلم يكن ان الحقيقة المعينة مشتركة
ومنع قوله اتفق اهل الملل فيه ان المنع مندفع بما قررنا من ان
ذلك المعنى مشترك وواحد في اهل الملل مشتركة
ايضا وفي البرهان الثاني المراد انقسام الوجوب الخاص الذي
عين ذلك المعنى الواحد ولا بد من انقسامه على تقدير تعدد
الواجب والا لم يكن معنى واحدا وهذا المعنى يجوز
ان يكون انقسامه الوضع العام لما عرفت من امتناع
خروجه عن حقيقة الواجب وفي الوجه الاخير ايضا المراد
بالوجوب الوجوب الخاص الذي هو المعنى المذكور وقوله رضي

المشرق الاول

مشرق الاول ولتزم امتناع وجوب بعد هذا الموضوع فقد ثبت
هذا لزام ما حققنا من وجوب اشتراك المعنى من وحدة
في الجميع وكنا في عبارة لاوفي نختار ان المراد الوجوب الخاص ولا
نلك اختيار المشرق الاول اذ توحيد الواجب بالوجوب الخاص مستلزم
لتوحيد الواجب بالوجوب المطلق اذ لو تعدد هذا لم يتحد ذلك
فقد وذلك المعنى الذي به الموجودية فيهما وقد ثبت الاتحاد
في جميع ما مر وبعد اجراء هذه البراهين واتمامها يحقق ان
الوجود الذي به موجودية جميع الموجودات معنى واحد حقيقي
ومعين حقيقة واجب الوجود ان كان الموجد مشتق
معنى من ذلك الوجود الشامل للواجب والممكن كلا بمعنى
ما ارتبط الى ذلك الوجود وانتسب اليه انتسابا حقيقيا
او مجازيا وقد يطلق الموجد على معنيين آخرين احدهما الموجود
الذي هو ذاته والذات موجود ولهذا قال الحكماء الموجود
بالحقيقة هو الوجود وثانيهما المشتق من الوجود المصدري
بمعنى الثابت والمحقق وبهذا هو ذوق المتألهين من الحكماء
والكاملين من العرفاء فاذن واجب الوجود الخ

لهين م

وقوله واحد الخ بعد جزء قوله مستغن في موضعين بيان
وتفسير لسابقه او صفة له او خبر محذوف اي هو واجب الوجود
وهو على معنى شرح اسم الاشارة لي الانسان لا يمكنه ان
يدرك حقيقة الاول بذاته بل غاية ما ان يدرك بعض لوازمه
وهو وجوب الوجود وذلك لوازمه وقوله وجوده غير مشترك
فيه اي وجوده الواجبي فقد تبين من هذا ايضا
دلالة هذه الخ وهو من الفصل الذي عنونه بهذا العنوان
في واجب الوجود الى هنا وحاصل الكلام ان كل ما فرض
ممكن الوجود ولا يلزم من فرض الذي وهو موجود فقد يكون
الممكن موجودا بالفعل وبعبارة اخرى واجب الوجود دون
ان يكون الشيء موجودا بالقوة والفعل معا وممكنا واجبا معا
باعتبار واحد فلا يلزم ان يكون احدهما وهو القوة وامكان
باعتبار ذاته ونفسه اذ هو بذاته كذلك ولا كونه باعتبار غيره
فكل ممكن محتاج ان يصير موجودا بالفعل الى علة تجعله
كذلك ثم الموجود بالفعل من الممكن اما هو واجب الوجود
بغيره فانه ان يكون كذلك دائما اي في جميع الاوقات دون
بعض الاوقات دون بعض فالدوام هنا انما يجب لا الذات

وذلك لانه في التعليل المستفاد من قوله ربما عرض لما ذا

يركب افراد الممكن والقسم الثاني هو المسمى بالحادث الزماني
وهو ما سبق مادته سابقة عليه يعدم بها الامكان وجوده
ويسمى حادثا من ان كل حادث زمان فهو مسبوق بمادة وقوة
والقسم الاول هو المسمى بالقديم كالعقول والافلاك
وهذا يجب دوام ذلك لئلا يخلو عن الامكان والقوة وغيرها
على رأيهم وهو غير محتاج الى مادة يعدم بها الامكان فان الامكان
وقوة وجوده قائم بذاته وحقيقته فهو غير بسيط الحقيقة ايضا
فان الذي له باعتبار ذاته وهو الامكان والقوة غير الذي
باعتبار ذاته هو الوجوب والفعلية وهو حاصل الهوية منهما جميعا
في الوجود فيكون هوية مركبة منهما وهي المراد من الحقيقة
وهذا هكذا كذلك واجب الوجود لذاته فانه معرى عن ملابسة
ما بالقوة والامكان باعتبار ذاته مطلقا بل هو بذاته محض
الوجوب والوجود بالفعل فهو فرد بسيط وغيره زوج تركب
من الهوية من القوة والفعل او الامكان والوجوب
فان قيل الامكان والوجوب من الامور الاعتبارية كما
حقق في موضعه فكيف يكون الموجود في الخارج مركب الهوية

منها قلن المراد من الهوية هو الهوية المختلفة بالاعراض
فانها هوية الشخص وهذية وهي غير حقيقة الشخص وذاته
فان الشخص ليس الا الحقيقة النوعية عند اشتمالها
الهذاء او هي مع امر آخر بها الشخص عند غيره من الذوات
فتلك الاعراض خارجة عن حقيقة الشخص وذاته وانما
يكون داخلا لها في هوية الشخص وهذيته فلا مدخل
الامكان ولا الوجوب في هوية الشخص المكن وهي خلط
تلك الهوية بها وعدم التميز بينهما لا خوجها في حقيقة
الشخص ووجودها في الخارج فان قيل للامكان الاستعدادي
متسع لابع من الكيفيات الموجودة في الخارج عند هم موجزا
بالذات للامكان الذي ذكرتموه يدل على خلاف
ذلك قلنا هذا ما زعم المتزلون احذا الظاهر عليه القدماء
واما نحن فان اثبات ذلك دونه خرط القتاد في وجوه
كيفية في الخطم المقولة الخط المستقيم مثلا من غير الكيفية
الخواجية وبالجملة الكيفيات الملموسة التي فيها موجزة بها الى
مثل الصور التي يتوارد عليها ما لا دليل عليه بل الظاهر
لا استعداد اصلا ولكنه مخالف للامكان الذاتي الذي وجه

وعدم تناهيها لا يستلزم وجوده في الخارج فان الصور
يتناهون لا يوجد من بين الوجود في نفس الامر والخارج
في احكم فتامل والذب عن اولى للاوائل اي المنع والدفع
عن سدد اي واولها الذي ينتهي اليه كل شيء الى الجنس
وهو انه لا واسطة بين الايجاب والسلب فيستحيل ارتفاعهما
عن امر فهو مقوم في المقدمات الحقة اي في بين تلك المقدمات
فالمقدمات هي المبادي ولذا عبر عنها بالمقدمات اي
ما جعلت مبادي قياس وجعل ويحمل ان يراد بالمقدمة ما
من شانه ان يكون مقدمة فلا يابى ان يكون مطلوبا
وح لا يلزم ان يكون مبادي بل المبادي انما يكون لها
واعلم ان بعض الناس مع السوفسطائية ذهب الى ان
الموجودات كلها اوهام وخيالات فلا وجود لشيء من الاشياء
اصلا وح كل ما يتوهم بوجه من الوجوه حتى للاجتماع والارتفاع
لشيء عن شيء فيرتفع كلاهما كما يرتفع احدهما اذ لا يتميز
عندهم بين واحد واحد فارتفاع واحد هو ارتفاع الاثنين
فيرتفع عندهم النقيضان فضلا عن الجوازيل الاجتماع يقر عهم
بذلك واما ارتفاع النقيضين وان امكن ان يقال بعضهم

لا زم من فرض وجود احدهما بالوجه المذكور الا انهم صاروا
وجود جميع الاشياء الممكن ان يلزم وجود احد المتقابلين
حتى لا يلزم من وجوده امكان فيلزم حينئذ ان يكون هذه المقدمة
من مبادي كل مطلوب اذ على تقدير جواز ارتفاع
النقيضين لم يمكن اثبات مطلوب اصلا فان في كل
مطلوب لا بد بالآخرة من الانتهاء الى مقدمة لو لم تكن
حقة كان نقيضها حقا ومع جواز ذلك لا يلزم ان يقول
كونه ان لا يكون شيء حقا ولا ادرك وقد عرفت ان هذا لا يلزم
من المتقابلين لبيان مبادي سائر العلوم اذا كانت نقيضة هذه القضية
موجبة الى البتة تلك المقدمة وان كانت بديهية وبين
ما خالفوا هؤلاء المذكورين وهم من خصماء هذا العلم
على الفيلسوف الاول النظر فيه والذب عنه حتى يتبين
ما هو مبدأ المبادي في العلوم فكان محفوظة مصونا عن
صدمات الشبه والاوهام وايضا هذه المقدمة من
عوارض الموجود وما هو موجود كما سيذكره فلزم النظر فيها
لهذا العلم فاليتنبه اولا ان ينظر فيها ويذب عنها وهم
انها بيان الحق والصدق بتلك المقدمة في هذا المحل

للمحشي

المقدمات الحقة

المقدمات الحقة مع انها ايضا من عوارض الموجود وما هو موجود
اما الحق فيفهم منه الوجود اي بمعنى ان الحق يطلق على معنى
تلك الاول موجود مطلقا سواء كان واجبا او غيره وان كان
الموجود واجبا وذلك حال العقول مع اشارة الى القضية
الملفوظة والعقد مع اشارة الى القضية المعقولة وقوله الذي
يدل صفة لكل واحد منهما ووجهه ظاهر للدلالة هذا مع ما سبق
من ان اللفظ يدل على ما في الاذهان وما في الاذهان يدل على
ما في الخارج اي لو قدر على حال الشيء في الخارج ناظرا الى
ما سبق ايضا من ان مدلول القضية هو الصدق والكذب
احتمال عقلي وقوله اذا كان مطابقا بالنسبة على صيغة الفاعل
اي اذا كان الخارج مطابقا للمنشئ ويحتمل الفتح على صيغة
المفعول اي اذا كان كان المنشئ مطابقا للخارج ثم الحق
بالمعنيين الاولين قد يكون حقا بذاته وهو ما يكون واجب
بذاته دون غيره فلا محالة يكون حقا دائما وقد يكون حقا
بغيره وهو قد يكون حقا دائما وهو العقد ما دامت الممكنات موجودة
بكون حقا في بعض الاوقات دون بعض هو المحدثات
منها والجميع لما كان حقا بغيره لا بذاته كان باطلا بالنظر

نفسه وذاته لاكل شئ ما خلا الله بل قوله فيكون الحمل الموجود
الخ ناظر الى هذين المعنيين واما الحق بالمعنى الثالث فهو
كالصادق آيضا مشترك فى المورد الاصل وهو القول
او العقد المطابق للامر الواقع والوفق بينهما ان القول
مثلا اذا كان مطابقا للامر الواقع فهناك نسبتان
نسبة الامر الواقع الى القول ونسبة القول الى الامر الواقع
اما اولا فلان مطابقة هذا الذاكر غير مطابقة ذاك لهذا
لان مطابقة هذا الذاكر قائمة بهذا ومطابقة ذاك لهذا قائمة
بذاك والموضوع يختلف باختلاف المحل ، ، ، ، ولثانيا
فلان فاعل نسبة الحمل وهو مصدر فعل المتكلم انما تكون
الى احد الامرين متعلق بالآخر حركا ونسبة الى الامر الآخر
متعلق بالاول حتما وغرض المذكر بسبب كل واحدة
من النسبتين حاصل فى القول بسبب نسبة الامر الواقع اليه
هو الحق وذلك الحال هو ان القول مطابقا لما هو الامر
الواقع بحيث لا ينفك الامر الواقع بالمطابقة الى
القول يكون الامر الواقع مطابقا بالكسر اذا المنسوب
اليه فى باب اسم الفاعل علة فاعل واذا كان الامر الواقع

مطابقا بالكسر

مطابقا بالفتح كان القول مطابقا بالفتح فهو الحال الذى
عرض للقول بسبب نسبة الامر الواقع اليه وحال يعرض بسبب نسبة
الى الامر الواقع هو الصدق وذلك الحال كون القول مطابقا
للواقع بالمعنى الذى ذكرنا من ان المنسوب اليه اسم فاعل
فهو حال عرض للقول بسبب نسبة الى الامر الواقع والى
هذا اشار من الفوق اشار الشيخ بقوله الا انه صادق الى الامر
الواقع وحق بالعين صادق بالكسر بالعين نسبة الى الامر الواقع
وحق بالعين نسبة الامر الواقع اليه كما ذكرنا فان قلت سمى حال القول
بالحق بالعين الاول حقا لان اول ما يلاحظ فى هذا بالعين هو
الامر الواقع الذى هو الحق نفسه وبالاعتبار الثانى صدقا
عبارة عن حقية واقعية ان هذا الكلام يدل على نقل لفظ الحق
من احد معنيين الاولين الى المعنى الثالث وليس بلازم
بل يجتمع فيه ان يعرض على انه محل نظر لان المطابقة والمطابقية
متضايفان تتعقلان معا ولا تقدم لاحدهما على الآخر فى
الملاحظة وان سلم ان للمعروض وهو الملحوظ اولا كان اول
ما يلاحظ هو القول لانه المعروض كما مر آنفا دون الواقع ولكن
ان يقال مطابقية القول بالفتح لا يعنى لها سوى كون الواقع

يطابق له باللسه فهي معنى متحققة وكما اعتبر بالوصف في جانب المفعول على ما ذكره علماء العربية في مفعول لم يسم فاعله من ان معنى مضروبية بمرو ليس الا صدور الضرب
اعتبر وصف لعمرو بالعرض و بعد تحقق حصولها من معنوي من عداد الفاعل في مطابقته بالآخر وصف للموقع حقيقة وبالذات جعل وصفا للمفعول باعتبار ثبوته
المحمول اولا ينبغي ان يكون ما هو الحمل وكذا في وقوف الفاعل التقديم و الفاعل في هذا عيبة هو دفع الاشكال واحق ذلك ما كان صدقه دائما يعني
ان احق بالمعنى الثالث مقوله المشكلين بالاولوية والاولية اما الاول فلان صدقه على ما كان صدقه دائما من الاوقات اولى من صدقه على ما كان صدقه في بعض للاوقات دون بعض ثم صدقه على ما كان صدقه دائما ليس لعدم من بين تلك الاوقات الصادقة واولى من صدقه على ما كان صدقه فعلا والمراد بالصدق الحق والمطابقة فان العقل يا بسرها مساوية كذلك المقدم في دوام الصدق بهذا المعنى حتى تقييد العقلية
بل الملازيعني.

بل لمدة يفيد وان لم يبين ذلك التحقق والمراد بالعلاقة العلية وهي الواسطة في الاثبات التي تقارن لانه حين
قبل ذلك لذاته ما الثاني فلان صدقه على ما هو مبدأ ومبادي
بديهي حيث كل شئ في التحليل اولى واقدم من صدقه على ما عداه وهو هذا المبدأ وهو انه لا واسطة بين الايجاب والسلب اي لا تصدق في كل شئ سواء كان ذلك الشئ
مطلوبا بين المقدمات او مقدمة يتبين بها المطلوب سواء كان معقولا بالفعل كما اذا استدل على مطلوب
بعيد من حيث بان نقول لولم تصدق المطلوب لصدق نقيضه وشئ ما هو فلذا المقدم اما الملازمة فلا سبيل له ارتفاع
النقيضين وانه بطلان التالي فلكذا وكذا او معقولا بالقوة
لمن يقيس من سيقول لا تصدق الشئ بل اللازم عدم صدق نقيضه ولا يلزم من عدم صدق نقيضه صدقه والنظر
في هذا المبدأ انما هو لهذا العلم فانه ليست عوارض ذاتية للشئ الا الموجود بما هو موجود والذي هو موضوع هذا العلم وموضوعه كل
موجود مع انه لا شئ اعم من الموجود فكل موجود موجود لعدم
العارض على انه لا واسطة بين وجوده وعدمه او انه لا

[illegible] وجود الواجب فيجب على الفيلسوف الاول ... والسوفسطائي ... ارتفاع الوثوق بالبراهين ... من غير ان يوضع له شبهة ليستدل بها ... في الاشياء فاستند عليه عنده فهو اي على سبيل العناد عند عروض تلك الشبهة في تلك الاشياء ... الاكتساب والسبب لغلط يقع عليه ... الشاك وفق شرائط ... جزم بنفس ... عروض تلك الشبهة او وجب تلك الشبهة ... عنزة ... فيطلب الرشاد ومن كان من الفريقين الاولين يعبر عنه بالمتعنت ومن كان من الفرقة الثالثة يعبر عنه بالمتجاهل المسترشد ... وجه التسمية ظاهر ... وثلثت من كان من الثالثة بكلا هاتين الفرقتين الاولى ... ما يكون كل منها يغرب من ابي طيبة ... وهو انما يكون بغرابة القياس الذي يلزم منقضاه لا من نفسه بل بالقياس

الى ابي طيبة

اي الى ابي طيبة ... بيان ذلك ان القياس على ما عرفته قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم عنها قول آخر فالقول منعنى ... بشرط قبول التسليم اللازم مع ان القياس اذا تحقق ... اذا سلمت مقدماته لزم عنها قول آخر فالقياس هي ... قياس يلزم منقضاه وهو الذي سلمت مقدماته بالفعل ... منه نتيجة وقياس لا يلزم منقضاه وهو الذي لم تسلم مقدماته بعد لم يلزم النتيجة لكن بحيث اذا سلمت لزم عنها ... القياس المستلزم لمنقضاه على وجهين احدهما ... هو الذي يكون مقدماته صادقة في نفس الامر اعرف من ينتج عند عقله ... ويكون نتيجته مطابقة اي قياس ... القياس الى ابي طيبة وهو الذي يكون مقدماته صادقة عنده لا في نفس الامر او يكون النتيجة اعرف واقدم عنده لا يكون نتيجته صحيحة عنده لا مطلق على سبيل منع الخلو ويجوز ان يكون ... القياس لازم من كونه قياسا يلزم منقضاه والقياس ... الذي يلزم منقضاه اعم من القياس الذي هو في نفسه قياس ولا شك ان السبكيت والبيذوريان ... ان يكونا بالقياس اللازم لكن لا بالقياس الذي هو في نفسه

قوله فرانه اوجد حالة من عجز كذه وله واما الثاني فلانه
ان يقال بقاس برج جانب اثبات العقل وحقيقته
[illegible] من شهرة [illegible] وستها وتم بالفضيلة والحكمة وان
يقرن [illegible] حلم بالعفو والعطف لانها عقدة بهيئة
[illegible] يعقد ثوبك في الجرة فقوله بالبهيئة متعلق بالبقي
عن [illegible] يقيدها لانها تبقى بعدم فنون تلك الاقاويل والكلمات
بهيئة عقدة وقوله القول من قبل ان الشيء آه كالاشارة
الى قول بعضهم ذوجه قولهم ان الشيء لا يمكنك ان تراه تبين
وجوده او عدم بقائه الشيء في زمان عندهم بل كل شيء عندهم
معدوم في كل آن ويوجد شيء في ثم ثوان آخر بل بوجود عندهم
شيء من الاشياء في نفسه بل وجوده باعتبار وجود حقيقته
وتلك حقيقة موجودة دائما كالاشياء التي هي شيء ثابتة
بتقيناتها معدومة دائما ولا يصير الموجود عندهم معدوما
ولا المعدوم يصير موجودا والا لزم انقلاب الذات وبذلك لا
وجه لقوله بل وبامرة واحدة لامتناع اجتماع الوجود والعدم وما يرا
اي من الموجودات فهو عندهم من اغلاط الحس كحركة الدائرة
بالاستعداد الجوالة والخط المستقيم بسكرة الدائرة وكجعل

قياس اقرب ان يكون مقدمات [illegible] القياس صادقة
عندي وحق يمكن شكية او نهمة ومع ذلك لا يفيد
اعرف واقدم من الشيء التي لا تسبقه وهي عدم الواسطة
بين الايجاب والسلب عند عقل [illegible] عند اي وفقط
فلا يكون ذلك القياس الا قياسا بالقياس الذي يسلكه
واذا سلك الفيلسوف هذا المسلك فلا يكون بهذا الاعتبار
فيلسوفا اذ وظيفة الفلسفة ابرهان دون الجدل
السوفسطائي المقابل له هو المشغ على اعراض
الى السكوت ولا اعراض ولا اعتراف [illegible]
واما السحر فعلاجه حل شبهاته اما ان كان السوفسطائي الذي
عرف الحارات ولا يقصد [illegible] الى الحق بل يريد [illegible]
القياس المذكور كان مغلطا ان حال المجرة اذا بعد ذلك
فاشار الى المجرة لا بدفي علاجه ورفع حيرته وابطاله مع سلب
القياس المذكور على سبيل تبيينه من حل شبهة السوفسطائي
تكون باعتبار على حيرة فعند ذلك امور يصح ان يكون شبهة
عبد جعله له على ما وقع فيه من حيرة الاول والثالث
فظاهر صدورها لذلك وقوعه في الاول لا لقصر عند الجاهل

قوله فرانه

ويحتمل ان يكون قوله بالبداهة قيدا لمنفي ومعنى العبارة
عدم حصول العلم للقوى البديهية بعقولية الخطأ بل يحتاج
عليه فان وقع رجوع عنه بعد وقوعه
به على هذا يكون لقوى البديهية وقوعه
الشاذ وهو الباري ولا علم من كلامه ان لعجز لا يدرى
علاجه من ادرى فزع عليه وقال في الفيلسوف يذب
عارض لا مثال هذا من وجهين احدهما دفع
فيه بما علم مما سبق من شبهة الجزء ويكون
يلزم مقدور ويكون قياسا عند الحلبي وهم ليفيد ونفي
فاشار بهذا الجامع الاستدراكية الى كيفية حل شبهة وقدم
الثاني على الاول اذ الاول بمنزلة التجديد والدوران يوجد
والتجديد مقدم على التجديد طبعا لكن اذا حصل استدراكه
بالذوق اكثر على العقل لتوقفه على تصور
وهو اغلبي بالبديهة وهذا قال فمن ذهب فيه بطل من جهة
على ان المذكور منها بعض الحل لكلية الذي يوجد آخر بعد
ذكر شبهة وذكر كل الشبهتين لا دليل ثمانية وجوه فقوله ان
تعرفه الى قوله شيئا آخر اشارة الى الوجه الاول من وجوه حله

لساني ظلم

ما دون هارون وكذا ان بنية فان الناس اذا كانوا انما
لا تقوم صدورهم فهم وان كانوا مستهين بين بالفضيلة
واحدة لكن هذا انما يلائم اذا كان قوله بالبداهة في بيان
مستهينة قيد يسعى لكل وكذا اذا كان منفي وقوله
ومع ذلك فيه دخل لان الشبهة في هذه الشبهة بل
مع احتمال استهانة ... دون دفعا لما كان مدار الشبهة عليه من
عنقه دون كل واحد من الافصل قرنا للآخر لا لقصر عنه
والمراد بقوله اكثر معانيا في شيء اكثر صعوبا في احوال شيء
وحفاظه فاشار دون لا لزيادة في الصعاب في شيء واحد هذا
معنى لا على ينبغي ان يقول مصيب في شيء وقوله دون يعرف
ان اكثر المتقدمين الى قوله جذب خطام اشارة الى الوجه
ثاني ويحتمل ان يقول هذا من تمام الوجه الاول اشارة
الى وجه خطاء الناس في افكارهم والسبب في ذلك ما وجب
آخر وبرض حيث النفس بالرجل على العدو والخطام
بالجاء المجيء الزمام وقوله وان من الفضلاء الى آخره اشارة
الى الوجه الثاني والمراد بالظاهرة الظاهرة من حيث سنده
بل من حيث الخطاء ايضا ان كان قوله وخطأ عطفا

على قوله مستشف وعلى هذا ينبغي ان يكون قوله مستشفع
وقوله خطاء عبارة عن نسبته الى ما ليس بخطاء وكذلك قوله
قوله او حمل عطفا على قوله الخطاء اي يقول مخطئ وقوله
فيها اي في تلك الامور وقوله لانه كان من حقه ان يقول من
وجه من وجوه وقوله هذه ابراهيم اي هذه عبارة ابراهيم عن
الامر والعقل وكونها لغرض حقيقي وقد رواها هم ونوا ان
في كلامهم اما تشخيص على ما يستند اذا اخبر او تكلموا
اقرب الى فهم الجمهور فيشفع الخواص بما فهمهم والعوام
بظاهرها وكون بعضها سببا لارتفاع عن ارتفاع وبعضها
سببا لتصور امور وهمية يكون موجبة للسعادة وجعلها
ارضى ولو حمل طلبوا بالعرض على ما اعتقدوه فيجيء فيه
وربما يكون ذلك سببا لهداهم او لئلا يطلع عليهم رئيس
لها اما فيقهر بكثرة عدته فيعلى الكتاب السرور والغرض ويفضي
ذلك الى فساد اللوام او لئلا يتوجه اليها ارادي عن شرب
الجهة في اعتقادها للعلم بانها بل يقبل بكلية عليها لتوهمه وما بعيد
والكسلان ومن ليس لها فيستصعبها لدقتها فلا يجز
بعضهم ولهذا الماعزال افلاطون ارسطاطاليس على تهافته

جانبي وان كنت اظهرتها وكشفتها لكن قد اودعت فيها
معاني وامور لم افصل لا يطلع عليها الا القليل من الكمل وهو اشارة
الى ما ذكرناه ثم نقول فنقول انك ايها اشارة الى ما
ذكرت في صدر كتابك عرض للمجيز وجهه انام على ان لا يستشف
من متقضين وذلك انما يكون بازاحة علة الانكار لهم
المجيز بين متقضين لم يبق من القول بعدم وجود شيء من
المتقضين
ذلك سبب احداكما وقعت في اول الفصل فتنة او لا على قولي
المجيز بينهما سيعرف امتناع اجتماعهما ثم بنى بذلك على امتناع
ارتفاعهما الضدين اذ قد مر ان الكاذب ان امتناع ارتفاعهما
اشد بل لا يبعد قولهم الضدين بامتناع الاجتماع فتبين مما ذكرناه
بعدهم على ما هو الا بعد بالكلية عندهم وحاصل ما ذكره
في الشبهة على المجيز يرجع الى وجهين احدهما انه اذا امكن
ان يدل اسم واحد على معنى واحد كما للانسان حصل المجيز
بينه وبين نقيضه كما للانسان لكن العدم جوهر الان مثله
اما الملازمة فلان الاسم اذا كان دليلا على معنى واحد فذلك
الاسم لا يدل على نقيض ذلك المعنى واذا كان كذلك حصل
المجيز بينه وبين نقيضه اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانه

[illegible] ... ولا كلام بل لا وجه له ... وانما هذا بعد استدراك ينبغي
ان يعلم لهذين ولك ... ارتفاع على الاستدراك وشأني
يرجب جزئي لكل ولا فيت جزء موضوع من مدلول
كان لسان والانسان ليس كل منهما على هذا بعينه
الآخر وحيث لا يتركا ما ليس كل منهما ...
فيدل كل منهما على ما يدل عليه الآخر ... لسان ... ولكن
وان كان ليس كل منهما على ما يدل عليه الآخر ... لسان ... ولكن
وكذلك اللسان فانه ان كان مفهوما ... ما ليس
ايضا كل منهما لعين ما وكزوه العلس فيلزم ... ولا
واللاانسان ... الف وهو خلاف ... المفروض ... ايضا
بشيء محيط على جزء بزاي قياس لا يلزم ... ل
بل بالقياس الى امور ... وعند زيد تزال عليه ... ارتفاع
امتناع ... النقيضين ... ارتفاع ... ملزوم
امتناع الارتفاع ... ارتفاع ... لجاز ارتفاع النقيضين ... لزم جواز
جمع النقيضين ... باطل فكذا المقدم ... الاستدراك فظاهر
من عبارة الكتاب ... الثاني فقد نبه على ... حيث قال
فهذه ... الى قوله لا يجتمعان ... لا يصدقان ... قد ... ذكر

ضبط ...

ضاهر في ان ارتفاع النقيضين يستلزم اجتماعهما على ... ظاهر
فيه ... ارتفع اللاانسان واللاانسان صدق الانسان
واللاانسان وهما نقيضان ويجري مثل ذلك في العكس
فيقال ... الصدق اللاانسان واللاانسان ارتفع
الانسان وهما نقيضان فقد ظهر استلزام ... على
... بطلان بديهية الاسلام مع الجزم في كيفية بيت المتعة
... ذكر فقد ... المتعة اي ... ذكر كان حكم الجزم
... متعة فينبغي في تكميلية ان نحقق ... الدار الجواب عنه
... وكان عدم الجزم بين ... يقتضيان جعة لزم ان لا يجزم عن ... بشيء
... ان لا يوم بالقرب ... الطعام ... الشراب عند المنع
عنهما اذا ... واحد وكذا الجوع والشاهد ... الاكل
والشرب وتركهما والذي بالجملة فكذا المقدم لكن ... جوه
موضوعات اي موضوعية حقيقة الموضوعات وذاتها التي
في سقف من العلوم الفلسفية يوقف بالي فقط فقد يلزم
على الفيلسوف ان تحصل تلك الحقيقة فيكون ... العلوم
بحكم في ... بين جميع مبادي البرهان ومبادي ... وحاصل التشكيك ان المراد تحصيل حقيقة الموضوعات ان كان

ان كان مستحكم فيها بحيث يعد واضعه مقصرا فيه
بعيد الذي يحكم فيه صاحب علم جزئي فيقصر البحث
صاحب العلم جزئي ويبحث صاحب علم كلي
لواحق البرهان ومقدماته برهانا وتصديق لاحد والعرض
جواب احتمال السؤال بما يزيل الشك وموضوع العلم
اذا كان البحث عن مبادي البرهان قد يكون برهانا كما
كانت المبادي بينة بنفسها وبينة ببيان جدلي كما في
الذي ربما عنه قد مانع الضابط من ان يكون البحث عن
مبادي الحد والبرهان برهانا ويمنعه ان يكون من وجهين وذلك
ان اثبات موضوعات العلوم الجزئية ما يكون في علم اعلى
بل انما يكون في هذا العلم فانها احوال عرضية للموجود
وهذا انما يكون بالبرهان ومن مبادي كذا علم موضوعات
والى هذا اشار بقوله ان هذه التي لو قررها هنا وبنى
اثبات الخواص والتشاريح على ما تقدم موضوعات
موضوعات لتلك العلوم من جملة تلك المبادي يجب ان يكون
مبينا في البرهان في هذا العلم مثل اثبات الخواص التي تقدم انها تلحق

موضوع

علم الطبيعة كالمركب والبسيط انما يكون في الفلسفة
الاولى وامور عرضية التي يلزم بعد المركب والبسيط فانها تأتي
علم الطبيعة في المتصل في التعليمات واما كيف يلحق المركب
والبسيط هذه الاشياء التي ينبغي ان يكون في علم الطبيعة اذ قد
مبادي وخواص التي يصير بها المبادي موضوعة العلم ما
يكون في جانب ذلك العلم ان كان موضوع ذلك العلم
العلم مرتب وما ثبتت المبادي والخواص التي يصير بها المبادي
موضوعة لذلك العلم فيكون الى علم آخر على ما شرح في
هذا كلامه وفي هذا الوجه اشار بقوله وايضا اذا لم تثبت التي
قوله فما سلف يعني موضوع العلم الكلي لانه يخصص علم
دون علم اذ ان ليشارك فيه جميع العلوم وموضوع
العلم الجزئي مخصص بالضرورة وذلك لا يقع فيه الشركة
وذلك تخصص موضوع العلم الكلي بان ينقسم الى انواعه
كان ذلك النوع المنقسم اليه مبدأ العلم الجزئي مثاله الموجود
الذي هو موضوع العلم الكلي اذا انقسم الى الجوهر والعرض
ثم اذا انقسم الجوهر الى الجسم ثم اذا انقسم الجسم الى المتحرك
واسكن كان ذلك موضوع العلم الطبيعي فان صار ذلك

... يكون مناف في فصل معلوي بعدم ... المعنى جلسا
او كان عنده والقيود المذكورة هي قرن لفظة لا داخل
معنوية فقد ... موجود في شيء ... مستقر ... موجود
في محل مطلق موضوعا كان او مادة في غير ... الجزء
في الحل وللان ... في الخشب والى ... في ... وغير ذلك
في الحلي والشيء في الزمان ... وقول ذلك شيء ... الفرق
بحصول القوام والنوع في نفسه استارة ... وبين حلول
بين محل الذي هو موضوع ... من ما ليس ... وبين
فان فصل الموضوع في القوام والوجود بالفصل او في اللزوم
في نفسه فخلاف ... فانها اما تحصل القوام بان ... في
الخارج عنها كالهيولي للاول ... النظر على صورة جسمية
او تحصل النوع بان ... تكون نوعا محصلا ... بما
يحل فيها ... الآخر ... النظر الى صورة ... موضوعية بسيطة
او المركبة وسيأتي زيادة توضيح لذلك ... وجود
كوجود جزء منه الخارج كون الجزء في الحل مثل كون ... حلولية
في استواء والحيوانية في الانسان فان كلا من الاثنين
والسواد تحصل القوام والنوع في نفسه فلم يكيف ... عقيد

... فقيد الجزء في الحل بل اوجب بالقيد المذكور
... من وجود الوجود ... وقد علمت ان ليس ...
... خلاف التشبيه ولم يقل وليس وجود جزء منه
... الحقيقة ... موجود ... في الذهن ... ما
يحل ... في الخارج ليس مركبا من موضوعية وشيء
... ليس مركبا من حيوانية وانسان ... وعلى
... حل ما يحل ... من جنس وفصل فلا ... من
جنس والفصل جزئيين من النوع في الخارج وان ...
... عنها ... ام جعلها كالجزء ... ام جعلها ... الحقيقة
... من الفائدة منه فتأمل ... فوات من غير ان يصح مفارقة
... شيء ... في الخشب وكون الوتد في ...
والجزئي في الحل والشيء في الزمان ... فان لفظ في
هذه المعاني ... لا يصدق فيها صحة المفارقة ... فيدخل
... ما ... فانه يصدق الحد على المحدود وحينئذ ان يعلم ان المراد
بعدم صحة المفارقة عن ذلك الشيء ... يتحقق فائدة
لانه لا يتحقق بان يبطل العوض ويبقى ذلك الشيء فيراد ان
لفظ ... في العوض عن الجزء فيزول العوض ويبقى الجزء

وهو ظاهر والله اشار بقوله واذا كان ما اشار اليه في بعض
النسخ وان كان الى قوله ممكن في حد فقوله احد هذين
الوصفين وصف بجوهر وعدمها ويمكن تقرير الدليل
بما هو من بقية ثبت المعرفة لكن للاول كما لا يخفى قوله
فليس زيد مستدل فيه رد على قوم من المتكلمين
حيث زعموا ان امتناع قيام العرض بالعرض بالبديهة
من ان متصف بعض الاعراض بالبعض لو قام
م متصف فلا يكون متى انتهاء قائما بالآخر لما كان متصف
ـ متصف بعض الاعراض بالبعض فلا بد من
بالجوهر اي الجوهر يكون الاعراض القائمة بعضها بعض
في جزء جوهر من الجوهر فيكون الكل قائما بالجوهر فلم يسلم رد
عليهم ولا يخفى ان الدليل على جواز قيام العرض بالعرض
بين السرعة والبطء صفتان في ذاتهما بالوكالة اي هي
عرضان دون جسم لامتناع اتصاف الجسم بالسرعة والبطء
بل المتصف بهما بالوكالة جزء سريع او بطيء وكذا الاستقامة
والتشكل المسطح بالنسبة الى الخط والسطح المسمى بالبسيط
الصفي فانهما عرضان قائمان بالعرضين المذكورين حال قيام السطح

واما القول بان الاركية بعض في التفاحة ويقوم بالجوهر
واذا لم يتركب منه ويقوم بالجوهر فجوهر من دلالة على
سبيل حدوث الاركية او حرارة في الماء يفيض من عبد
عليه بسبب اعد مجاورة التفاحة وحمارة لذلك فهي
سبيل بشارك الجزء المتحد منها في الماء على قول بعضهم
فيكون قوله هو المقدم في الجواب حاصل الدليل
عليه ان الجوهر اذا كان مقوما العرض موجود وغير متقوم
بالعرض كان اقدم اقسام الموجودات بالذات
لكن المقدم حق فالتالي مثله اعني ان فان جوهرا فان
كان كذا كان متقدما على العرض والعرض باقي اقسام
الموجودات بعد الجوهر لا كلها موجود بالمعنى الاول تقدم
في الجوهر والعرض لان الموجود على قسمين الى قوله وهو جوهر
واما حقيقة المقدم فلان تقوم العرض عبارة عن الموضوع
والموضوع اما جوهر او عرض فان كان جوهرا كان تقومه بالجوهر
وهو المطلوب وان كان عرضا فلا بد له من موضوع آخر ونقل
الكلام اليه فاما ان يذهب الى غير النهاية وهو المحال وما
ان ينتهي الى ما ليس في موضوع وهو الجوهر فيكون تقومه به

وهو المطلوب والله اعلم

ولنذكر في العرض الوحدة والكثرة بالنسبة إلى
ن نهاد وعرض قولنا الصفة وجزء الصفة كالسفين
لكن هذا عرض أي هذه المعروضات التي ذكرنا
والبسيط والوحدة والكثرة والشدة بالقوة
للعوض وإن كان في عرض وحاصل ن في عرض
بالعوض معنى كم حال فيه بصفة ما يقبل في أي جزء
لمعنى يتعينها ما في أجزاء ما حلها هو وجزء جزء
ن ما وإن أمكن أن يكون بعض لأعراض
في بعض المعروضات
وقال ان الحرارة عرض في
ن ما فشاذ وذلك اشتراكهم اسم العرض بين ما يقبل في و
مرتين عن الشيء وبين ما يجاور الجوهر وهو الذي لا يقبل
لا يفترق مفارقة عن الذي يقبل أشار وإن يكون حارق ثم
يكن عرضا مفارقا حسب لم يكن عرض بالمعنى المقابل
للجوهر الذي فإن حقق ان ذلك العرض قد يصح مفارقته
ان مثل وبقي الموضوع وقد يقع والحرارة بسببه
ن النار من قبيل الثاني لذفع، لوجهان معا ما يلزم
فتكون دوام آخرها الاشكال الواقع في الفرق بين عرض

والصورة وتوهم

و صدره وتوهم ان الصورة الفيا في موضوع باشتراك
اسم موضوعيه بين ما ذكره وبين المادة وبين المحل مطلقا بل
وبين المحل عدا الجوهر وكانت في الجوهر المركب جزءا منه
سلمت جزء اذ الجزء الجوهر فكان السفن الى صدر جوهرا
وعرض وبهذا اشتراكهم بكيفية وقد سبق ان فصول الجواهر
جواهر وخواص الجواهر ليست الى غير ذلك وقد اشبع القول
في هذا المقام بما ذكره في المنطق وما ذكره بهنا يقبله
فنقول قد علم في سلف الخ عن اشارة ن دفع بعضها
الفيا فنقض فنقول قد علم في سلف الخ بيان
الفرق بين الصورة والعرض ليحصل الفرق بين الجوهر الصورة
بقسميها والمحل لأجزائها والمجموع المركب منهما وذلك ظاهر
بالفرق بين الموضوع وبين ما يستقي مادة وبين بيان الفرق
بين المحل والموضوع فاشار الى معينها ليظهر الفرق بينهما
وقد عرفت فوائد وتوقف المرصفي مما سبق الان
المعاني الخمسة المذكورة للفيئة خرجت فيما سبق من قيد
صحة المفارقة على ما بينا وبهنا خرجت بقولهم صاحبها
ان يتقدم به شيء فيه وكان ما ذكر توقف محل توقف الفيئة

كما يشعر به لفظ حل مع بيان مذكور من قبل فلا يلزم الدور
ولم يقولوا فيصير بالشيء الاول بذلك شيئا مثلا
بوصف ما وبعبارة اخرى المحل كل شيء لكن شيء ما ثبت
يصير منوعا به والآخر ما هنا له كاختصاص جسم
لاكاختصاص المكان بالجسم فعلم من سوق موضوع
والمحل ان المحل اعم مفهوما من الموضوع ثم
يستبعد عند العقل ان يوجد محل ليس موضوعا في وقع
فيكون المحل اعم من الموضوع وجودا ايضا فيصدق
بل هو ان بعض ما في المحل ليس في موضوع فليس بموضوع
لصدق حده عليه فلنسبته لصورة فظهر فرق بيان
ما ذكرنا ان العقل كما يجوز ان يوجد شيء في محل لا يكون حاصلا
في بالعقل ولا نوعا كما مر بل يكون قوامه بذلك شيء
الذي بجملته فيصير بذلك موجودا بالعقل كالصورة
الجسمية بالنسبة الى الهيولى الاولى فانها كما عرفت
في نفسها امرا بالقوة فيصير قوام وجوده بالعقل تلك
الصورة او بذلك الشيء مع شيء آخر فيصير بها نوعا بعينه
كالصورة النوعية البسيطة بالنسبة الى محلها فان المحل

وان لم يكن

وان لم يكن محتاجا اليها في وجوده بالعقل لكن يحتاج اليها
في ان يصير نوعا واحدا من البسائط لكن لا يكفي تلك
الصورة في حصول نوع بل لابد من وجود الصورة الجسمية
ايضا ضرورة ان عند وجود المحل بالفعل عند بعض الفلاسفة
او بذلك الشيء مع اشياء اخرى احقت فيكون المجموع
عند ذلك البعض نوعا بعينه كالصورة النوعية المركبة
بالنسبة الى محلها فان المحل لا يحتاج اليها ايضا في
الوجود بل في النوعية المركبة لكن لا تحصل تلك النوعية
بمجرد تلك الصورة بل لها مع الصورة الجسمية والصورة
النوعية البسيطة ايضا وفي ذلك اشارة بقولهم فان يجب
ان يكون الى قوله نوعا بعينه ثم اشار الى ان ذلك الشيء
الموجود في المحل المذكور جوهر بقولهم والذي يكمل ذا المحل
الى قوله يكون ذلك النوع وحاصله انه يصدق عليه حد
الجوهر وهو انه موجود لا في موضوع فيكون جوهرا لانه اما
ان يكون في الجملة المركبة من الحال والمحل او يكون موجودا
في المحل اذ لا شيء يصلح للنسبة اليه بالكلية في سوى هذين
وعلى التقديرين فهو موجود لا في موضوع اما على الاول

فانه بالنسبة الى جملة كان جزء منها او عرضا كما يكون
الشيء فيه وليس جزءا منه وانما الشيء فيه وفي الجملة
وليس جزءا منه واما على الثاني فلان جزء الشيء موجود
بالمعنى المذكور وهو المقوم مقسما وزعيمة مقوما فيه
بل بالحل كما عرفت انما يتوهم بالنظر الى نفسه واذا كان
كذلك هو الصورة الجسمية وحدها اذا كان كذلك
هو الصورة النوعية البسيطة وحدها او النوعية بانضمام
اشياء اخر اليها يكون ذلك الشيء اذا كان كذلك هو
الصورة النوعية المركبة فان الشيء مركبا ما هو
انما حصل من اجتماع الصورة البسيطة والصورة النوعية
البسيطة فقط والصورة النوعية المركبة فقط وهو
الخ عطف على قوله ثم لو قوله انما كحصل في تقدير
انما تحصل بروحه الخ على ان الامتزاج ليس فيه
صورتا النوعية وليس صورة واحدة تركيبية كما هو مذهب
بعضهم بل لابد فيه من بقاء تلك الصورة بفيها وليس فيه
صورة اخرى كما هو مختار عند الشيخ فان قيل ذكر قوله ٢٢
ان يكون الهيئة السريعة جوهرا لاحتياج سريعة في

الباقي اراد

بها قلنا المراد بالنوع ههنا النوع المحصل الحقيقي وليس
السريع كذلك بل هو نوع عند ربي ولهذا كانت الهيئة
المجموع ٥
ازاحتي عبة عرضا في الكسيت الاخرة
وما ثبت لهذا شيء يعني ما ذكرنا انما هو جان جمهور يجوز
بعقل ثبوت وجود شيء الذي هو في محل دون موضوع
وما ثبت لشيء يعني ثبوت هذا الشيء من حيث هو في محل كذا لا
من حيث هو في الجملة فذاته الى اثبات نسبتي الدليل عليه
عند ثبوت وجود الهيولى وقوله باشتراك الاسم اضافة
الاسم الى الصورة قد يطلق الشيء على ما هو من قبيل
الاعراض كالشكل مثلا وليس مراد ههنا وقوله واذا لم
كان اي قوله وهذا المجتمع جوهر اشارة الى الامتزاج الثلثة
الجوهر الى جملة من الكلام المذكور كما ذكرنا وقوله وقد عرفت
من وجوه ما الى لواجب الوجود الى كيفي وجهين احدهما
ان يكون العرض تتميم اثبات جوهرية الاقسام المذكورة
فان ما سبقه لا يكفي في ذلك عالم يثبت انها موجودات
وجودها زائدة عليها فان عدم الوجود في الموضوع
مشترك بين واجب والجوهر ولا يمتاز بزيادة الوجود

على ما بينه وعدم زيادته كما ثبت في سوى ما ثبت ان تلك
الاقسام للبسيط واجبة الوجود على ممكنة الوجود في حدود
ذواتها ليلزم زيادة وجود ما عليها فيتم حجة من قال
ان يكون العرض الاشارة اي يستحيل ان يوجد بغير محل
والنفس الناطقة للبسيط الجسم والحسي بان هذه لا تنفذ
ما دامت ممكنة الوجود لاوجه لعلم ان لها سببا واجبا
الجسم وجسمي في وجوده المجرد ما غني بل ان الواجب
سببا للكثير وهذا الوجه غير متعلق بالواجب وهو لم ان سبب
لها فليشعرتان لم يستقما آه وهو المتعلق بالاجسام
وقوله ان واجب الوجود لا يكون الا واحدا دليل على
امكان المركب الاجزاء لتعدد فيه هذه الامور كلها واحدة
الواجب لقوله ذا الاجزاء في قوله وان ذا اجزاء وكاني
وجوده لا يكون واجب الوجود اشارة الى امكان الواجب
والامكاني لوجوده دليل على امكان الاجزاء فان الهيولى
والصورة كما سبق يمكنان في الوجود فيكون كلا
منهما ممكنا بالذات وقد عرفت ان الواجب لا يمكن ان
يكون فقد فرغت عنه اي في علم الطبيعي بيلزم من مسائل

لان علم الكل

لان عدده يترتب من اجزاء لا يتجزى من عوارض الجسم الطبيعي
فهو من مسائل الطبيعي ولان تجويز تجزيه لاجزاء وعدم
تجزيها عارضة للاجزاء التي هي اجسام طبيعية عند الحكماء
فيكون بحثا عن عوارض الجسم على مذهبهم وعوارضه
من جهة الحركة والسكون لان المراد بها الحركة والتغير خروج
المادة من القوة الى الفعل على ما اشار اليه الشيخ حيث
قال وتغير بالحركة ههنا كل خروج من قوة الى فعل في مادة
فبحث الطبيعي انما هو في احوال الجواهر الاجسام الطبيعية
من جهة انتهائها على المادة بحيث لا ينظر الا الى جهة
المادة من غير نظر الى الجهة التي هي صورة والبحث عن تركب
الجسم من اجزاء لا يتجزى او يتجزى كذلك لكونه بحثا عن
انتهاء جسم ولا شاهيه في الانقسام وهو عرض من عوارض
المادة اما الشاهي فظاهر واما عدم الشاهي فلان عدم
الشاهي عام من شانه ان يكون مقتضيا وقد اشار الشيخ
الى هذه المسئلة من مسائل الطبيعي ومبادي هذا العلم
اما الاول فما ذكرنا آنفا واما الثاني فلان مبحث المادة
والصورة يتوقف على نفي الجزء وهي من مسائل الالهي اما

الثاني فلان ابحث ان عن وجوده في المادة او الصورة او
عن ذاته او صفاته والاول هو البحث عن المادة فيكون
كل بحث عنها على وجه لا يفيد الا المادة فهو بحث
والثاني بحث عن الصورة فان اثبت المادة يتوقف على
كون جسم مركبا من المادة والصورة وهو ما يتبين في
وهو ما يتبين في الطبيعي وهو من اقسام الحكمة
والصورة ايضا في الطبيعي حق للعلم الاول بان معرفة
العلم الطبيعي الذي هو موضوع الطبيعي على وجه كامل
يتوقف عليها فهي مقدمات في علم الطبيعي او في
بدعة غاية العلم وغيرها ... يتضح توضيح
لا يخفى ان قوله وتوضيحه عطف تفسير للقول بالحقيقة وقوله
اما واما تفصيل لما اجمله قوله واول ذلك اي اول ذلك البحث
وزيد الفصل معرفة وقسمه وتحقيق مهمة اي كل موضوع
من العلوم اي لا يخلو اجزاء معقل واحد ما يبحث فيه
على غير ترتيب ايف والتشريف المودة اشارة الى الثاني
والتحقيق استناده الى الاول وظهران التحقيق مهم بعد
التصوير وفي وسط بعضين وفي العنوان بقي جملة

على البعض ... فيجب ان ينظر في كيفية ذلك بعضه
ان يذكر مفهوم مجمل لا يتزايد كل واحد من الفاظ المتن
واحد من ... والتحقيق معان متعددة فيجب ان ينظر في نسبة
... حتى ... لا يبهم الذي بسبب الاجمال لكن كل
واحد من ... الفاظ يطلق على معان في مشهور ليس
... بعض ... لكن كل واحد رفع للتزاحم ... حتى
... من تلك الالفاظ في السابق وهو اتيانا باحد من
... مشهورة فيها فقد يطلق اربعة معان مشهورة
... عم مطلق من الثاني والثاني اعم من الجميع
... في معنى الوقف هو المعنى الثاني والرابع ولا
يستبعد ان يكون في غيرهما بحسب جزء الكل فيعوض
تلك معان الاول مقابل المعنى الاول بالظهور والثاني
... والثالث للرابع وهو بالعكس مقابل للثالث وقد يطلق
عليه بعض ويطلق معنيان احدهما اعم مطلق من الآخر وهما
البعد الواصل بين السطح الاعلى والاسفل مطلقا سواء
كان ابتداؤه من الاعلى او الاسفل والبعد الذي كذلك
ماخوذ من السطح الاعلى واما الماخوذ من السطح الاسفل

من ... ٢
مهما ... ٢

... يكون في كل جسم اي جان لعدم الارادة
... المعاني المشهورة من الالفاظ مذكرة بوجه عام بين بمك
... وجه خاص بعضها دون بعض اما بعام في حظ
ان يكون فيه حظ بالعقل ولا من حيث
... ان يكون فيه سطح وان كان كذلك فان امكن ان
... من تلك المعاني المشهورة المذكورة بانه
... فيه حظ اوسطي فقط فذاك مع وصف ما كان كذلك
... جسم يجب ان يكون فيه حظ بالعقل فلان الكثرة
... جسم مع انه لا حظ فيها اصلا اقدر ولا تعين
فيها. يجوز اي جواب سئوال وهو ان نذكرة لا بد فيها من
حظ ما من امر زائد اصل من اي جانبين اي فيما يسمى مجوز
ومن حظ آخر على حاق وسطها يكون فيه عليها سريعة و
يسمى مسطحة ومن حظوظ آخر بينهما مختلفة في الرتبة
... سرعة والبطء فكيف يقال لا حظ فيها بالفعل فاجاب
بعقل ولا يتعين فيها المجوز اي بوجه قوله وليس من شرط
الكثرة اي انه لو كان كذلك لزم ان يكون كل كرة متحركة
... ان كل كرة ليس جسما وليس كذلك وقوله لم يتعين ل

حصل حصل

فيسمى مسمى وقد يطلق العمق على بعد يقدم ان سنان
وخفة من ذوات الاربع فرقها وسمها وهو ... المعنى
... الربع للطول وثلاث للعرض وقد يقال طول للامتداد
الواحد من جسم يأخذ من ربع العالم في ... الطول ...
وهو البعد الذي فيه اوس فكرة المشي وبعد ... يطلق عليه جميع
ابعاد الربع ثلاث بخلاف معنى الربع فان ربع الطول ... ثلاث
كلها وبهذا لا يقتضي في ... على ما يقال هو البعد الموضوع في
... الاثنين وقد يقال ... في غير ... لا يستقيم
حتم بان شيئا من تلك المعاني ليس مرادا بهنا بل المراد من
كل واحد من تلك ... بعد معين آخر قد يطلق عليه ... من
الطول فقد يطلق على الامتداد الموضوع الاقصف فان عظم
او القصر او مساواة والوضع على الامتداد الموضوع ثابتا
... فقط فقد يطلق البعد فرضا اولا والعمق على الامتداد الموضوع
ثانيا مقاطعا للبعدين الموضوعين اولا طولا وعرضا للقاطعة
المعلومة فان الخطين اذا قطعا ولم يحاذيا ثالثا فذلك
البعد يقال له انه عمق والا بتدي ... اولا ان كان طولا وهذه المعاني
هي المقصودة من تلك الالفاظ عند الكاتبين فافهم

قوله ليس في

اشارة الى العنصريات وقوله او يلزم من الكرة اشارة
الى التعريف والمراد اشارة الى ان الجسم من حيث هو
جسم لا يجب ان يكون فيه سطح فان السطح لازم للجسم من
جهة وجوب تحيزه بجوب تحيزي لا مجرد كما ان لا من جهة انه
جسم والا لزم ان كل جسم في كفة جسمي وفي يده
وانه ان كفق الثاني وليس كذلك وهذا هو المراد بقوله
وليس كحاجة في كفة جسمي الى قوله لزم ان
يحتاج كل جسم في انه من وصوره الى وجود الثاني في
صوره وليس كذلك والا لزم ان يكون من يصور جسمي
غير متناه يصور جسما لا جسم فيه وهو خطأ في التصور وهو
باطل بل خطأ اخاص في التصديق بان كل جسم يحتاج الى
قال بان كل جسم الخ وقوله واليس كذلك راجع الى
صوره الجسم الخ يعني انه لو كان يصور جسم محتاجا في
يصوره الثاني لزم من يصور الجسم يصوره فلم يكن اشارة
الى دليل وبيان ضعف وقوله ان كان الى اشارة الى وجه
آخر لعدم ارادة سطح من الالفاظ المذكورة على تقدير
ان يكون للجسم من حيث هو جسم سطح وانه لا يلزم ان

يكون الكرة

يكون الكرة من سطح واحد اذ قد يكون جسم يحيط سطح
واحد كما في الكرة فلا يمكن حمل ذلك الالفاظ على السطح وانما
الى نص فقد اما المخصوص بالمعنى الثاني واثبات يقوم
والمعنى الثاني للعرض واشار اليه بقوله وليس ايضا من
متحيز الخ وقوله حتى يكون كطول وعرض وعمق واحد
المعاني لا متعلق بقوله وليس ايضا الخ فقط وبنتفي حمل احد
معنى على معنى الثاني واثبات للطول وكمل تعلق كجميع
ما سبق من قوله وليس يجب الخ وقوله وليس الجسم ليس يجب
الخ وقوله وليس ايضا الخ وجه افراد باحد المعاني
استهى المذكورة جميعا وهو المخصوص بالمعنى الاخير منها
واشار اليه بقوله ولا ايضا متعلق كونه جسما الخ فالمراد بقوله
معنى آخر هو المعنى الاخير وهو اسعد الاصل بين الناس والقدم
او الذهب والاصل بين اليمين واليسار والاصل من
القدام والخلف فان هذا مضير في الغرض لما ابهما
وكرة وايضا يختص من ذي الجهات بالجهات دون غيرها
وهو ظاهر قوله بل معنى هذا الرسم للجسم الخ اشار الى ان هذا
التعريف رسم للجسم لا حد لان الجوهر ليس بجنس لكونه الجنس كما بين في

موضعه ومتقدم ان يكون جسم ما في سطح من ملزوم
الى جهة الاسفل بعد ثبات القوة وسرعة القاطرة في كل
من فيام حفظ على الخط مستقيم وليس فيه فارق
[illegible] فان مال الى احدى الجهات كان من جهة ما
مال اليها حادثة ومن جهة من هذا سلبية بعد
واورد عمارة ان كان لان سقط اصبعه يميل فرض العود
بالفعل حتى يخرج الاصبع عن جسمه بل هو يجب فيه
الاصبع بل مجرد الامكان الفرض وان لم يوجد فيه ضد ولم يتحقق
بعقيد الاصبع وزاد الفرض لانه لم يتبين [illegible] بل
بان الامكان الامكان في نفس الامر وهو لم يلزم من فرض وقوعه
محال لان جاء على الشيخ يوزن فيها عندهم وان سلم ما ورد
لهما اذا اريد الامكان بعد ذلك اولا امكان [illegible] فاورد بقطع
بعرض حتى يشمل جميع الافراد والمدد على جميع محال الا ان الامكان
وان اعتبر فيه ثلثة امور متقاطعة على قوام يخرج السطح فيه بحقيقته
فيه الا ان الثلثة على زوايا قائمة لكن متقاطع فيه ثلثة وانه لهن على زوايا
غير قائمة على هذه الصورة [illegible] وما على زوايا ثلثة قائمة
يبقى فيه سوى بعدين فقط هكذا [illegible]

[illegible] الجوهر

[illegible] الاصبع الزائدة في الفلك
بالنقوان زائدة وتقسيم
من حيث هو جسم [illegible]
[illegible]

فرض [illegible] وقد يقال المتكلمون فهو الى تركب جسم من سطوح
وتركب سطوح من الخطوط والخطوط من النقط وفي جواز
[illegible] سطح عديم جوهر اما حاجز من السطح جزء لكن يفيد
على مذهب ومنهم من قال انا نجد فيد جزء سطح عديد لكن
[illegible] جزء خاصة جسم لا يتبين ركبه فيما سطح لكن يمكن ان
[illegible] مع عدم خاصة كالمطلق الجسم بالجسم الطبيعي فان
الجسم يقبل انضمام ركبه في هذه الخاصة واما ما يقال كل
سطح يحيل عن [illegible] بالجوهرية والعرضية كما سيعرف وقد حصل
في [illegible] بانه توهم للشيء عما هو حق منه لان كل احد يتصور
الجسمية والجسمية وان لم يخطر بباله لزوما القاطع وجوابه ان
[illegible] انما يكون حقا لو تصور الجسم قبل تصور هذه الخاصة
وليس كذلك ولكن قد يتصور ما من غير ان يتعرض لها بلفظ وعبارة
ونوضيحها بقي بهنا كلام وهو ان المراد بامكان فرض الاشارة
الشائعة ان كان امكان الفرض بالذات فلم يتناول التوهم
شيئا لان ما يكون فيه فرض الاشارة بالذات لا يصدق على شيء
وان كان امكان الفرض في الجملة يصدق التوهم على كل
من الجهات والصورة ويمكن دفعه بان المراد الاول بالنسبة الى

[illegible] الجسم التعليمي وهو ليس
جوهرا فالجوهر منه
يمكن ان يفرض فيه
الاشارة بالذات

المراد امكان العروض في الجملة فالصحيح التعريف الجملي
الذي يعم الهيولي والصورة فانه يصدق على الصورة
ليس محذورا الخ ذكره من ان هذا التعريف للجسم بمعنى الصورة
لا المركب منها ومن المادة بيان ان هذا التعريف غير
في الحقيقة تعريف بالصورة الجسمية وان كان غيبا لكن قد
جعل هذا تعريفا بالجسم الطبيعي بسبب كونه دالا بالتزام
على المادة ولم يعرف الجسم الطبيعي بما هو تعريف حقيقة
وهو المركب من هذا الجوهر والجوهر المحل الخ اقول هذا
عليه لانه يستحيل عنده ان يكون الجوهر ذات حال في
اذ آخر فتبصر اذ لا يلزم على المساواة وما ذكره
قطع النظر عن الهيولي فقوله بما هو تعريف الجزء على
سبيل اثبات الهيولي وبيان احوالها واحوال الصورة فحينئذ
اذ يظهر ان ما عرف به ليس هو الجسم بل هو مع قطع النظر
عن الجزء الخ اقول يظهر ان هذا التعريف للصورة قبل
وتركب الجسم منها وعلى الصورة لو جعل تعريفا بحسب
الواقع ونفس الامر اي بان يكون بحسب الجزء الذي هو
عبارة عنها مع قطع النظر عن اكتساب عنايته اياها بحيث

من تتمة التعريف
الجسم مسامحة بان
المادة ح

قال الجسم التعليمي
الذي لا يعاند ما
لا يعاند تعريف
كما

يكون فرق للاجزاء فيه او يكون فرضها بالتوسط جزء آخر امكن
فصل الاجزاء فيه في ذهن النظر وبما قررنا ظهر اندفاع ما يقال
لو كان المعرف هو الصورة الجسمية فكيف يصدق الاحكام
الآتية من لزوم مركبا من الهيولي والصورة وجزء والبعض المقسم
متركب ما هو موضوع لهم التعريف جزء والذي يأتي بان
المراد امكان الفرض بالذات وذلك بان تعريف بالصورة
والمراد بالجوهر الممكن الفرض كونه ذا الجسم التعليمي ومن معلوم
ان كون الشيء ذا جسم تعليمي انما يثبت بالذات للصورة
الجسمية لان الجسم التعليمي عارض لها بالذات وبواسطتها
للهيولي والجسم وكون الجسم بهذه الصفة اي بمعنى
ان التعريف الذي وهو المنقول عن المعتزلة لا بد ان
يرجع الى ما ذكرنا اي الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه لا جزء
الآتية المتقاطعة كما في التعريف بالمنقسم في جميع الجهات فان
المراد به الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه هذا القسم
بفتح القاف وسكون السين على المصدر من قسم يقسم
ويجوز ان يكون بكسر القاف والمراد المقسمة على طريق ذكر المتعلق
وارادة المبدء وان كان غير شايع والاكان التعريفان غير

لما علمت وح فلا يخفى ما فيها من التسامح لا سيما في ذكر
الجوهر فتبصر وتأمل والانصاف لم على خلاف ما يتبادر الى
الفهم من امثلة فرضها وتحريرها هو في قوله وهو ان الجوهر راجع
الى قوله كما في قوله فيما بعد وقوله كذا صورة راجعة الى
امثلة فرض الاول والثلثة الفقط بعدها وقوله فالمراد
الاسناد ادات الثلث على الاطلاق فانه معلوم مما مر له
صورته كما ان الجوهر بجزئيه مادته وقوله لم يسار بين مع
ما عطف عليه مبتدا خبره قوله امور النسبت معتبرة يعني
ان للاين والمفروضة المتقطعة على الاطلاق معتبرة كتسمم
بصير الجسم بها جسما وامثال ذلك سواء كانت ذاتية
او مفروضة بين الذاتيات وجميع الاسكان والاوضاع
فليس شئ منها معتبرا في قوام بعض بعضها دون بعض
لبعض ربما يجب ولا يلزم من التقوم او اللزوم ايجاب
وايجاد بعض ربما يلزم بعض ربما يجب والجسم على ثلثة
اقسام لانه اما ان يلزم كل تلك الامور المذكورة او يلزم
شئ منها دون شئ من بعضها بعض منها دون بعض والاول
كالجسم الفلكي لا يقال للاوضاع النسبية لازمة لما هي

تبصرة عليه كلام

تبصرة عليه كلام حرره لنا نقل المراد بالوضع هنا الهيئة الحاصلة من
بسبب نسبة لاجزاء بعضها الى بعض التي هي نوع المقولة ولا
شك ان هذا غير متبدل للاقتضاء الحق واللايتام عليه عندهم
وان كان وضع بعض المقولة اي الهيئة الحاصلة من
تلك نسبة مع النسبة الى الاخر الى ذاته متبدل وهو المراد
من الوضع حيث صرح متبدل له والثاني كما اشعر والثالث
كالعضو سعلى فان بعض تلك الامور لازم له وما يكون لم
من حيث هو هو بعضها غير لازم وما يكون لما عتق
واليه شار بقوله سنخ منها في قوله وربما يلزم آه وبقوله كلها
في قوله وربما يلزم الخ الاعضاء النسخ بدل كلها وبعضها وكان
ورجحه فان السوق الوارد على اهل او البعض كلها سنوسب
الجزء الى فان قيل امين القرص وكذا القابية من الامور
العدمية فكيف يحقق بها حقيقة الجسمية المحققة قلنا المراد
ما يمكن ان تفرض للاين والقابل للاين على طريق ذكر
البداية وارادة المشتق وليس مراد ان مفهوم المشتق
فضل للجسم بل المراد ما جرى عنه مبدا المفهوم وحقيقة ان الفصل
الحقيقي للجسم مجهول وهم عبروا عنه بالنامي الذي هو قابل

معنى المدخ تحقق مبدا احد
القابل للاشارة الحسية
فالمقابل هذا ذو وضع اي
قابل للاشارة الحسية و
وان لم تكن ما ذكره

ان الجوهر مثلا والعرض اقالوا لو سئل ما من شأنه قبول الأبعاد
في هو مقوم الجسم ليس هذا المفهوم بل عبر عنه بما يقبل
الجوهر الذي من شأنه القبول هو الفصل للاثنين وليس
المراد بهذا المفهوم بل ما هو الحاصل لطبيعة الاثنين والحد
الفاصل منه ومن الجنس شيء واحد انتهى وان لم
يكن حد حقيقيا فلا يخرج عن حقيقة ولو لم
احذف سقط ما اشارة الى الاستدلال على ما ادعاه
من ان الامور المذكورة من الابعاد والاشكال والاتصال
ليست مقومة للجسم من حيث هو جسم بل تابعة لجوهرية خارجة
عن حقيقته فيلزم منه مغايرة الجسم الطبيعي مع
التعليمي وجوده في الخارج على ما هو الحق عند المحققين من ان الاشكال
اذا وجدت على الجسم الواحد كالاستقامة واحدة فجعل تارة
كرة واخرى مربعا وكالماء الواحد كثيف اشكاله الحبب خفيف
طرفه فلا خفاء في ان ذلك جسم باق بعينه مع اختلاف
جميع ابعاده المحدودة المقدرة التي هي نهاياته
والتي بين نهاياته واشكاله وصفاته المشخصة لكن
لم يكن ممتلئة بالهيولى فانه اذا جعل كرة كان مثلثا ثم دائرا

رفع مثل ذلك مثلث فيحصل مثلث آخر اصغر منه مع بقاء
الجسمية بعينه فلا بد ان يكون هناك اما ان احدهما باق
بلا تخلف وهو خلاف ما اشتهر ان مقومه الزائل
ليس مقوما للباقي بل هو خارج عن حقيقته فيكون
الامور المذكورة خارجة عن حقيقة الجسم غير مقوم وهو
مقدمة المطلوب وباقرارنا طرفا البدل ولا خلاف لا
تخلف مقومه جسم بل تخلف باعتبار الصغر فيندفع ما قيل ان
لقائل ان يقول ان الشكل الذي هو عارض المقدار انما
ينفك مقدار وطاهر ان كثف الربع بمعنى علو اصغر من عشر
حال كونه كرة وان كان المساحة في الى اثنين واحدة فلا يرد
منع الاصغرية كما ذكره بعضهم واما ما يقال من ان بعد اتمام
لو ثبت ان الاجسام التي تختلف اشكالها متصلة في نفسها
لكن الثابت بالبرهان ان الجسم المؤلف متصل في نفسه فجاز
ان لا يكون شيء من هذه الاجسام المحسوسة الا مركبا ويكون
اختلاف اشكاله لاشتمال اجزاءه من سمت الى سمت
واما الجسم المؤلف فلا تختلف اشكاله فجوابه ان لو ثبت ان
القسمة الوهمية لتستلزم امكان القسمة الانفكاكية

ان الاجزاء بالفعل
المتصل

عليه بدل المحل مع بقائه بعينه والا لما امكن
ذلك في شيء من الاجسام لتحقق مانع عنه فيه وهو الجسم من
حيث هو جسم وقد فرض امكانه في بعض الاجسام فاذا
صدق ذلك في جسم من حيث هو جسم صدق في كل جسم
من حيث هو جسم وان لم يصدق في بعض الاجسام بالنظر
الى ما هو خارج عن جسميته كالصورة النوعية او عرضا ولا
يخرج هذا عن امكان تبدل الامور المذكورة بالنظر
الى الجسم من حيث هو جسم وهو كاف في اثبات الجسم
التعليمي في المثل فانه متفق ان كان جسم لم يتعين ان
يتبدل فيه شيء منها بالنظر الى ما هو خارج عن جسميته
لم يكن قد حصل في ذلك كالجسم المقدر كاذرع القماش
الاول وكالفلك فان التبدل يمتنع عليه لكن لا من
حيث هو جسم بل باعتبار صورته النوعية التي تحفظ
لها الاتية من اللواحق فان الصور النوعية كالاعراض
الاول واللواحق التابعة لها كالمتممات ثانية والمراتب
بقوله فان اتفق ان كان جسم الخ واعلم ان الاثرائيين
يجعلون المقدار نفس الجسم ويعدون في ادلتهم المذكور
بان الشيء مثلا اذا تبدل عليه الطول والعرض والعمق

كالاعراض بالنسبة الى المادة والموضوع بالنسبة الى الجواهر

وهذا ان امكان الانفكاك يستلزم امكان تبدل الاشكال
ثم المقصد اذكان امكان الانفصال موقوفا على وجود
الهيولى ودليل عليه كذلك امكان التبدل موقوف على
وجود الجسم التعليمي ويدل عليه فان قيل كان الانفكاك
يستلزم امكان تبدل الاشكال مع بقاء الجسم
وامكان التبدل بهذا الوجه لا يدل على وجود الجسم التعليمي
لان مدار الدلالة على بقاء الجسم التعليمي وزواله
حتى مع زوال الجسم الطبيعي وان ادعى ان امكان الانفكاك
يستلزم الانفصال بعض عن بعض بحيث يؤدي الى تبدل
الشكل مع بقاء الجسم فهو مما لا بين عدم توقفه عليها
قلنا المقصد انه اذا لم يتحقق مانع من انفكاك الجسم
والانفصال بوجه فلم يتحقق مانع من تبدل الشكل عليه
مع بقائه مقصودنا وهذا كلام وان كان مسلما في جميع الجسم
فلا بعد اذا صحت في بعض الاجسام وهي الاجسام الرصية
وهذا يكفي في الاستدلال اذ المقصد اثبات الجسم التعليمي
في الجملة على ان نقول اذا ثبت الحكم المذكور في بعض الاجسام
ثبت في المثل لانه يصدق حتى ان الجسم من حيث هو جسم متعين

عبد الحق

فقط ... مستغنٍ ... الذي لا يراد
... عند ... من العرض وكذا ما ينبسط في
من ... فيتصل في ... كانت مفروزة
بعض ... مقدار ... في
فلا تغير في العد وامتنع ... في
لان العلوي قد يزيد وينقص كما ... العرض
بخلاف المقدار الذي هو نفس شيء فانه لا يتغير عن
ذلك الا بتغير شيء ... في
هذا المقام ... فان الجسم من حيث ... له
وجه ان لا يستقيم على ... وتوجيه
الطبيعي كما مر وعلى التقدير ... متقاطعة على
وتلك الا ... امتدادات مطلقة ... انها على
اي حد ونهاية ولا يتعين فيها مرتبة من ... والقسمة
بها جسم للجسم ولا الجسم بهذا المعنى قابل للنسبة من حيث
كالتضعيف والتضعيف والتثليث والتربيع والمساواة
والمعدودية والزيادة والمشاركة والمباينة وغيرها والمقدار
هو القابل للامور المحدودة الذي يوجد فيه زيد العدد

صح بالقوة

صح بالقوة وهو القابل لاية نسبة من تلك النسب المذكورة
وعلى هذا ان حسب ... مشترك في الجسمية ومفترق ... متفاضلة
المختصة بالعدد ... وفي القابل للنسب المذكورة وبالجملة
اشتراك ... مقدار عرض زائد على
الحقيقة الجسمية ... ريفي سيتي بالاسقاط عن درجة
... ومن حواس ... شتى ... عليه بالنقص كما في
العدد المنفصل فان ... موجود في جميع الاعداد وهو العدد
وقد يعد بعض العدد بعضها احيانا واما بالقوة كما في العدد
المنفصل فانه قابل للتجزية بحيث يكون قابلا للتقدير بالتضعيف
في المقدار المتصل فانه قابل ان يفرض فيه واحد عاد بها المقدار
هو كون المنفصل بحيث يصح بكذا كذا مرة منه او اشتمل صح
ان يقسم عن ... كما سيجيء في كلام الشيخ وبالعدد المقدار
والعدد ... يتصور فيه فرض عدد لا يبلغه حد ... وقد عرفت
... بين المقادير اشتركت في صحة المقدارية و
اختلفت فجوهر ... فعلى هذا جاز ان يكون المقدار هو الجسم
كما ذهب ... اشتراكين فالمقدار مقول على ... الجسم مطلق

في المقدار صح

امقدار مخصص من الجسم المخصص وسيجيء تحقيق هذا
وحقيقة المقدار وهذا يكون الجسم الموصوف
كلمة موصوفة مبتدأ وقوله جسم وحده خبره يكون و
قوله الكم تخلخل وتكاثف خبر للمبتدأ وقوله بالتخلخل
متعلق بالتخلخل وقوله بالبديهة متعلق بالتكاثف على
ترتيب اللف والنشر والغرض الاشارة الى وجه ثبوت
الاستدلال على ما ذكره وحاصله ان جسما واحدا كالماء
مثلا يصير وكبيرا بالتخلخل والتكاثف اي الحقيقيين والاول
هو ان يزيد مقدار الجسم من غير انضمام مادة من خارج
والثاني هو ان ينقص مقدار من غير انفصال شيء منه
واذا كان كذلك كانت المادة الواحدة بذلك القدير
المخلخلة وباقية في الاحوال غير متغيرة الى ما كان فيها من
المقادير اعراضا حالة في المادة موصوفة بها وان يخفى
ان الايراد الوارد على دليل الشق لا يرد ههنا لان المراد
مقدار الجسم المركب لا المقدور بدون ازدياد الجسم المقدر
وذلك لان ازدياد الخ انما هو بازدياد لا جزاء اي المقدر
او عددا وههنا لا يقدر الثاني فتعين الاول لكن دلائل فتين

بتركيب وجود

يكون وجود تخلل تخلخل والتكاثف الحقيقيين ولا يكونها
ا يكون بسبب تخلخل والتكاثف للابتديل بدءا وانما
ذلك جسم مختلف منها وذلك في التخلخل كالماء في
والقطن المحلوج او تخلخل الجسم اللطيف بها اي الاقف
عنها وذلك في التكاثف كالمتنفش اذا اندمجت
اجزاؤه او مختلف الاجزاء اذا تخلل اللطيف والقطن
وسن القولين دليل ورجوعه لا يخيل وكرنا في الكتاب
فان ورود الاطلاق على بعض فعليك بمطالعة شرح
حكمة الاشراق فالجسم الطبيعي بهذه الصفة واما
قولنا الجسم التعليمي يخ اراد بهذه الصفة القابل لما
قاسه من فرض ابعاد ثلثة وقوله الجسم التعليمي يزيد
عن قوله قولنا يزيد البعض فان مقدار الكم جبة والجسم
التعليمي مقدار لذلك بعض منها وكيف ان يكون تقدير الكلام
بكذا وانما قولنا الجسم التعليمي كذا فانما اردنا بقصد بيان
حذف الجزء المضاف يخ فان اشكال وقوله صورة هذا
اي صورة هذا الجزء او صورة هذا الاقتران القابل يفرض
الابعاد الثلثة وبهذا الاعتبار قال بعض اهل التحقيق

الجسم التعليمي كالصورة للصورة الجسمية وقوله من حيث
هو محدود معقدر لاشارة الى ان هذه الصورة هي الابعاد
المفروضة المذكورة لبست من حيث ان ابعاد مطلقة
حتى تعليمية اذ عرفت انها بهذا الاعتبار حقيقة
الجسمية التي لا يخلو انها جسم حسي بل من حيث انها
محدودة الى غايات معينة ومقدرة سواء كان المقدر
يقينيا او مظنونا ان الكم وقوله ماخوذة في بعض
ليس في الوجود اشارة الى ان ملاك الابعاد ها
كانت امورا مفروضة لا موجودة في الخارج بالفعل
فلم تكن لها وجود الا في الذهن وقوله او تعتقد بعقد
الخ اشارة الى اطلاق الجسم التعليمي على ما هو المتصل
وهو العلم الذي له ابعاد الثلثة المحدودة وليس له ابعاد
الثلثة بهذه الخطوط المفروضة المتقاطعة كما في الجسم
الطبيعي بل المراد لامتدادات في الجهات فان الجسم
التعليمي وان كان امتدادا واحدا ساريا في سائر
الجهات لكنه باعتبار كل جهة امتداد فيصدق على ذلك
ذلك الامتداد وبقسمه انه ذو امتدادات ثلثة باعتبارات

تمت في جهات ثلثة

ومن علامة الطبيعي ان يفرض فيه ابعاد ثلثة يعني بها
الخطوط الموجودة لا الامتدادات المحسوسة في الجسم
التي هي الجسم التعليمي الموجود فيه لا لانه كما في الفلك
غير لازم كما في السطح التي يتغير امتدادها والعالم يعرف
الجسم الطبيعي بها لان امكان فرض الخطوط على الوجه المذكور
بعني ظنا مسلوف ثابت على جميع المذاهب بخلاف الكرة
السارية وامتدادها في الجهات وبرهنة انه حيثما ابن سطح
فانه ينتهي في اي جهة بالسطح ولا شك ان الجسم المربع مثلا
قد تشتمل عليه سطوح ستة هي نهايات الجسم التعليمي فيكون
الجسم التعليمي بانها وهو كية قائمة بالجسم الطبيعي مشاهية
بالسطوح حتى ان الموجود في باين السطوح ان الجسم الطبيعي الكرة
القائمة به السارية فيه واما قوله كان في بعض اوفي مادة فاعلم
في كفيه مقدمة هي ان الخطوط والسطح والجسم التعليمي قد يكون
تعليميه وذلك بان لوحظ كل منها لا بشرط شيء وهو ان يعتبر
المقدار من حيث هو هو من غير نظر الى شيء من المواد
واحوالها فالكلي الطبيعي اعني المقدار المتمدد في الجهات الثلث

من غير ان يلتفت الى شئ من المواد و عوارضها كان ذلك
المتخيل ح المحدد جسما تعليميا و لا يمكننا ان نتخيل للاقتران بما لان البرهان
الدال على امتناع شئ موجود في الخارج يدل على امتناعه
في الذهن لان الاستعداد المخصوص المتخيل لا يزيد لانا في
انفسنا جسما تعليميا بحيث نشاهده فيخيل شاهد بل نتخيل فيما نتخيل
نفوسنا لا لادلة المذكورة في شئ و لا يجاز جائزة في ذلك
الشخص يتخيل اذا كان غير متناه من غير فرق و اذا تخيل
السطح كذلك من غير التفات الى الجسم و العوارض كان ذلك
المتخيل سطحا تعليميا و كذا الخط اذا تخيلناه مع الغفلة عن
السطح و عوارضه كان ذلك المتخيل خطا تعليميا و انما سميت
الانواع المأخوذة على هذا الوجه تعليمية لان تعلوم التعليمية
اعني الرياضي تبحث عن هذه الانواع المأخوذة على هذا الوجه
ثم هذه الانواع الثلثة تختلف بنوعا من الاعتبار فان الجسم
التعليمي كما يمكن ان يؤخذ لا بشرط شئ على ما عرفت يمكن
ان يؤخذ بشرط لا شئ اعني بحد السطح و الخط و يمكن
ان يؤخذ لا بشرط شئ و يمكن ان يؤخذ بشرط شئ
فانه يمكن ان تخيل بعد ممتد في الجهات الثلثة مجردا عما عداه

و يمكن ان

و انا يمكن ان تخيل بعد ممتد في جهتي الطول و العرض مجردا عن الاستعداد للقسمة بالفعة و كذا لا يمكن ايضا ان العقي ح
تخيل بعد ممتد في جهة واحدة فقط مجردا عن الاستعداد
المذكور و لعلك اذا علمت هذا فقوله كان في نفس الامر
ان جسم التعليمي المجرد اي المأخوذ بشرط شئ و قوله او
في مادة استعداد الى الجسم التعليمي الملحوظ معه الماخوذ بشرط شئ
فظهر ان مراده بالجسم التعليمي المطلق اي الماخوذ لا بشرط
شئ لانه انما يتحقق في ضمن واحد من الاولين و قوله
فان الجسم التعليمي كائنة عارض في ذاته لهذا الجسم الذي هو
زيد بهذا الجسم الصورة الجسمية اذ الظاهر انه كان فيها
و انما قال في ذاته احترازا عن الجسم الطبيعي و المادة
فان الجسم التعليمي يصير عارضا لها ايضا لكن بواسطة
الصورة الجسمية و ان قال كائنة عارض لانه لم يجعل ما سبق
العلم بوجوده في ذاته كما هو مقتضى التوضيح بل غاية الامر
الظن بذلك و اما العلم فيحصل بما سبق كما قال و ستوضح
العقل فيما آتي ان الجسم التعليمي السطح و الخط و ان
بعض افراده موجود في النفس كما صرح به و لا شك ان عروض

ذلك هو النقص لكن عروضه للجسم اكثر فصار رابعا مظنونا
بالنسبة الى غيره وقوله وفقد ان شئ الاتصال اي توضيح
ان الاتصال يحال بالاشتراك لمعنيين عرضي وهو كون
الشئ بحيث يمكن ان يفرض لبعض اجزائه مشترك في الحد والحد
مشترك بين اثنين هو فرد وضع يكون نهاية لاحد
وبداية للآخر ومعنى الكلام انه يكون بحيث اذا فرض انقسم
بحدث حد مشترك بين القسمين كما اذا فرض انقسام
الخط بحدث سطح وهو حد مشترك بين قسميه وفرض انقسام
السطح الجسم بحصل خط مشترك بين قسميه وفرض انقسام
الخط بحدث نقطة وهو مشترك بين قسميه والمتصل بهذا المعنى
مطلق على ثلثة اقسام واحدها افضل لكم بفصل عن تلك النقص
الذي هو العدد وثانيها الصورة الجسمية وانما يطلق المتصل
عليها لانها مستلزمة للجسم التعليمي المتصل فسميت بها
تسمية الملزوم باسم اللازم وثالثها الجسم الطبيعي وانما يطلق
المتصل عليه لانه لما اطلق المتصل على الصورة الجسمية
والمتصل ذو الاتصال وكانت الصورة ذات الجسم التعليمي
اطلق الاتصال على الجسم التعليمي فاطلق الاتصال على الصورة

ايضا اطلق اسم اللازم على الملزوم واما اطلق الاتصال
على الجسم التعليمي وعلى الصورة اطلق المتصل على الجسم لانه
ذو اتصال ح واضح في وجه ان الكم ذو النهايات وكون
الشئ بحيث يمكن ان يفرض لبعض اجزائه مشترك بين حديه
وبهذا ظهر ان الاتصال كيف يكون لهما في الجسم التعليمي
والسطح والخط وكيف يكون للجسم الطبيعي فنقول
اولا ان من طبع الاجسام ان تنقسم لما قد علمت ان الجسم
متصل واحد في نفسه فاما ان يكون الجسم مجردا تلك الجهة
الاتصالية التي يمكن ان يوجد فيها اجزاء ثلثة متقاطعة واما
ان يكون فيه وراء تلك الجهة الاتصالية شئ آخر يقبل الانفصال وهو مذهب بعض القدماء كافلاطون
وشيعته الى ان الجسم ليس الا ذلك المتصل وهو بسيط
في نفسه لا تركيب فيه البتة وذهب جماعة اخرى كالشيخ
وغيره الى ان الجسم تركب من الصورة الاتصالية وشئ
آخر قابل لها هو الهيولى فاجزاء الجسم اجسام
بسيطة عند افلاطون واجزاء غير اجسام واما الهيولى والصورة
على مذهب الشيخ واما جوهر فرد عند آخرين وغرض الشيخ

بهذا اثبات الجزء الذي لا يتجزى وتحقيق ما يتركب الجسم منه لكن يتوقف
ذلك على امرين لا بد من في اثباتهما دليل المشروح في
كتب البرهان عليه الاول ان بعض الاجسام منفصل واحد
في نفسه كما هو عند الحس وهو انما يثبت بالطبع ان الجسم
يتركب من اجزاء لا يتجزى اصلا لا فعلا ولا فرضا ولا وهما
وكسر فانه لما ثبت امتناع كون جسم مؤلفا من [illegible]
سواء كانت تلك اجزاء مقدارية او غير مقدارية ثبت ان جميع الانقسامات
الممكنة للجسم بالقوة الحاصلة في الجسم المفرد اذا لوحظ فيه شيء
منها فانه لا يتجزى اصلا فانه لو كان له انقسام اي ما بالقسم
لكان جسما مركبا من مفردات فثبت ان بعض الاجسام
غير منقسم بالفعل مع كونه قابلا للانقسام وهو المطلوب
[illegible] عن ابطال ذلك في العلم الطبيعي فانت اليه
فيما سبق فلا حاجة الى الاعادة والثاني ان ذلك البعض
قابل للانفصال والانفكاك فان بحثه المذكور في نفي الجزء
انما اقتضت كون كل ذي كم قابلا للانقسام او هي ليس
بواجب ان يكون كل قابل للانقسام ذا وضع قابلا للانفصال
والانفصال وقد ذهب بعض العقلاء كديمقراطيس وغيره

الى ان

الى ان الاجسام المشاهدة ليست بسيطة على الاطلاق
بل انها متألفة من بسائط صغار لطيفة بهيئة الطبع في
غاية الصلابة وتألف البسائط انما يكون بالتماس والتعاقد
فتلك الجسم البسيط الواحد منها لا تقسيم فيه اصلا وهو منقسم
وهما الخ. مذكورة وتقديرها في الصغر والكبر واشكالها مختلفة
وربما زعم بعضهم ان مقاديرها متناهية وقد قال الشيخ ابو البركات
بعد ذلك الى مثل هذا يذهب في الارض وصدرنا بنا على ان
التراب مسحوق غاية السحق اذ الظاهر ان وصفه بهيئة
والظاهر من سوق كلام هذا الكلام انه كان في اثبات الامر
الثاني بعد الفراغ عن الامر الاول في الطبيعي لكن يرد عليه
انه يأتي عنه قوله ان جعل اصغر الاجسام لا تقسيم فيه
لا بالقوة ولا بالفعل اذ على ما ذكرنا من الاحوال

تشريح

وهو مذهب ديمقراطيس ليس جسم لا يكون فيه لا بالقوة ولا
بالفعل بل الاجسام كلها كانت قابلة القسمة الوهمية وان
وان لم يكن بعضها قابلا للقسمة الكمية الفكية وبالجملة
فكلام الشيخ ههنا بايخ عن اشكال فانه ان حمل على النفي
تمام الكلام في صدد اثبات الامر الثاني كما يقتضيه السوق

بان تخصيص القسمة من اول الكلام بالقسمة الى الكيفية
ويحقق قوله وانها لا يمكن ان يقسم بوجه من الوجوه على عكس
امكان القسمة الى الكيفية بوجه من وجوه كل القسمة
ورد عليه ما ذكرناه من ابا اسحق في اول الرد المذكور
عنه وايضا كيف يشبه نقل المذاهب في الخلاف والوفاق
وشتى كلها اذ قد عرفت انه انما حكى في مذهب ديمقراطيس
انه لا يمكن ان يقال بجواز ان يكون هذا من الخلاف والوفاق بين
اصحاب الجزء وايضا وان حمل على انه في صدد اثبات الجزء
للاول وابطال جواز القول في كل القسمة على ما هو مقتضى
اعني ما يعم القسمة الانفكاكية والوهمية ورد عليه انه يأبى
عنه سياق الرد الذي من الرد المذكور كما هو صريح في نقل
مذهب ديمقراطيس وجهه كما لا يخفى وايضا لا جسم عند احد
لا يمكن ان يقسم بوجه اصلا حتى القسمة الوهمية كيف
والجسمية لا تحقق بدون الجسمية الحقيقية التي مصححة لوقوع
امكان قسمة ما وان النزاع في جواز القسمة الوهمية
على جزء فرد لا يمكن تقسيمه بوجه اولا يمكن قابلية
للقسمة الى غير النهاية بمعنى انه لا يصل الى حد يقف القسمة
عنده فليتأمل

عند قوله وجب ما ايضا مثل الكل فمن قال بعدم امكان قسمتها
لم يقل بجسميتها ومن قال بامكان قسمتها قال بجسميتها غير
قال للقسمة عنده واذا كان كذلك فدليله قوله ولا يكفي في اثبات
ذلك الشاهدات اذ لا حاجة الى اثبات ولا قوله ايضا
وانها لا يمكن ان يقسم بوجه من الوجوه وهو ظاهر وفي كون هذا
الكلام من ما هو جواهر فرده عند اصحاب الجزء فهو من قبيل
الاجسام عند قديم اقابل بنفيه قاله الشيخ ابو [illegible] جسام
ما هو جسم عنده اخليم وان لم يكن جسما عند غير القسمة
اعم من القسمة العامة والى خاصة بالفكية وح يمكن اختيار
السبق الى ان ثلث ونقول انه قد يصدق نفي مذهب صاحب
وان كان قد فرغ عنه في الطبيعي اذ ربما ينسى ذلك لطول
العهد في رد ان يلتفت عليه مهما اذ في نفيه شلاكي ج
الى المراجعة وسبق مذهب ديمقراطيس وجهه ايضا فكانه
قال لقائل ان يقول ما هو من قبيل الاجسام الواحد اينية
عندكم غير محسوس وانها لا يمكن ان يقسم بوجه من ابوجوه
اي وجوه القسمة العامة او الى خاصة بالفكية فلا يكون اجسام
عندنا بل هي جواهر فرده لان يكون اجساما قابلة للقسمة بالفكية

و ان كانت في جزء بلا وجه لابد بطلا ي من جان ثم اجاب بقوله
وقد تكلمنا على ابطال هذا في وحاصله اجازة انفصال هذا الى لم
يطبيعي على جميع المذاهب حقها حتى يسهل الخ هذا جاب عنها
وهو مذهب من خالف بينهم بقوله اى قال انها غير
متى لفة الا بالاشكال وان جوهرها جوهر واحد با حدة فا
بعد عنها افعال مختلفة لاجل الاشكال المختلفة كما حكى
عنهم في طبيعيات هذا الكتاب هذا وان كان ١٢ ل
نقضا كما ينتقل الى نفي الاشكال المختلفة فهذا نقض مختلف
مع استنادها الى الطبيعة واحدة وكفى ان هذا ي
مع كون الاشكال طبيعية كما هو المقدم ثلاثة اى ابطال
على مذهب عن قال بتشابه الاشكال اصلا وفضل ذلك
الى مذهب القول بالجزء واشار الى بطلانه في متون
وحاصله ان القول بالجزء يوجب التركيب في كل جسم
اذ طبيعة ما لا تقبل فيه لتشتي لفا متصورا بالاسر
وح يلزم تداخل بعضها في بعض بحيث يصير جميع جزئه
واحدا فلا تركيب والى مذهب زيفه بقوله
السبق الثاني هذا غاية توجيه الكلام في هذا المقام والله الموفق

لقول لازم

بين الملزم فنقول لايخ اما ان يكون كون كل من الجزء
والقسم الخ اراد بالقسم ما يمكن فرضه في الجزء المقسوم
ترى ان جزءا ما فرض انه لم يكن قابلا للفصل الفكي جزء
جسم واحد يخالف مبدء الجسم المحسوس المؤلف وقد عرفت
ان تركيب يستلزم عند اصحاب هذا المذهب اما جزء لا يتجزأ
والخاص فقط لا بالقسم والانفصال وبالجملة هذا المذهب
بعيد مذهب القائلين بالجزء الافي تسمية الجزء بالجزء لا غير
وفي تجويز انفكاك والحق على عليه ان القسمين عند هؤلاء متصلان
لا يفترقان والجزء ان يفترقان ليسا بمتصلين ولا قسمين ان
حال القسمين في لغة محال الجزءين وح نقول بذه المخالفة اما ان يكون
امرا في الطبيعة جسمية اى الجسم من حيث هو جسم فيلزم
اختلاف في الافراد وسيظهر انها طبيعة واحدة بسيطة لا تختلف
بالفصل او بسبب امر خارج عنها وح ايخ اما ان يكون ذلك
السبب امرا مختلف يقوم به تلك طبيعة بان يتم به نوعيتها فيلزم
في طبيعة النوعية كالصورة النوعية او كصل لها قوام ووجود
بالفعل من غير ان تكون داخلا في نوعية كالعوارض المشخصة
او لا تكون امرا كذلك ويلزم على الاول امران الاول ان يكون

الوجود الخارجي عامر مبدء الآثار ان يكون المتصف بها علة
مؤثرة بخلاف المتصف بالوجود الذهني فانه ليس كذلك فلا بد
ان يكون الفاعل لابد ان يكون موجودا والوجود من المعقولات الثانية
متصف بكون فاعلا لم يتوجه النقض بالعلم فانه قد يقال
متصف والنسبة بفاعلة ويحتاج في دفعه الى ان يقال المراد من
كون المؤثر ان يكون المتصف به فاعلا مؤثرا وهذا يمنع
يستلزم ان يكون الوجود على الوجود الخارجي للواجب تعالى عندكم
ليس عندهم مبدأ الآثار واحد هو العقل الاول فلا يكون مبدأ
للآثار على ان الظاهر ان الآثار اعم من ان يكون بالذات او
بالواسطة والمراد ان الوجود الخارجي مبدأ للآثار لو كان
هناك آثار هذا كلام ذابق الاسلام على ما هو المشهور عندهم فان التحقيق
ان لا مؤثر في الوجود عندهم الا الله تعالى وان العقول شرائط
وآلات لا انها مؤثرات حقيقة مبني على نقض بعدم العلة ويدفع
بانه لا اثر للعدم بل اثره يرجع الى نفي تاثير الوجود وهذا لا يرد على ما حققه
من الجواب نعم لا علة على تقدير التسليم بالنسبة الى نفي
ثم لا يخفى ان الاكفاء وان كان معنى اعتباريا يشترك فيه الاثنان
ليس بمجرد التعقل والاعتبار بل له مبدء انتزاع موجود فهو اعتباري

في وجه الاول من استحقاق الجنة والجنسية والنوعية وغيرها
وكيف لا يكون شيئا للمعدوم ذلك باشتراكهما في امر عام وهو
الشيئية اذ المعدومات متباينة وبعدها والمراد بالمعدوم
الذي لا يكون في الدرجة الثانية من المعقول الذي
الدرجة الاولى ثم قال ٥ من الوجوه الجواب بانه حيث ثبت
الاول وكذا الثاني ان الموصوف بالامور الثابتة
ما يترتب على الماهية في خارج الذهن وان اراد بعضهم
جواب بانه حيث ثبت الخ يرجع الى ان يقال
لنوح النقض التعريف بالوجود الذي في الذهن وصفة زائدة
بكيف الوجود الخارجي اذ لا الصدق عليه مبدأ الاثر
يترتب عليها في خارج الذهن وكيف لا يكون كذلك
لكن لما كان للخصم ان يمنع عدم الصدق مستندا الى عدم
استلزام ترتبها على الذهن وصفة ترتبها في الذهن عنه
بالمناقشة وما ذكره من الجواب بانه حيث ثبت يستلزم الذي
وارادوا بقولهم معنى يترتب الآثار عليه لو فاعلا ان معنى يترتب
الآثار على الموجود الخارجي كون الموجود الخارجي فاعلا وفي الوجود
في قولهم والوجود الذهني في الموجود الذهني والحمل معنى قولهم

الوجود الخارجي

نفس امري ولابد في كل نفس امري من علة تامة علية
من غير فرق بالضرورة في بديهة ما قيل من ان اي الشيء
ليس بموجود في نفسه حتى يقال ان العلة تكسب الوجود
علة فاعلية لمعلولها فاعلية معنى شيء حتى يرد ان فاعلية
الفاعل في قولنا من العدم اي حتى لولم يوجد اذ ليس فاعلية
ان في عالم وجوده ليس بمعتبر كما لا يخفى على
معتبرة عند المحققين فيه ان عند هم القضية الحقيقية
بهذا المعنى لا تفيد ثبوت الوجود للشيء في الواقع ما لم يوثق
باعتقاد هم وهو ليس بمطلوب ولو فرض ما يراد من هذا
من الدليل ليس ان لا بطلان قسم واحد من الحقيقية
بالكلية بكلية كانت او جزئية وهي التي ليس لموضوعها
وجود في الخارج لا بطلان جميع الحقيقيات بالجملة كما هو مزعوم
لعدم بطلان الطائفة من الحقيقة التي كان موضوعها
وجود في خارج فلا بد من ارتكاب احد من تخصيص اما
تخصيص الحقيقة بالكلية مهما كان كما ذكره اولا او تخصيصها بهذا
القسم منها كما ذكره ثانيا وعلى هذا يكون قوله او نقول معنى
قوله او عطف على قوله تخصيص الدعوى كما هو الظاهر وعلى ان

يراد بالدليل

يراد بالدليل في قوله واعلم ان هذا الدليل على كلا الوجهين
لكن في رجوعه على الوجه الاول نوع تعجل لا يخفى ويجوز رجوعه
معطوف من حيث المعنى على قوله اي لم يتحقق هذا القسم
من القضايا ويوجه ظاهر وحينئذ ان يراد بالدليل
في قوله واعلم ان هذا الدليل ما ذكره بقوله او نقول معنى
قوله كما لا يخفى وقوله وان اردت الا بالقضية اشارة الى
دفع ما يراد وهو انه ان اريد بالامور القضية الموجبة
في الخارج فلا نسلم انا لكم نها على ما لا وجود لها في الخارج كيف
والحكم بالامور الموجودة في الخارج انما هو على موجود
في الخارج وان اريد بها الامور الثابتة في الذهن كان ايضا
ممنوعا بل على المطلوب وتقرير دفعه ظاهر فان قبل الايراد
كما لا يمكن ان اردت ان تلك الامور الثبوتية ثابتة
للموضوع المذكور في الخارج فممنوع لما مر آنفا وان اردت انها
ثابتة له في الذهن كان مزعوما للوجود الذهني فيكون مصادرة
اجيب بانا نريد بثبوتها للموضوع في نفس الامر مع قطع
النظر عن الخارج والذهن وذلك موقوف على وجود الموضوع
فيها واذ ليس في الخارج فهو في الذهن ثم نهنا نقصان

احد هما انه صدق على معدوم المطلق اذ مقابل للوجود
مطلق فيلزم مقتضى هذا ليس ان يكون شيء موجودا في الجملة
فلا يكون معدوما مطلقا فان شيئا ما موجود وهذا
بعينه استدلال المجهول المطلق لا اختصاص له بهذا الموضع
بل هو مذكور مع جوابه في محله وثانيهما ان المنفي بالحكم على
الخارجي خارجي بعد العدم اذ حكما اجابيا صادقا مثل ان معلوم
الناج سواد ليس في الخارج فهو في الذهن وهذا ان وجود
شخص من نوع ينفي في نفس الحكم بوجوب على شخص آخر من
النوع فيلزم ان يكون الجزئي الذهني في وعاء الذهنية
شخصا واحدا وليس لذلك ضرورة بل هي شخصيات
غاية الامر ان يكون من نوع واحد في نفس الامر
واجب بان الممتنع كون شخص خارجي وصورته الذهنية
شخصا واحدا مع بقاء الشخصيات الذهنية في
الذهنية وهو ليس بلازم بل اللازم كونهما شخصا واحدا
بعد تجريدهما عنها وهو ليس بممتنع فتزه ضرورة ان شخصا
قلت بعد تجريد الصورة عن شخصيات الذهنية وفي سيجيء
فلا يبقى شخصان فان الدليل انما يدل على ان شيئا موجود
في الخارج يوجد

في الخارج يوجد نفسه في الذهن فالموجود بالوجودين
واحد والوجود مختلف وفيه انا نختار الشق الاول ونمنع
ان الجزئي بعد العدم لا يحصل له الا الوجود الذهني وما بعد
العدم هذا الستواد المعين لا تصور الاسواد المقيد لان
كذا وكل لذا والمقيد بهذه القيود وان كانت موجودة الا ان
الجزئي الذهني من حيث انه جزئي ليس في الذهن والا في الخارج
مع انه محكوم عليه بالاحكام الصادقة ولا يبقى لذلك وجود
الصورة الشخصية لنزعه اذ وجود شخص من نوع لا ينفي في صحة
الحكم على شخص آخر والا لزم اتحاد الشخصين وبعد ذلك حمل
الاحوال ما ذكر من الجواب فانا نقول ان سلمنا ان مراد
الجزئي بعد العدم يحصل انه في الذهن بوجه جزئي فيلزم ان
يكون مع شخص الذهني واحدا وليس لك ما ذكرنا اتفق من انه
لا يحصل له الا بوجه كلي وان اريد ما قررنا آنفا وذكرنا انه يمكن
الحمل عليه فالجواب ان الجزئي اذا حصل في الذهن بوجه كلي
فالمحكوم عليه حينئذ بالحقيقة ليس الا ذلك الوجه كما هو مذهب
التحقيق في الفرق بين تصور الشيء بوجهه وتصور الوجه
على ما مر وهو كالمحكوم عليه بالذات معلوم وحاصل في الذهن

وستزداد ان شاء الله

بالذات واما الجزئي من حيث هو جزئي فليس كذلك اعني لا
الوضع وهو لا يستدعي الا كونه معلوما وحاصلا في الذهن
بالوضع وهو ظاهر فلا اشكال فيما قال على ان لو كان
لذلك ج كلها على تحقيق ان يكون ش شيء ج فهو وجه لقولنا
ليس كذلك ويؤيده ما يوجد في بعض النسخ من سقوط لفظ
البناء ويحتمل ان يكون علاوة ج فحينئذ قولنا ليس كذلك
هو ما لزم من اخذ الافراد الذهنية المقدرة على المعلوم
ويمكن رفعه بحمل الافراد الذهنية على ما ليس خارجي فيحتمل
ان يكون وجه ان الحقيقة لم ترد على هذا المعنى ويتبين
الناقشة في ذلك الفن واعلم ان الحقيقة لها
تفسيرات احدها ما اعتبره منطقيون وهي التي حكم فيها
على الافراد الخارجية فحقيقة كانت المقدرة بين الافراد
التي ليست في الخارج اذا كانت بحيث لو وجدت في الخارج
كانت متصفة بالمحمول كقولنا كل عنقاء طائر فان معناه كل
ما لو وجد فكان فهو بحيث لو وجد لكان طائرا وانما لم نفسره
بعضهم لقولهم كل ما يمكن صدق ج عليه بحسب نفس الامر
العقل ج بالفعل فهو بحسب لا وجود لها ما يعلم من حال

بعضهم

بعضهم انهم احد الوجود اعم من الذهني والخارجي ولم يخصوا الافراد
بالممكنة او الى صدق العنوان عليها ولذلك قال صاحب الطوالع
وهو يقتضي ان قولنا كل مجهول مطلق يشبع الحكم بصدق حقيقته
من غير مناقشة لان معناه ح بثبوت الشيء على تقدير كونه
مجهولا مطلقا وهو لا يستلزم ثبوت الشيء في الواقع وفيه
نظر لان المعنى الثاني اعم اعتبارا من المعنى الاول كما ان
الثابت اعم اعتبارا من الثابت في الذهن فالمعنى الثاني
هو الذي ذكره الشارح في تفسير الحقيقة من انها التي حكم فيها
على ما يصدق عليه في نفس الامر الكلي الواقع عنوانا سواء
كان موجودا في الخارج محققا اي في احد الازمنة الثلثة او مقدرا
اي لا يكون موجودا خارجيا في زمان لكن يكون ممكنا لوجود
في الخارج او لا يكون موجودا اصلا اي لا بالفعل ولا بالامكان
كما في ممتنعات الخارجية فحاصل مفهوم الحقيقة الكلية على
هذا المعنى هو الحكم على جميع الافراد في نفس الامر لذلك المفهوم
الكلي وهو يمكن اعتباره حيث لا يمكن اعتبار المعنى الاول اذ
من القضايا ما لا يتحقق فيها اي وجود الموضوع اصلا ممكن
اعتبار هذا المعنى فيها دون الاول لقولنا كل كرة كذا وكل

مثلث لم يكن الحكم فيها على الجميع بل على كل واحد منها على ما مر
عن الرجوع الى الحق والصدق حتى يشمل النكرة التي هي أعظم
من فلك الافلاك وما فيه [illegible] أعظم من قبلة
مع انك علمت في الخارج فان كان الموضوع افراد حقيقية وغير
خارجية كان الحكم عليها جميعا كما اذا كان الموضوع [illegible]
وان كان الحكم معتبرا [illegible]
كان الحكم معتبرا [illegible]
وان كان [illegible] في الخارج فكذلك [illegible]
عوارض خارجية فظهر مما قررنا انه على تقدير [illegible]
الخارجي للصدق والقضية الحقيقية الكلية اي [illegible]
افراد ممتنعة الوجود سواء كان افراد منحصرة فيها او
فلا يرد ما اورده المحشي من ان تلك القضية على ذلك
التقدير صادقة وانا قائل وانا الذي قال اي [illegible]
لكن اجبناه حيث قلنا اجبت اي الذي قلت ما
شريك الباري ممتنع الوجود لعدم امكان صدق [illegible]
على اشياء كثيرة بسبب تقسيم الاول والقول بانه [illegible]
في ذهني حكم غير مسموع لان كل معلوم سبب آخر

فتعقل

فتعقل ان حكم ذهني [illegible] وبما ذكرنا ظهر ان حقيقة في التوجيه
الذي ذكره الشيخ نايام لكن بالمعنى الذي ذكره في تقسيمه كما يعلم
من [illegible] وبالمعنى الذي ذكرناه في هذا التوجيه على المعنى الذي مر من
[illegible] بالمعنى المتقدم وبعد، علم ان قولي المحشي
في حاشيته وهو ضعيف لما سيذكره الشيخ [illegible]
انما يلزم لو كانت حقيقة في التوجيهين بمعنى واحد وليست
كذلك كما مر وما قيل في دفعه من ان المراد ان لا يجوز كليا
بل جوازا وكفى في جوازها صدق الحكم على الافراد الذهنية
فقط فيقيد نظرا الى الحقيقة على ان الحكم على الافراد الخارجية
والذهنية في الجملة فان كان على جميع الافراد الخارجية
والذهنية فكلية والا فجزئية فهي لا تصدق على ما كان الحكم
فيها مقصورا على الافراد الذهنية اصلا كما لا تصدق على
ما كان الحكم فيها مقصورا على افراد الخارجية نعم لو فسر الحقيقة
بما كان الحكم فيها على ما هو فرد للموضوع في الجملة لكان الامر كما
ذكره لكن ليس مرادا ذلك وانما كل معنى الكلية ما ذكره
من الحكم على جميع الافراد الخارجية والذهنية اذ على هذا قد يكون
الحكم في الكلية منها كذلك وقد لا يكون كما اذا كان افراد العنوان

... كان العنوان معقولا ... لم يكن لفرد في الخارج
... لم يرد ذلك ويمكن حمل كلام الشه على ذلك وح كما يحول المشكك
... في هذا الوجه بالمعنى المذكور الذي ذكره لكن المشكك يقول
... حق بمقتضاس مستدرم لكل مفاديا في على ذلك فتدبر
واعلم ان معنى قول المصنف اني والحق بالنسبة
... الوجه الاول ظاهرا في حقيقة ما ذكره الشه من
الوجه الثاني وبهذا اندفع ما قيل من ان غاية الكلام ان
ان اعتبار هم الكثرة الحقيقة بهذا المعنى مبني على انهم ذهبوا
الى الوجود الذهني واعتقدوا وثبوته وهو ايضا ممنوع عليه
وانت تعلم ان اعتقادهم وذاهبهم ليس البتة الكلام في
علة ذاهبهم ... وذلك لان المراد بالحق حق ما هو في كلامهم
وهذا لا يندفع فيه ورود على الوجه الاول ايضا كما عرفت
... ورود بخلاف ما اورده المحشي فانه مختص بالوجه
الاول فما ذكره حق بالنسبة اليه وذلك ان نقول سلمنا قولهم
ورود لبطلت الحقيقة انا لم نحقق الكليات الحقيقة اي التي
ليس لها فرد موجود في الخارج او الطبيعية على ان تكون
الحقيقة بمعنى الطبيعة وح يكون راجعا الى دليل ما ذكره بعضهم

... مختصرة في احدهم ... وجه ... في الوجه الثاني في تقييس
الحقيقة بالفردية اذ عدم تم على افراد الذهنية فقط
... الكلية ... كما يصدق الجزئية من غير فرق لا
بين اذا كان حكم مقتضيا على الافراد الذهنية او الخارجية
كما حقيقة جزئية وهو ان هي جميعها الذهنية كما كانت
... حكم على جميع افرادها مما لا تقوم فيلزم ان تكون الحقيقة
جزئية اذا كان افراد موضوعها محضرة في الذهنية
وكان الحكم فيها على جميع الافراد وهو باطل بالكلية ولم يقل به
بقي ههنا بحيث وهو ان الحقيقة بالمعنى الذي اشار اليه ثبوت
الحكم فيها مقصورا على جميع ما هو فرد العنوان سواء كانت
متحققة في نفس الامر وواقعا وسواء كانت ممكنة التحقق كما
الاول فرضنا ... لا يحقق بتحقق وجود الموضوع عند العقل
اذ ذهب بعضهم الى انها جميعا صورة مترتبة بحسب المعنى وجميع
الى انها بحقيقة لكنها جملية فرضية مساوية لجملة ... وح فلا
الوجه ان لا يكون الحقيقة ... فيه كما عرفت
... لم تحمل بطلان الحقيقة على عدم تحقيق قسم من افرادها
الحكم فيه على الافراد الممكنة الوجود في الخارج الممكن ... في نفس

... كان

بحكم ماذكره الجواب بالكلية بقوله بل نقول الخ ويرد
عليه ان كيف للاباحة فاية ما يلزم منه استدعاء اسبقية
المحل وجود الموضوع في الجملة وان لم يكن في ظرف ثبوت
المحمول وهو لا يوجب مدعاه في مقصودهم فانهم انما يقصدون
استدعاء ثبوته وجود الموضوع في ذلك الظرف اذ بذلك يحصل
عروض وهو بحصول يقضه لا يقتضي وجود الموضوع كما يقتضي
سائر الموجبات اذ لا شك انها لا تستدعي وجود الموضوع
في ذلك الظرف لا وجوده مطلقا والجواب ان غرضهم ليس
مجرد ذلك بل هو مع شيء آخر وهو مساواة ذلك القضية
للسالبة البسيطة كما يدل عليه ليلهم على ذلك ما ذكره
يقدح في ذلك فقط اذ لا ريب ان صدق السالبة لا
تستدعي وجود الموضوع اصلا وقوله المحمول لا محالة الخ
ذهني الخ لا يتم انه كما ينافي ما ذكره من ان الربط الثبوتي
يقتضي ذلك ولا مدخل لخصوصية المحمول اما اولا فلان نفي مدخلية
خصوصية المحمول اعني كون المحمول سببا او عدولا ينافي مدخلية
مشيئة المشتق كما بينا واما ثانيا فلان المقصود نفي مدخلية
الخصوصية في اقتضائها وجود الموضوع في ظرف ثبوت المحمول

ح لون محمول قولنا ليس بمتنفس بمتنفس وكونه سلب المتنفس انما يصح
مع قولنا موجبة معدولة المحمول بهذه القضية السالبة ولنا ان
احد مستفيض لون محمول اعم من القضية ومعدولة ومحمولة
ما ليس بهذا او كونه ما هو من القضية وكقولنا ليس
فلانا لا كاتب وانما قلنا بظاهره اذ لكن سابق ما ذكره
النافي اذ احد المشتق الزيد على الوقت اول من يرى
لكن ما كان للسائل ان يعود ويورد عليه الالزام على سوق
الاول ليعرض لدفعه ايضا وما ذكره بقوله وقيل به كما وقع
في شرح المطالع مع التصريح بان في سالبة المحمول يجوز
سلب المحمول عن الموضوع وقد مثل السلب على الموضوع في مثل
هذا ان ما نقل يحتاج في دفعه او تكلف بان ما وقع في
عبارته على المحمول الاول الذي ورد عليه السلب وحاكم يجب
ان يعود ويوفق بما يوجه آخر غير الدجال والمفصل من
ان محمول السالبة المحمول يشتمل على ام زيد على محمول المعدولة
وهو النسبة السلبية كما يدل عليه ما ذكره في تفسيرها وبذلك
ليس فرقا بالاجمال والتفصيل لكونه فرق مفصل المفهوم لا المراد
الملاحظة اعرب عن قوله وما ذكروه من التفاوت راجع الى

بحكم

له وذلك لانه في حد ذاته في النفس وجود الموضوع في الجملة
كما هو اللازم من كون المحمول شيئا دون كان ذكره وان ان
فلان الربط الثبوتي مستقل في ان نفسه من غير حيثية
المحمول اصلا تحقق ذلك الانفس ومع ربط ثبوتي فرضا
عدم شيئية المحمول وعدم كفقرة مع شيئية نحو لو فرض عدم
ذلك الربط غاية الامر ان ذلك الانفس من فرض عدم شيئية
عدم م المحمول وهو لا يقتضي توقفه عليها لان في حد ذاتها فرضا
قلت صدق السالبة باتفاء المحمول عن الموضوع في نفس
الامر هو يتوقف على تقدمه وتمايزه في نفس الامر اذ ليس
الشيء عن نفسه عزيز ولا تقدم ذاتي بين شيء ونفسه
بثوبتين ثابتتان للموضوع والمحمول فيجب ان يكون موضوعها
موجودا فلا فرق بين الوجبة والسالبة في تقدم وجود
الموضوع حال اعتبار الحكم واجيب بان التوقف المذكور في
حد اصح قوله اذ ليس الشيء عن نفسه عزيز . فانا
نلزم من اتفاء المحمول في نفس الامر الذي هو جزء ان
يكون اتفاء التغاير بينهما راسا في نفس الامر فلم يوجد
في نفس الامر متغايرين ولا متحدين بل يكونان متحدين

ان السالبة بسيطة

السالبة بسيطة بمعنى كسب الواقع الى امر زائد كسب الواقع عن
السالبة كسب الفرض فانها غير متحققة بمعنى كما ذكره فيما بعد
ومرجوزه انه لو لم يكن الموضوعات وجود اصلا
صدقت السالبة على هذا الفرض دون الموجبة لكن ذلك
لا يقدح في المساواة الواقعة بينهما وتوضيح كما ذكره في حواشيه
على متن التهذيب ان الموجبة السالبة المحمول على اعتبار
المتعارف قضية ذهنية لان اتصاف الموضوع بسلب المحمول
عنه انما هو في الذهن فيقتضي وجود الموضوع في الذهن لا
في الخارج فيكون بينها وبين السالبة الخارجية تلازم اذ
الوجود الذهني انما هو الوجود في نفس الامر وجميع انفاء
القضية السالبة لانتفاء الموضوع في نفس الامر وقائلها
لما حكم بوضوعه يقتضيه موجبة صادقة واعلم انها متغايرة
بجميع ما عداها وبعدا بينهما اندفع ما قيل ان السالبة
المحمول الخارجية تساوي السالبة الخارجية عندهم ولم يثبت
ذلك بما ذكره بل لم يعلم عنده ذلك لما مر من ان سالبة
المحمول عنده قضية ذهنية فلا يكون خارجية وقطعي وكذا
ما قيل من ان قوله ما من معقوم الا ويصح ان يحكم عليه بالحكم

اي بي صادق فهم ان ارادة الفعلي وسلم ان ارادة الحكم
الممكن او الفرضي لكنها لا يقتضيان وجود الموضوع كما عرفت
من ان كل موضوع يصدق عليه اقل عدد ممكن
جميع ما عداه على ان احكام الممكن او الفرضي لا تستلزم
وجود موضوعه بالفعل لكنها يقتضيان وجوده
او بالفرض وهو كاف في صدق الموجبة السالبة نحو
الممكنة او الفرضية فيحصل المقصود وهو ست وارث
السالبة على التفصيل الذي ذكروه فان قيل ربما
اذا حكمنا في القضايا السالبة على
تحقق في نفس الامر اصلا كشريك
المجتمعين ممكنا بصدق السالبة ولا يصدق الموجبة
المحمول ولا يلزم تحقق موضوعها في نفس الامر وقد قيل
وجود العنوان فهنا فلم يتحقق هنا
قلت اما يلزم ذلك لو كان الحكم في المحصورة على
كما هو المشهور مسلم واما اذا كان الحكم فيها على عنوان
اشرنا اليه سابقا وتحقيقه
على مذهب فلا اذ المحكوم عليه هو المفهوم لكن من

حيث يصلح ان ينطبق على الافراد لانه هو المقصود بالعلم
بالحقيقة كما مر سابقا واما الافراد فمعلومة ومحكوم عليها بالعرض
فلا يلزم في صدق المحصورة وجود ذلك المفهوم بالذات في
نفس الامر وهو حاصل بما ذكره من الدليل ووجود افراده فيها
بالعرض وجود حقيقي يرجع في الحقيقة الى نفي الوجود فلا
محذور فيه وبما قررنا ظهر اندفاع العوض المذكورة من غير حاجة
الى جعل القضية حقيقية كما ذكره الخ او تخصيص الدعوى
بالكليات الصادق على شيء من الاشياء فيخرج الكليات
الفرضية التي يشيع صدقها علينا على ان يتم القواعد
بحسب الظاهر والحاجة كما ذكر غيره وقوله فظهر متفرع
مجموع ما ذكره قبل السؤال وبعده وقوله وانه لا حاجة
عطف على قوله ان كون هذه الموجبة فالاول اخذ الاول الذي
والثاني الاول الخ المص والموجود في الذهن
انما هو الصورة المخالفة في كثير من اللوازم الا يخفى ان
ان يكون المراد بالصورة الشبح والمثال كما هو الظاهر وح
ينبغي ان يراد باللوازم ما يستند الى الماهية من حيث هي
مع قطع النظر عن حضوريتها احد الوجودين ويكون الكلام

منطبقا على المذهب الفاسد بان يشير الشك وان يكون
المراد المهية لنفسها بحيث لو وجدت لوجدت في الذهن فان الصورة
قد تطلق عليها ايضا كما ان شيخ المهية بحيث لو وجدت
لوجدت في الخارج يسمى عينا وبحيث لو وجدت لوجدت
وعلى هذا يزاد بالملزوم ما يكون مستلزما في حصوله
الوجودين ويكون الكلام منطبقا على المذهب الفاسد
بحسب ذلك الشيء القضيتين في الذهن فظهر ان الحكم
يمكن تطبيقه على كلا المذهبين فيمكن حمله على ما هو
الذين ذكرهما الشارح بقوله ويلزم ويجب بقوله وان يجب
وفي بعض النسخ بقوله واجب فتامل اي من تعبيره
من احقية صدقه بالاول ليس كذلك على ان يقال
اجيب ان قرر الجواب هكذا ثم الوجه الذي من شانه
ان يستعمل في مفهومه على وجه احدثنا انه لو كان ذلك الشيء
لكان لوجود من الوجود غير الذي يلزم الفساد في الذهن الفساد
المفسدة وثانيهما ان يلزم الفساد بالفساد
المفسدة وثالثهما ان يلزم الفساد بالصفات المستفيدة من
صور ذهنية تشكل ان يشتبها الامر على تلك الوجود الذي بالكلية

بل على شيء وجود تلك الامور في الذهن وهو ليس بمطلوب
وجواب ان تلك الوجوه الزائدة للفاضلين بالوجود الذهني
حيث قالوا القدر الشيء المستلزم لوجوده في الذهن وبغير
تحصل الدليل صح ان الوجود الذهني لو كان يتحقق لكان يقوم
الماهية المتصفة به مستلزما لوجودها في الذهن بناء على ان
تصور الشيء مستلزم لوجوده في الذهن كما ذكر غيره وانتي
باطل اذ هذا يلزم جواز تصورها معا فيلزم جميع المتضادات
والمتناقضات المتقابلات وبالامور المنفية عنها فتعدم
مثله فقس حيث آخر وهو ان ما سبق من الدليل على الوجود
الذهني انما يدل على وجود بعض الاشياء في الذهن
اعني الامور المعدومة في الخارج لا على وجود جميع الاشياء حتى
الموجودات الخارجية الضا كما علم مما ذكرنا سابقا فاورد على قوله
لا نسلم انه يستلزم ان يكون الموجودات
الخارجية حاصلة في الذهن بالشياحها لا بانفسها حتى يلزم
شيء مما ذكروا ان كانت المعدومات الخارجية حاصلة فيه
بانفسها لدلالة ما استدلوا به عليه الا ان يثبت بما ذكرنا من
ان تلك الوجوه الزائدة لهم وهم لا يقولون بهذا التفصيل وانت

خيره ... و ذي ... الذهن بالامور المعدومة في الخارج
كالاشياع و ... وغيرها وجعل الدور معارضا ...
دعى ... استدل بن وجود ... بالامور في الذهن مع عدمها
شيء ... لا يبقى على ... شيء ... على
مقصوده از بقى في ... شيء ... وتخالف ...
... الماهية ما يتناول ... من حيث هي ... بهذا
الوجود الذهني ... بهذا ... الخارج ...
الوجود الذهني مغاير ... وجود ... وهذا معلوم
ان هذا قول ... الشيخ ... على ... على هذا
يرد على الجواب الاول منقوض اعلم ... الوجود
الخاصة في الاذهان هل حصولها فيه حصول شيء في محل
منها في الذهن ما كان مطابقا له في ... الخارجية ... في
... في الهوية الذهنية وما يتبعها من ... الذهنية
او كان حصولها فيه حصول الشيء معنى ان ... فيه ام
كان مما ... للعالم في الماهية وبناء الجواب الثاني على الاول
والاول على الثاني ولهذا اورد عليه الاعلى الثاني ان ... بل
الوجود الذهني لم ... على ان نفس الملتفت متلبس موجود في الذهن

لا يخفى ...

لا شيء مغايرا له في الخارجية ثم حصول الشيء في الذهن فقد يكون حصولا
مطابقا حصول صورة ... اي الحاصل فيه نفس الشيء لا صورته
المطابقة او اعم ... فهذا ما ورد ... من الحصول بنفسه وصورته فعلم
ان حصول ... وصورته في ... فيه غيره ... الجواب ... هذا
... ساعت للدقة ... الايراد وعدم ... الاول ... يحتاج ... هذا
... شيء ... هذا ... وتفصيل ... ذهب ... على ... من
... الحكمة ان منشأ الالتفات هو الوجود في نفسه ... شيء
شيء عند سواد كما ... في الخارج او في الذهن لا الوجود في الذهن
معنى ... به ... عروض من هذا القبيل ... ورفع ... ايضا
يرد ... ان ... لا شك ان عند نصب ... اربعة ... الوجود
موجودة بنفسها في الذهن وقد عرفت ان شرط الالتفات
فيلزم المذكور وحاصل الجواب ان مطلق وجود الصفة بنفسها
في شيء لا يوجب التفات ذلك الشيء بها بل الموجب له التفات
هو وجود الصفة في نفس الامر في الشيء عنه والزوجة اي شيء
من ... اربعة الموجودة في ... من الذهن ... خبر ان
هذا الجواب لم يدفع الايراد على ما ذكره في اصل الحاشية اذ مراده ان
الموجب للالتفات هو الوجود بنفسه ... مع الزوجة بالهيئة

في مشرع عنه كان موجب الاتصاف في اللوازم الى حيثية
ليس هو موجودا في مطلق بل الوجود الخارجي يقوم فاده الزوجية
ما شرع من الاجابة من الدين محذورا بجواب على تقدير ذكره
في موجد جيد فهو مدفوع لا يرد عنه لائق ما ذكروه في اصل الحاشية
ان ملتبسا والاتصاف بالزوجية هو الوجود الذهني بنفسه وهو الذي
لا يفهم من الحاشية الجديدة من ان ملتبس والاتصاف للماهو موجود
في نفس الامر مع قطع النظر عن حضور الوجود الذهني بل
غير متحيز في نفس الامر بنفسه وانما كانت الاربعة مستقرة بها
على تقدير وجودها في الخارج مف لانا نقول بانم زيدك بل ذكره
هو انه فسره اطلق الوجود الخارجي وارد به ما يتناول ما ذكروه
في تر بسل الاشرو هذا تناول الوجود ت ثلثة الاول الوجود الخارجي
الذي هو ليست الا الاتصاف بالاوازم الذهنية والثاني الوجود
الذهني بنفسه الذي هو ملتبس والاتصاف بالاوازم الذهنية
والثالث الوجود المطلق الشامل ايضا لهذا فاده الاثار
في ضمن فرديه الموجب للاتصاف بوازم الذهنية فلا ايراد ما ذكرنا
فلان ما صرح به في قبل هو ان الاتصاف اعم من ان كون يقوم
بصفة الى موصوف في الوجود او بان كون موصوف في كونه كذا

اني الذهن على ان صحة ما شرع في الاتصاف كما صرح
في قبل فرجع بعود الى ان موجب الاتصاف هو الوجود
في موصوف ما في ظرف انتهى كلامه لائق ما ذكره في حد موجب
عبد مطلق على الاتصاف بوازم الذهنية جديدة وهي لمن مطلق وظاهر
مفهوم من لم يلتبس ملتبس والاتصاف هو موجود في شرع
عنه لا وجود في شيء مطلق من ثبوت الوجود في نفس الامر
مشتبهة الاتصاف وفي وجود في الذهن معنى اتحد به عنهم
لا دخل لم فيه في دلالة اصلا فليست بالزم ما كان في مرتبة
وغيرها من لوازم الذهنية ولا شك ان علاقة بالذهنية بنفسه
ذاته مع قطع النظر عن حضور الوجود الذهني في ذهن ولا ثابت
موجودة في الخارج كانت الذهنية موصوفة بها في نفسها
بالذهن فان ذهنا باعتبار حضور الوجود الذهني وهو بعد الثبوت
عدم فتصف الذهن مما لم يعلم بها لا بها فلم كانت تلك اللوازم
مشتركة من الذهنية لا من الذهن وان المشرع سند بعلم ما في
اثبات وجود في نفس الامر للملتبسة وفي الوجود الذهني عنهم
الى آخر ذلك نعم في كلام نظر اما اولا فلان لحصل لو سلم
بان الوجود بنفسه مطلق موجب للاتصاف بل الموجود بنفسه

في مشرع

الوجه

عند لا نفتقر بل لم ر ان بقاء تقرري ضروري لانه لازم
من مقتضى الوضعية و هذا ذكره هذا مقرر و ظهر من مقتضى
في الوضعية ليس من جملة البقاء و لقد حققنا هذا في آخر
آخر جعل المقتضية ملكن وجود في ... ار ... به
المتقرون لا يقتضي ... بل كل من هو ... بين
بين الوجود ... في حتى ... يكون ... متقرر
باعتبار الوجود في الزمن ... رفع ... بيان ... من
و اما في ... فانا ... بل نقول حصر ... في
المتسع انما هو بالنسبة الى الوجود ... في ... باعتبار ... و لو سلم
ان الوضع المعتبر في الكيف هو الوضع ... في
حتى يندفع المحذور ... جميع الموارد ... بقي ... وجه ... و
هو ان مراده ان اطلاق الكيف على جميع افراده مسامحة
بناء على ان العلم بكل معلوم من تلك المقولات العلم ... عليه
عرض من مقولة الجوهر و مباينة من كونه جوهرا و ... كما
سبق و حصر المقولات التسع باعتبار ... في
و لما باعتبار الوجود الذهني فلا يحصر فيها كما مر و باعتبار في نفس
باعتبار الخارج هو الوضع باعتبار ... و معنى قوله و كيفية نفاد

الذهنية بالعين

الذهنية بالعينية ان العلم بالجوهر ليس كيفا حقيقيا بل عرض
من مقولة الجوهر يشبهها بالهوكيف في الخارج فاغية توجه
... في هذا المقام فان قيل قدم انه لا منافاة بين كون الشيء
جوهرا و عرضا فلا منافاة بين كونه جوهرا و كيفا ايضا فما وجه
على في قوله ... قلت لعل الباعث على ذلك
ان من ذهب الى الكيف مع الجوهر ليس بواسطة اعتبار الوضع في
تقويمه بل بواسطة ان المقولات متباينة بالضرورة كما
صرح به غير واحد من المحققين كون جوهرا و كيفا لا كونه جوهرا و عرضا
او ... منافاة بينهما كما مر قال في حاشية المطالع عند قول السيد
قدس سره و لا شك ان وجودها في الذهن بالاعتبار الاول
من ... لوجودها بالاعتبار الثاني فلا يخفى هذه العبارة مع الكلام
مع ما سيأتي منه ان نسبة الثاني الى الاول كنسبة الوجود الذهني
الى الخارجي يصرح بان العلم من الموجودات الذهنية دون
الخارجية و حيث يشكل عدم اباه من مقولة الكيف فان المتقرر
كيف ان الجوهر و الوضع من اقسام الممكن الوجود في الخارج
في ... لكن وجوده في الخارج لا يكون عرضا عندهم الم ان
لبي عدم اباه من الكيف بطريق المسامحة و نشبه الامور الذهنية

بالعينية كان الحق فيما نحن فيه [illegible] والعدد [illegible]
للاوجود في الخارج وهو ردّ [illegible] الى [illegible]
ثم قس وعلى طريقة [illegible] يشكل عدد الاجزاء [illegible]
ان يكون العلم بكل مقولة من تلك المقولات [illegible]
شبهة في دلالته على اثره [illegible] قد علمت [illegible]
نفي الوجود الذهني عن العلم وعن غيره [illegible]
المذكور حين كونه جوهرا وعرضا [illegible]
وجود آخر في الخارج وجوهريته [illegible]
وعرضية الكيفيات النفسانية [illegible] الاعلام في الوجود
[illegible] وهو معلوم وعلى تقدير [illegible]
احدا واحدا بالعلم [illegible] فقد [illegible]
بالكلية والسند مسند آخر في [illegible]
مثلا موجود في الخارج وفي الذهن وهو معلوم بالذات
وعرضية الكيفيات النفسانية بحسب وجوده في [illegible]
ومعلوم بالعرض وجوهريته بحسب وجوده الخارجي وحينئذ
مع العلم بالنوبة المؤثرة فيه وعلى [illegible]
في ذلك وهذا بناء على ما ذهب اليه من ان وجود الذهني غير

للحقيقة [illegible]

[illegible] بالعينية كانت الى مقولة الكيف وكان معرفا
على ذلك حتى يتقوى في اثناء درسه لاصحابه وتلامذته
[illegible] راست هرچه باو رسيد كيف مشنو وچون
ملك ز كه هرچه باو رسيد ملك مشنو دكه چه خورده باشد و
للاستدراك الكاريخ فيه وتمام تحقيق ذلك في الحواشي الجديدة
فليتبع [illegible] الثاني في الى مشية لان المقول اذا لم يكن
[illegible] اسم ان الاشكال المذكور يمكن تقريره بوجه اسلم ان
معلوم الحيوان مثلا اذا وجد في الذهن فانا نعلم يقينا
[illegible] وعلى طريقة القائلين بكمول الاشياء [illegible]
في انسان ليس هناك الا امران واحدا والثاني ان يتحقق من
الامرين في الصورة المفروضة لابد ان يكون احدهما موجودا في
الخارج وعلى وجوده والآخر موجودا في الذهن وعلى
وجوهر او عين والعين لا امر ان على تلك الطريقة تلك واضح
ان نعلم قطعا ان في تلك الصورة يتحقق امرين احدهما كذا او كذا
والآخر كذا او كذا وعلى الطريقة المذكورة ليس كذلك وهذا بالجملة
مشتمل على الامرين السابقين ولا يكفي ان الاول يندفع بمجرد
اثبات الكيفية كان الثاني يندفع بمجرد الوقوف على كمول العقل

ر حصول المطلب لا يترتب عليه الاثر وانما يترتب على
ان يقال اصيل يكون منشأ للاثر وهذا الوصف هو
به ولهذا ذهب بعض الاعلام بالذهن عند حصول فيه قال ان
الى حصل فيه يلزم به الاول ويترتب الوقف دون الثاني
وبهذا ارفع ما شكالين وبقرر سقط ما قيل من
ان خلاص تكليفية والاهلية موجودة في الذهن فاقرر لكن
موجودة فيه وجود حينما يترتب عليه
الوقف المحل بها وكذا فاقر به فيما يتعلق
فيه بالوجود الحلي فاقر به فيما يتعلق
ولهذا لم يترتب الوقف المحل بها وكذا
ان كل شئ يكون حاصلا فيه ضرورة ان المقدم
الذهني مرجعه الوجود والحصول
ومهية المعلومة بان الاولى قائما بالذهن
بالعكس بان الاولى موجودة فيه بالوجود
بالوجود الغير الاصيل نعم يرد على الشاه ان الحصول
آخر وهو حصول اصيل يترتب عليه الاثر وبه يندفع الاشكال
الاول وهو ذكره المحقق في وجه كلام السيد كان المقدم به

فافهم

كما آخر وهو قائم على لا يترتب عليه الاثر والى حل في الذهن
حصول المطلب لم يقم والمطلب هو ذكره الخ بقولهم قد صرحوا
بقيد حيثية الحلية في الذهن الخ وذهب طائفة الى
ان وجود معنى الا يخفى ان هذا معنى اخص من الوجود ان
اصيل على الوجود الخارجي بخلاف الوجود الذهني لعل صاحب الذهب
يرضى بوجود الذهني ويخصص الوجود بالوجود الخارجي والدليل
على عدم ملائمة الكتاب لان الوجود المبحوث هو المطلق المنقسم الى
الذهني والخارجي ولهذا اطلق الحصول وقيل للحصول
كلام الشاه نظر الى اشتهاره وبهذا ذكره في الاعيان فيوافق
ما في متن الكتاب لانه بعيد وشرحه لكان اولى
الشاه في الحاشية خلاصة البحث ان المستدل آه حاصله ان
زيد بقوله فوجب ان يكون متقدما دون الاحوال ان يكون
متقدما دون كل واحد واحد متحرك في كل واحد واحد ان
اريد ان يكون متقدما دون جميع الاحوال فهو ممنوع
في الآن الخ اشارة الى نقض الدليل بالحركة في الاين
فيلزم ان لا يقع حركة في الاين بطريان الدليل فيه والحل كما سيأتي
وقد يرد نقض الدليل بوجه آخر هو انه لو تم صحة المقدمة الثانية

من احوال فيلزم ان لا يوجد
ان يكون متقدما بوجود ما دون
كل واحد واحد منهم

ان متحرك يجب ان يكون باقيا بعينه من مبدا حركته الى منتهاها
ومعنى بعينه مرصدقة وهي ان متحركا في الفوق والتحت وكذا
في اليمين والاذان ليس كذلك فيلزم ان لا يكون شيء من
الحركة وهو خلاف ما مر وجوابه بالفرق بين الفوق والتحت
نقض ج٥ الخلف والجواب ان هذه بديهة تحكيمية لا يمكن اقامة برهان
من الحركة في الكم والكيف وتلك قارة في كل واحد من
الحقيقتين ولا تعلق لها بهذا المقام اذ لم يقع فيها بحث
حقيقة ما مر في المقدمة المأخوذة في الدليل فلا يرد ما ذكر
اصلا وتجاب عن البحث بوجوه آخر غير ما ذكره الشيخ
ان الوجود مفهوم واحد منتزع العقل من موجودات
يختص بالاضافة اليها فلو وقع الحركة في الوجود لوقع في
شخص واحد الموجود ان على هذا شخصان مع ان من
ان مشخصات الوجود اما مشخصات الموجود او لازمة له فينفي
باشتغالها وعلى التقديرين فسعي اشتغال الوجود بشخص غير
ما حصل لآخر موجود آخر غير الاول والثالث ان الحركة لو وقعت
في الوجود فاما بمعنى التوسط او القطع لكن التوسط يقتضي
شخصا موجودة في الخارج دفعة كما تقرر في محله فلو وقعت في

الوجود لزم كون

الوجود لزم كونه موجودا في الخارج ضرورة ان ما وقع عليه فيه
موجودة موجود والقطع حاصل في اسخر التوسط
سيلان فيه توسط فلا قطع ايضا والرابع انا نعلم بالضرورة
ان المتحرك والجسم لا بشرط الحركة مطلقا لا الجسم ما خوذ
مع قوة ما هو موجود في الوجود الفعلي لا بد ان يكون ما خوذا
بعد وجود الحركة والخامس ان الوجود كما صرح به الشيخ في الالهيات
اشد وظ ما هو بعينه في حقيقة التشكيك لا يقبل الشدة
والضعف ولا بالزيادة والنقصان ولو وقع الحركة في الوجود
حتى يكون الحركة في الكم وكيف كزم ذلك ويرد على الاول ان وجود
بغير الدليل وعلى اصل انها مشتملة على مقدمات غير بينة
ولا مبينة فكيف يتمسك بها على اثبات المطلوب فتامل
قوله فلا يكون تلك الافراد موجودة بالفعل الخ على
ان الآنات المفروضة في زمان الحركة غير ملتبسة فلا يمكن
ان يكون تلك الافراد المتكثرة الا بالفرض في المقدمة الثانية كذلك
لما تقرر من ان الحركة في المقدمة الثانية يستلزم ان يكون المتحرك
في كل آن يفرض فرد تلك المقدمة لا يكون ما قبل وما بعد
ملاصقا له يكون تلك الافراد بأسرها موجودة بالفعل والا فلا يكون

وترجيح احدهما لم لا يجوز ان يكون المرجح نفس التحرك به وبيانه
وجوب ان لفظ البعض مجملا اذا كان معنى وجود بعض فقط
عدم وجود الباقي في زمان وجود البعض وان اذا كان معناه
عدم وجوده مطلقا فلا اذ ما من فرد من افراد ما يقع فيه
الحركة الا وليس به المتحرك وبيانه في وقت هو مشترك بين
جميع تلك الافراد فكيف يصح ترجيح والحاصل ان اللازم على تقدير
ان المفروض وهو كون جميع تلك الافراد موجودة بالقوة
احق لا آخر من جميعها موجودة بالفعل ولو على سبيل التعاقب
والتبادل فكون بعضها كذلك فقط لا الاول مشترك بين الاحتمالين
كل منها مستلزم لما ذكره من المحذورين فان البداء والمشي
بالفاء للاشارة سواء كان على سبيل الاجتماع او التعاقب فوجود البعض
وعدم وجود الباقي على سبيل الاجتماع مع وجوده على سبيل التعاقب
داخل في الاحتمال الاول باطل بمحذوره لا بما ذكرنا من الحكم حتى يرد
انه يلزم ولغا المطلب به وجود البعض مع عدم وجود الباقي
مطلقا ولا شك في لزوم حتى فلا ايراد والثالث انه يراد كون
تلك الاعداد الغير المتناهية التي تحصل بالحركة محصورة بين حاصرين
انه يلزم فرد هو اول الافراد التي تحصل بالحركة وفرد هو آخر الافراد

جميعها موجودا بالفعل ذكون البعض موجودا فقط كلم وترجيح
بلا مرجح وحتى لزم ما ذكره من المحذورين لما هذا يرد ان يقال
اختيار هذا على وجه الاول وان فلا يلزم تتالي الآنات
ولم يكن بين كل آنين زمان يكون المتحرك فيه قد انتهى من
المسافة التي فيها الحركة وهو واضح وجوب ان يقال ان على
تقدير ان يكون جميع الافراد الممكنة للمفروض بالفعل لم يجز ان يكون
بين كل فردين منها فرد زماني والا لم يكن الفرد الممكنة بالفعل
مفروض في ذلك الفرد موجودة بالفعل مع ان الافراد
متتالية يلزم تتالي الآنات اذ كل فرد وقع آن والواحد زماني فيه
في آن بعد الآن الاول والفرض ان كان للمتحرك من بدء في
ذلك الزمان ابواقع بين الآنين الى آخره فرد واحد من المسافة
التي فيها الحركة فليس متحركا فيه في تلك المسافة بل هو مستقر
عليها وان كان له افراد متعددة فاما ان يستقر على واحد
منها اكثر من آن واحد فقد انقطعت الحركة وان
لا يستقر فلا يكون في كل فرد الا آنا واحدا والاستدلال تلك
الافراد الممكنة متعاقبة والا لزم انقطاع الحركة ايضا وقد
كانت تلك الافراد متتالية كما ثبت انفصال ذلك وهو
المطلوب والثاني اما لان كون البعض موجودا فقط بحكم

فلزم ذلك فان الامور المفروضة حصولها بالفعل ما كان
كل واحد منها في آن ليس في آن قبله ولا بعده لاحق به
فرد هو اول الافراد بل قبل كل فرد فرد آخر كذا ما يفرض آن
الا وقبل آن آخر والى فصل ان فرد المقدرة على مقدرة وجودا
بالفعل يكون منطبقة على الزمان الذي يفرض فيه ذلك
الغير المتناهية كان على تقدير وجودها بالقوة ليس كذلك
وان اراد بكونها محصورة بين الى فرضين انها محفوفة
بزمانين احدهما الزمان الذي قبل الحركة والآخر الزمان الذي
بعدها فلا استحاره فيه كما لا يخفى هذا ما عثرنا فيه والجواب ما ذكره
الشق الثاني ونقول لو اكتفت تلك الافراد الغير المتناهية
التي تحصل بالحركة بين الزمانين لزم الخلف لامتناع التحقق
في الحركة منها في بالضرورة وللازم باطل فالمستلزم مثلها
تلك الامتناع وقطعا لكون الحركة الى فرض من جنس الصور
فكذا المذكور والواجب ان ما ذكره لا يجري في الحركة السرمدية التي
لا بداية لها ولا نهاية لحركة الا فلاك على ان الحلاسفة اذ ليس
قبل تلك الحركة ولا بعدها فرد وللزمان فلا يلزم الخلف لغير
المتناهي بين الحاضرين اصلا سواء اريد به الى فرضين الوقوف

فيلزم ح

ما يقع فيه الحركة الزمان والجواب ان كل فردين فرضا مما فيه
الحركة كان بينهما افراد غير متناهية بالقوة فكذا الافراد الغير المتناهية
بين كل فردين من المقدرة اذ ما من فردين آنيين الا ويوجد بينهما فرد
زمني بينهما والآخر فمتالي الآنات لا افراد والآنات المفروضة
في ذلك الزمان غير متناهية وان فرضنا ان قبل كل فرد فردا
ليس فرد اول وكذا بعد كل فرد فرد اذ لا شك في تحقق فردين
في المقدرة مع ان ما بينهما افراد غير متناهية منها وبما ذكرنا ظهر
جواب آخر عن الدليل الثالث فتفطن والخامس انهم ذهبوا
الى ان القلة تجوع الحركتين حركة من المط المجهول في الصور
المفروضة الى المبدي وحركة من المبدي في المبادي الى المطيع
ان الصور المخزونة ليست غير متناهية والحين ما حفظ النفس
لها عند انتقال من المتخيل الى بعض موجوداته بالقوة وجوابه
ان الفعل يكون بذين من الحركة قول على سبيل التسليم والجواز
وقد صرح بذلك الشيخ وغيره من المحققين فلا يقدح في صحة ما ذكره
وهو ظاهر والسادس انهم عرفوا الحركة بخروج شيء من القوة
الى الفعل على سبيل التدريج وهو يقتضي ان تحصل جملة شيء
من افراد المقدرة التي يقع فيها الحركة بالفعل لكن على سبيل التدريج

تكيف بهما على ذلك و حب عليه ... اذا يرد وكان امر ... في التوقيف ما فيه الحركة وليس كذلك بل افراد ما يرد ... فلا
لمنتهى لا يقبل فروج ... متى من القوة الى الفعل اذ يكون دفعة
لان يحصل الا بعد وصول متحركة اليه وهو في قبيل ... كما
كائن في محل فكيف يرد من متى ما ... فروج من القوة الى الفعل قريبا ما
بحيث لا مقصور ... قرب هذا واما اذا ... محدوده الفعل فلا اذن سلمنا ... يمكن ان يكون متى ما
متعدده بل غير متناهية من القوة ... بعد حصول جميعها وهو انى مقصور في زمان قليل ... بالفعل
وفيه نظر اذ معنى فروج على التدريج هو ان فروج متى فمتى
وفروج المتى الى الفعل ليس كذلك سواء كان من القوة
البعيدة او القريبة في الصواب ان يقال مرادهم فروج متى
من القوة الى الفعل هو الفروج في الزمان الذي لا يخرج ذلك
الحركة التوسطية بفعل ليستلزم هذا استمرارها في الزمان على
التدريج اذ المتحرك سكلما واحدا منطبقا على الزمان وهو
الحركة بمعنى القطع وهذا هي المقصودة بالتعريف المذكور و

وهي موجودة الآن في الخارج هو الحركة
التوسطية فانها امر شخصي باق من اول الحركة الى آخرها
لكنها ليست موجودة دفعة لما يكون من جنس المقولة التي فيها
فرد الحركة والمراد من ان غاية ما يلزم ما ذكر من عدم
فعلية متى ما من افراد ما يقع فيه الحركة لا عدم فعلية طبيعة متى للافراد
ايضا فهو ممنوع جواز ان يكون المتحرك في الوجود باقي بطبيعته الوجود
وحصول الافراد ... فيقع الحركة فيه ويمكن الجواب عنه بان عدم
فعلية افراد المتى ليستلزم عدم فعلية طبيعة المتى لان طبيعة انما
تتحقق في ضمن افراده فاذا لم يكن لمتى انها بالفعل لم يكن
الطبيعة ايضا كذلك وفيه انه اذا جاز وجود اعملت طبيعة
بصفة وجود وحصصه من حيث يكون بمنزلة فرد حقيقي
منه على ما هو مذهبهم مذهب الرجل فان يجوز وجود
المتحرك بجميع ان يكون له افراد بالقوة كان ... يقبول
العقل الى ... فالصواب ان يقال لا يجوز ان يكون كلي
الوجود مطلقا وحصة من موجودية متى عما من الامتناع
بل لابد معها من الفرد الحقيقي فعلى الذي اذا لم يكن يتحرك
في وجود فرد منه بالفعل لم يكن موجود قطعا وعلى الدوام

فلابد ان يكون له في كل آن حصص موجودة لم يكن له قبل ولا بعد وللافاضة اصلا فاذا لم يكن له تلك الحصص الفعل لم يكن موجودا الخ فظاهر ان امر ... وانما يحتاج الى حمل ... لابد ان يكون بالقوة عند قرنه ... يحتاج بعض المتأخرين ... ان يكون موجودا بعينه اى يكون ... بتأثير الفاعل لا تحقق الوجود فيه وبالجملة فرق بين وجود ... من الاعيان ... العقلية والاضافة ... اذا عرفت ... كما علمت مرارا فيجوز ان يكون الشئ موجودا مع ان لا يكون متصفا بالوجود ولا تحقق فيه للوجود بل مع تلك ... ذلك التحقق ايضا فليجز ان يكون موجودا مع تحقق ... ولا اتصاف بها بالقوة بطريق اولى والجواب ... الفعل في افراد الوجود ليس باعتبار تحقق تلك الافراد ... لا اتصاف بها حتى يرد ذلك بل باعتبار حيثية صحة ... في ظرف الوجود فان الشئ ان يكون موجودا في ... مثلا بالفعل اذا كان فيه بالفعل بحيث يصح انتزاع ... واذا كان بحيث يصح ذلك بالقوة كان موجودا ايضا بالقوة وهذه الحيثية في ظرف لا يكون فيه لا تحقق فيه بل لابد منها من

ان لا يكون ... محفوظا فيه بالعوارض كما كان السيد في بقية ... انت المحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة بالتوسط بين ... الخ فان قلت انا نعلم بداهة ان ... الحركة مثلا يزيد على الماهيتين الحركة فهل يكلف المتكلم بلزم له ليس كذلك فمن ليس له ... في الحقيقة وما يرى من الاثار فهو بعيد ... الفاضل اذ الصور النوعية بتوسط امور بسيطة تستفيد القابل بذلك ولم لا يجوز ان التوسط كذلك فيه واني قال بين معرفة القوة ومحو ضيه الفعل لئلا يتوهم ان المراد بأصل القوة والفعل فيرد انه لا واسطة بينهما كيف ومع التقيد قد توهم السيد السند وحاصل الكلام ان التوسط المذكور ليس قوة بعيدة ولا فعلا تاما بل هو الذي يتوصل به الى الحركة بل قوة قريبة اى من الفعل كيف يتوهم تحقق توسط بين حدود المسافة لو وجد ذلك لتوقف بالفعل وهذا معنى قولهم في تفسير الحركة انها كمال اول لما هو بالقوة كما فصلنا في ... وعاد كرة من الجواب بدفع بشبهة مشهورة عامية في الحركة وهي ان المتحرك في الاين مثلا ان كان له من مبدأ المسافة الى منتهاها اين واحد فلا حركة له في الاين بل ... اين

مستقر على بن و حدوان كان له اون معقده فامان
يستقر على واحد منها في اكثر من آن واحد فقد انقطع
حركته واما ان لا يستقر قد يكون في كل اين ما او احد تلك
الاكون آنية اما متصلة فغير ممكن لما بيان
واما منفصلة بزمان لم يوجد في زمان حركة حتى
الاكون ضلة يلزم القطع في الحركة لانها فكذ من سائر جهاتها
ووجد لانه دفع انا نحن ان المتحرك ما دام متحركا لم يكن في
من المسافة التي يتحرك فيها بالفعل حتى يقبل اما و
معقدة واما متصفة بالفعل حال الحركة
بين تلك الافراد لعدم الافراد معقدة بل
والفرض الاختلاف في نسبة حدود المسافة وحدود
معقدة لكن لا يمكن ان يفرض فردان متتاليان من كل
فردين من الافراد المفروضة الا ويمكن ان يفرض عليهما افراد
غير متناهية فلا يلزم شيء من تلك المحذورات وما قيل
في الجواب الى ما يكون من ان المتحرك من حد د مسافة
الى منتهاها فرد واحد من المقولة التي يتحرك فيها مستمرة
هو كونه متوسطا بين المبدأ والمنتهى لكنه غير مستقر كيف

ليست لأي أحد

يكون نسبة حدود المسافة يجب الفرض كذلك بعدد افراد
تلك المقولة فيجب الفرض وكذا رتبة لا يمكن ان يفرض في المسافة
حد ان ليس منها مسافة اصلا كذلك لا يمكن ان يفرض في
زمان الفرد فردان متصلان بل كل فردين مفروضين فيمكن
ان يفرض بينهما افراد غير متناهية اما اولا فلان القول
بان للحركة في التي مثلا كيفية واحدة بسيطة من
اول حركة الى منتهاها مستبعد جدا و اما ثانيا فلانه مبني
على كون المقولة حاصلة للحركة الواقعة فيها وليس كذلك
اذ معنى الحركة الا التغير الموضوع في نفسه على سبيل
التدريج ولا شك ان التغير والتبدل ليس من جنس التغير
والمتبدل لان التبدل حالة نسبية اضافية والمتبدل
ليس كذلك فاذا كان المتبدل في الحركة بهذه المقولة
امرا غير متدرج فما هو جنس للمتبدل الواقع فيها ولكن يتوجه
كلام هذا القائل قسم بان بعض عباراته وان كان مشعرا
بما ذكر الكلام في الحركة التوسطية لكن بعض آخر يشعر بالحركة بمعنى
القطع والحركة التوسطية يفعل في الخيال لا اعتبار معقولا
واحدا منطبقا على الزمان يكون فردا زمانيا من المقولة

التي يقع فيها الحركة وهذا هو المراد بقوله ان يتحرك فردا واحدا
من مبدء المسافة الى منتهاها فان افراد الحركة الآنية
انما يعرض فيه وما السبق في التزام كون الحواء
مفروضا فيه كذلك بالنوع فتامل وبقوله فيه اشارة
في الشفا قوله ولا يلزم مثل ما ذكر وجهه ما قلته
وهو ان الضمير في قوله وان كان في الموضعين يجعل
راجعا الى الصورة فلا معنى لتذكيره وان جعل راجعا
الى المتحرك فيظهر انه بابي عنه قوله جوهر غير منقسم
والحق وقوله في الجوهر الذي فرض الحركة فيه بل قوله ان
يا الفعل ليس بالفرض الفيا ويمكن توجيه بوجهين
الاول ان الضمير راجع الى ما هو عبارة عن الصورة و
هو الجوهر الذي يكون جوهرا موجودا بالفعل على تقدير
ان يكون معطوفا على قوله هو بها بالفعل فيكون صفة بصورة
او على قوله يكون له صورة على حذف مضاف ليكون
راجعا موجودا بالفعل وليس راجعا الى اللفظ الصورة
حتى يلزم تانيثه والثاني ان يجعل الضمير راجعا الى المتحرك
ويرتكب حذف مضاف في الاحوال الثلثة وهو لفظ ذلك

وعلى الثاني

وعلى الوجهين فالمراد بقوله فرض الحركة فيه فرض الحركة في نوع
ذلك الجوهر الاول بامكنة الحركة المائية الحركة وقوله وغير جوهر ان
في جوهرين اكثر وصار منقسمين في نفس الامر
احدهما جوهر وركوب الجوهر الذي اليه الحركة وتنقل السلام الى الحركة
من جوهر الوسط الى الجوهر الذي اليه الحركة حتى يلزم ان الجوهر
الوسط وحدوث وسط آخر وكذا وقيل المراد بقوله الجوهر
ان الجوهر الوسط وبقي بالفعل وقوله فهو
حاصل موجودا في وقت حصول الجوهر الثاني يحتمل احدهما انه وجهين
اذا كان حصوله موجودا الى وقت حصول الجوهر الثاني
عند الحركة اذ قد عرفت ان الحركة لا يستلزم ان يكون المتحرك في
كل آن يفرض فرد من المقولة التي فيها الحركة لا يكون له
قبل وبعد والثاني انه اذا كان كذلك يلزم عند الحركة
ضرورة ان الجزء المفروض بصورة مخصوصة من مرة
ما بين بصورة بصورة اخرى فلم يعن الحركة واحدة باستخص
وهو خلاف المفروض وكذلك قوله والكلام فيه كالكلام
في الجوهر الذي فرض فيه الحركة يحتمل وجهين الاول ان
ينقل السلام الى الجوهر الثاني الوسط حتى يلزم كشف جوابه

امتنع في الخارج فنقول بان هذا تفسير بأجل ما ذكره وفيه بحث
لان ما ذكره جار في بطلان ما اختاره من تفسير الخ فانا
نقول كل واحد من العقلاء يعرف ان قولنا الحيوان جنس
حق وصدق مع انه لم يتصور جنسية الحيوانية بمعنى زيد
فهم الحيوانية مع انه ينكر ما هو حق فلا يجوز ما اختاره في
عليه ايراده على ما ذكره هذا القائل ولا ان يقول بل نقتصر
نسلم ان في البطلان لكن لعل ذرة لا يرد على ما ذكره فيحمل عليه
وقوله فيقيد لا يراد بقدر الامكان وقوله وقد يقال بعض
المحققين الخ اشارة الى جواب آخر عن ما ذكره
يلزم لو كان المراد بالنسبة من حيث هو موجودة في
الخارج وهو لا يجوز ان يكون امر النسبة محققا احقق
بين الطرفين بالضرورة او البرهان من غير دليل كونها
موجودة في الذهن وتحصل ما اجيب به عنه بطلان تفسير
ويرد عليه انه يشترك كلاما من بطلان ما اختاره بدليل ما
اعني عنده للنسائل ان يقول مثل ما قلتم آنفا وليس لك فصل
لبس مفصودات في هذا المقام ترجيح احد تفسيرين وتزييف
على الباقي يرد عليه ما ذكر بل الوجه في دفع استدراك ورد

... تفسير النسبة بوجه خاص عن الفساد وهذا لا يأتي
... بعض تفسيرات العقد من البعض فتأمل
... انه قد تفسر الخارج بما يكفي ان يمشي ... شتة
... بطلان بحيثية فان الخارج على تفسير هذا القائل هو النسبة
... من حيث انها مقتضى الضرورة او البرهان لا النسبة
... شك ان لكل نسبة معقولة لذلك العاقل ما مطابق
... النسبة من حيث انها مقتضى الضرورة او البرهان او غير
... لها فكل نسبة خارج بهذا المعنى وهو النسبة الى يقتضيها
... الضرورة او البرهان لم تكن النسبة ماخوذة بالحيثية
... اعني حيثية كونها مقتضى الضرورة او البرهان خارج
... نفسها خارج لكن لا محذور فيه لان معنى قولهم الكلام
... ان كان النسبة حاكية مطابقة او بمطابقة فجزء انه كان النسبة
... من حيث كونها معقولة للعاقل كزيد موجود وهو من غير نظر
... الى كونها مقتضى الضرورة او البرهان خارج كذلك فجزء
... لا يقتضي ان يكون للنسبة الجزئية خارج وهذه بجميع حيثيات
... والله اشار بقوله والعلة الخ والى حاصل ان الشارح اراد
... انه على تحقيق هذا القائل لا يكون لذات النسبة التي هي مقتضى

ان يطلقون على الله تعالى بوجه من الوجوه
الذهني على الاسناد المجبب عنهم وعلى سائر الوجوه
لكن لا يصح شيء من القولين الاخيرين لانا لا نكفي على ذي مسكة
نحن الاول ونقول ان اريد بعدم الاطلاق عدم صحته في الواقع
فغير مسلم وان اريد عدم وجوده فغير نافع وكذا
نقول بعدم العقل الاول مستلزم لعدم واجب الوجود
لعدم تحقق شيء من الاسباب المؤثرة . وقد عرفت
للاول وكذا الثاني فان المراد بقولهم الاسناد الى
بحسب نفس الامر وليس المراد الاسناد بالذات حتى يجاب
تلك الامور بالذات وعدم تلك الامور وان كانت مستلزمة
لعدم الواجب كان مستندا بحسب نفس الامر وقد عرفت
في الاستلزام فانه لا يخفى على ذي مسكة ان واجب الوجود
بالنسبة الى العقل الاول واجب الوجود بالغير بالنسبة
فلا اذ يجوز عدم تحقق ذلك الامر عن عدم واجب
مع انا نقول بذلك فهو ايضا وجوابه ايضا سلام عليه
ان الواجب في مرتبة صدور العقول الاول هنه واحد من
جميع الجهات لا تتعدد اصلا حتى السلوب والاضافات

فلا فيضر

ذلك انما يضر بعد صدور الكثرة عنه كما سيحقق الخ في كشف
العلة والمعلول ثم لا يخفى ان هذا انما يتم على مذهب من
قال بتعدد الوجود . واما من نفى ذلك من القائلين بالوجود
الذهني وقال لا قدم في وجود سوى الله كالمصنف رحمه الله
بل لو سمح ان يراد بالقوة المدركة ما يشمل الواجب
تعالى واعلم ان مقصود حماد ذكره في الحاشيتين انما هو دفع
ايراد على الحكماء واما لا يراد على المعتزلة وارد قطعا
اراد بالخارج اه نقل عنه ههنا حاشية وهي قوله اشار بقوله
في قوله اذ فرض مع انها موجودة في الخارج اي مع كونها موجودة
في الخارج مفهوما . وبما شرعت عنه وهو الموضوع اذ ثبت وجود
النسبة في الخارج ما عدا الوجهين ثبت مقصوده اشه وهو تحقق
الممتنع في الخارج وفي بل المراد الخارج اضراب عما مكن في الكلام
لتقديره بكذا اذ ليس المراد بالخارج هو الخارج مطلقا بل المراد
الخارج الى وههنا توجيه آخر سيشير اليه في بعد وهو ان المراد
بالنسبة الخارجة الخارجة عن النحو الوصفي من الذهن لا
عن الذهن مطلقا كانهم نزلوا في هذه العبارة ما لا يكون
وجوده بوجه من العقل وان كان في العقل بعزة الموجود في

خارج العقل فى الصدق مطابقة نسبتها الى الموجودة
فى الذهن لنفسها من حيث هى موجودة فى نفسها وان كان
تحققها فى نفسها فى الذهن وهما من حيث وجودها فى
الذهن مغايرة لذاتها من حيث وجودها فى نفسها وهذا
من المغايرة اعنى مايكون بين المعنى والعنى به كافية فى
تحقق المطابقة وتسمى موضوعية وتسمى نسبة اعنى العقدية
للصحيح والصدق فاذكر ايها شئت واعدها فى بعد وما ذكرته
بعد الصحيح والاصلاح تفسيرات خمسة لا يرد على شئ منها
الشه وما قيل من ان [illegible]
جواب عما اورده بقوله والصحيح ما بان لم ان الحكم [illegible]
النسبة الحكمية للنسبة [illegible] ان ارادوا بالنسبة [illegible]
موجودة فى الخارج اصلا وان ارادوا بالحجة عن اصدر
السابقة فمسلم لكن لا يلزم المتكلمون الذى قالوا بان ان
كانا مشتركين فى جميع الصفات النفسية فلكل فالمثلان
ولا فان امتنع لذاتهما اجتماعهما فى محل
فى الضدان والا فالمختلفان وهو ان الصفات النفسية بالتى
تدل على الذات دون معنى زائد عليها كالانسانية للانسان

ويقابلها المعنوية وهى ما يدل على معنى زائد على الذات كالعلم
والحدوث ولا يخفى انه لابد من تخصيص المقسم بالموجود لان العدم
[illegible] عندهم فى الاقسام المذكورة جميعا كما لا يخرج بالشه فلو لم
يعتبر فى مقسمه لم يخرج فى ملكه لاقسام لكن لما كان لم يرد بها
مقسوم منها ولا لم يخرج التقسيم فتحققت بل اراد ما يتناوله
ويشتمل على الماهيات ولا شك ان الاقسام وهو منها من غير ان
يعتبر فى وجود والى ذهنى فسقط ما سوى الاخير من ثلاث لنفى
عينية موجود من الدلائل الآتية وظهر انه لابد من تخصيص المعقول
بما سوى العدم المقابل للوجود اذ لا شك فى تحقق التغاير
بالمعنى الذى بينهما والدليل المذكور لنفى العقدية لا يفى ذلك
كما ستبينه لكن وهى ان امتنع لذاتهما اجتماعهما فى محل
واحد من جهة واحدة ولا يخفى بالعقدين سوى ذلك كما عرفت
فهم منه لا حاجة الى صرف قوله فى بعد لا ينافيها عما هو المتبادر
منه وقولهم الوجود مع المقولات محل واحد كما فى الشه
اذ الباعث على ذلك كما قيل لزوم منافاة ما يمتنع عروضه
الوجود مع العدم للثالث وقد مر ان المراد بالمعقولات ما عدا
العدم فلا منافاة [illegible] لعله اراد بالعقد الآخر معروضه

على طريقة المجاز المرسل او حذف وتقدير الدليل على هذا
ان الوجود لكل ما عرض لشيء من المعقولات من جهة واحدة
ولا شيء مما هو كذلك يصدق شيء من المعقولات فالصدق يستحيل
عروضه لما عرض له الضد لا من جهة واحدة وهذا وارد على
على الصغرى بهذا فيصح اذا كان الوجود عند من يعتقد
من جميع الجهات اذ على هذا يكون عارضا معروضا لجهة
حيثية واحدة وليس كذلك والصحيح رد على هذا بمنع
ان معروض جميعها ليس من المعقولات فان العدم المطلق
عارض للعدم المطلق مع انه ليس بشيء فقوله
فان الاولى لخصوص المعقولات بما سوى العدم المطلق كما
بعدم قوله فان قلت جواز تخلف اللزوم من ان قوله الى
للاستثناء فقد لكل معقول اشارة الى وضع مقدم اقول
فلا تقف شيء من المعقولات الى الملازمة فدفعه اولا بانه
لا يجدي نفعا اذ يرد عليه مثل ما يرد على الاول وثانيا بانه
يحصل منه المطلوب وهو الوجود ليس بضد شيء من المعقولات
اذ الى حاصل منه ان هذه ليست بعارض لشيء اصلا وهو لا ينتفي
الاول لجواز ان يكون له ضد غير عارض لشيء مما ورد الايراد

وارد على الاول

وارد على الاول ايضا كما يرد هنا ما اورده على الاول
اما الاول فلان اللازم منه ان الوجود ليس عند احد من
المعقولات العارضة لمعقول آخر وهو ليس بمطلوب كما مر وما
الثاني فلان الوجود يجوز ان يكون له ضد في نفسه وعارض
لشيء ما غير معقول كالعدم المطلق العارض للمعدوم المطلق
فتامل فيه ثم ان كتب حاشيته لدفع ما يراد الثاني عن الفوز
الثاني هي قوله وهو ان مراده الخ وهو يدفع شكا على الاول ايضا
كان ذكره لدفع ما اورده على الاول من التخصيص يدفع شكله
عن الثاني في قيل ويمكن ان يقال ايضا لما كان الضد عندهم
من اقسام العرض والعرض من قسم الممكن الوجود في الخارج
فلو كان للوجود ضد لزم امكان اجتماع الضدين وهو
واضح خبر عما عرفت من ان المراد بالضد ههنا ليس المصطلح
منه بل ما يتكرفان ما هو في اقسام العرض هو الضد المصطلح
دون غيره فتدبر قوله اذ اي وجود والمهية من الفاعل الخ
قد يقال قوله السواد موجود يفيد في ذلك بعتقد بهذا بخلاف
قولنا السواد شيء واراد بالممتنع في قوله مع انه قد يقع على
الممتنع الممتنع وما في حكمه كالمركبات الخيالية مثل جبل من ياقوت

ثابت ب فيثبت بحكم المقدمة الثانية ثابتا في نفسه وذلك يستلزم
ثبوت له اي له ما نفسه الى آخر ما ذكره واما جعله عايدا الى ب
لا اقرب والضمير على التقديرين فقوله لو ثبت ليت الى قوله
فيكون ثبوت ثابتا في نفسه توضيح لقوله انه لو ثبت ليت ثبت
بثبوته الى قوله فيصدق الحكم بانه ثبوته ثابت في قوله ثم اعني لذلك
الى قوله فظهر ان التسلسل توضيح لقوله وذلك حكم الى قوله فلا
يلين بالجواب وعلى هذا الضمير وجه اقتصاره على ما ذكره من الوجه
ويحتمل ان يكون قوله لو ثبت الى قوله ثابت في نفسه توضيحا لما
ذكره الشارح الى قوله ولا يمكن الجواب على التقدير ان يراد بالثابت
في قوله فيصدق الحكم بان ثبوته ثابت الثابت لغيره وقوله ثم
لا معرف بالمناسب راجعه بقوله وينقل الكلام ويحمله وعلى هذا يكون
هذا الكلام من الشارح على وفق ما ذكره بقوله لما ندعي الى آخر كما سيأتي
بيانه فان قلت لا شك ما ذكره الخ بقوله ليثبت بثبوته ثبوت
بثبوت ب اي له لا في نفسه ذكره الشارح بقوله ليثبت بثبوته ثبوت والمقدمة
الاولى يكفي في اثباته كما يدل عليه كلامه في الحاشية الى قوله ولا التفات
الى بل النسبة بالمقدمة الثانية ايضا كما يفهم مما ذكره عند تقريره
في الجواب منع الكفاية والدلالة المذكورتين فان كون ب

ويجوز ان يثبت تغليبا وورد بها حشد من في قوله لا يصح
المعرفة باسم النفي لاختصاص بالنسبة الى ما سبق من معلوم
الممكن وقع وعلى التقدير من قد يرد ما يقارن من اباء
في قوله باسم امتي عايدان عليه قوله ان يثبت الخطابة بعينه
الى قوله وارتفى لو اكتفى بمجرد الخطابة وما ترجم وقوله صحيحة
لزم ان يكون القول الجاهل احكم عامي في جميع المقول
الدهري العالم مستغن عن المؤثر مطابق للخارج فيكون صوابا
فتعريف الخارج على ما ذكر موقوف على معرفة الصحة والصدق
ولا شك في توقف معرفتها عليه فيلزم الدور والجواب بان معرفة
الخارج بالكنه انما يتوقف على تصور الصحة بالوجه اعم من
جميع ما عداها وهو بديهي واما النظري فتصورها باللازم مثلا
لما حققناه سابقا من انه لا يكفي في العقل اشيء بالكنه
تصورا جوابه بالوجه اصلا اللهم الا ان يدعي بداهته كنه الصحة
والصدق ويجعل المقصد ما ذكره بمجرد تنويع اللفظ فليتفكر فيه
اي بثوت الذي هو الموضوع له يمكن ايضا ان يجعل الضمير
راجعا الى آ اي ثبوت آ باطلا ثبوت يستلزم آ الاعرف بحكم المقدمة
الثانية وتوضيحه انه اذا ثبت آ ب كان معناه بحكم المقدمة الاولى

ثابت ب فيثبت

ثابتا لا مدخل في اثباته كما يدل عليه قوله وذلك اي كون ب
ثابتا يستلزم الخ وهو انما يثبت بالمقدمة الثانية فقط بالنص
مدخل فيه ثم مجرد ما بين المقدمتين لا يثبت ذلك اذ غاية
ما يلزم من المقدمة الاولى اي كون الاكبر حكما بثبوت
امر الآخر هو قولنا المحمول ثابت فلو صرح كما هو المطلوب لا
جرم في اثباته من الاستدلال بقوله وللاتفاق على الازم
تصديق قولنا بثبوت ثابت لب تصديق انه منتف
عنه باتفاق ولم يكن الثابت الذي هو المحمول ثابتا لب فلم
يكن ب ثابتا بحكم المقدمة الاولى وهو لوجب ان يتفق الناس
بحكم المقدمة الثانية وهذا كما في اذا كان زيد كاتبا تصدق ان
الكتابة ثابتة لزيد ولا تصدق انها محمولة عليه مسلوبة عنه
واذا انتفى الكتابة عن زيد لم يكن زيد كاتبا وانما يتوجه
لذلك في التوجيه لظهوره من عبارة الشر وكون الوقوف
منه ضبط الدليل بحيث يكون المقدمة فيه المقدمتين
المذكورتين فظهر بذلك ان قوله كلتا المقدمتين في اثبات المطلوب
مع عدم كفايتها فيه لا يقال ما يفهم من كلام ان جعل ثبوت
البثوت اللاحق بالبثوت السابق يتعلق ثبوت البثوت الثاني

ثابتا بحكم المقدمة

ثابتا بحكم المقدمة الثانية وقوله فظهر ان النسبة في البثوتا
الا وهو مخالف لما ذكره الشر حيث قال فبحكم المقدمة الثانية
يقتضي تحقق البثوت السابق على هذا التقدير وانما ذكره
الشر مع اشتماله على استدلال على اقتضاء الشيء لنفسه لا يجدي
في لزوم النسبة بل لا معنى لقوله وتنقل الكلام الى البثوت
اللاحق حتى يتحقق ايضا لانا نقول ذلك انما يلزم لو
كان المراد باثبات في قوله لا مدخل في كل من تلك البثوتات
ان ثابت في نفس الامر الثابت في نفسه وليس كذلك بل المراد
الثابت بغيره وحينئذ البثوت اللاحق في قوله وذلك حكم بثوت
البثوت اللاحق هو البثوت لغيره وهو ليس البثوت اللاحق
في كلام الخ اصلا بل البثوت اللاحق في كلام عين البثوت
السابق في كلام الشر وهو البثوت في نفسه في مرتبة اولى
فانه ليس هو البثوت اللاحق المذكور اولا بل هو البثوت
في نفسه اعني بثوت البثوت السابق لما ذكره في قوله البثوت
السابق ثابت في نفسه ومعنى تنقل الكلام اليه ان يقال
بعد ادعاء ان بثوت البثوت السابق ثابت لغيره وهو البثوت
السابق وذلك حكم بثبوت البثوت اللاحق اي البثوت لغيره

في مرتبة وعين البثوت اللاحق في قوله وتنقل الكلام الى البثوت اللاحق صح

بلغ كه للثبوت السابق اعني بثبوت الثبوت السابق فيلزم تحققه
الف كلم المقدمة الثانية فاندفع المحذور استجيبوا وهذا
توجيه اخر على تقدير رجع الضمير الى الالف من الى هنا
تم كلام السيد السند الفاضل المحقق المدقق طاب ثراه و
[illegible]
ابقه نظری بحال آن بنده کند و ضمن [illegible] آنچه کند
که از سر صدق دل باخلاص تمام تقاضای اکابر زاینده کند

٢٧٧

٢٧٨

٢٧٩

٣٠٠